دِرَاسَة التّارِيخ

وَعلاقتُها بالعُلوم الاجتماعيّة

تحرير

هيوغ أتكن



ترجمة

الدكتور محمود زايد

دار العلم للملايين

بيروت

دراسة التاريخ

وعلاقتها

بالعلوم الاجتماعية

تحرير هيو ج. اتكن

ترجمة الدكتور محمود زايد

تقديم: الدكتور قسطنطين زريق

دار العلم للملايين

ص.ب: ١٠٨٥ - بيروت

تلكس: ٢٣١٦٦ - لبنان

الطبعة الأولى ١٩٦٣

الطبعة الثانية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢

مقدمة

تجوز الانسانية منذ قرن من الزمن مرحلة تتميز ، في ما تتميز به ، بشدة الوعي التاريخي وانتشاره . فان التطورات السريعة في كل جانب من جوانب العمل والفكر ، والتقلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتتابع على الامم وعلى الانسانية جمعاء ، والعوامل العديدة الاخرى التي تفعل فعلها في هذا العصر – ان هذا كله أدّى الى اهتمام متزايد بالماضي ، والى رغبة متسعة في العودة اليـه لاستجلائه ولاستيحائه في فهم الحاضر وصنع المستقبل .

ويجاري هذا الوعي التاريخي النافذ تقدم في اساليب العلم وفي طرق المعرفة واتجاهات جديدة في تحليل الظواهر الطبيعية والانسانية وتقويمها . ولقد كان من الطبيعي ان تؤثر هذه العوامل وسواها من التطورات في مفهومات التأريخ من حيث غرضه ونطاقه وأساليبه وسواها من الشؤون المتعلقة به نظراً وتطبيقا . ومن اهم هذه التأثيرات ثلاثة نذكرها هنـا لاتصالها بموضوع الكتاب الذي بين ايدينا :

(١) اتساع نطاق موضوع التأريخ حتى غـدا يشمل مظاهر الحياة الماضية بأجمعها . فلقـد تبين للمؤرخين في الآونة الاخيرة ، بصورة تشتد وضوحاً يوماً بعد يوم ، ان الاحداث السياسية والوقائع الحربية التي كان ينصرف اليها اغلب اهتمام المؤرخين في العصور السالفة لا تحيط بالحياة الماضية ، بل لا تنفذ الى جوهرها . فهي ليست الا وجهاً من وجوهها ، ولا تكوّن في احيان كثيرة اهم هـذه الوجوه . فلا بدّ

للمؤرخ اذن من ان يعنى بالاحداث الاقتصادية والاجتماعية والعقلية والادبية والخلقية وسواها من مظاهر الحياة الانسانية ، ليأتي فهمه للماضي شاملاً متزناً محللاً عناصره المختلفة في مواضعها الصحيحة .

(٢) تحول، الأسلوب التأريخي من السرد الادبي الى التحقيق العلمي. فلقد كانت الصفة الغالبة على التأريخ هي الصفة الادبية، وكان المؤرخون يتحرّون جمال الاسلوب وينشدون التأثير على القارىء سواء للاعتبار بتقلبات الماضي او لغرض من الاغراض المماثلة . اما الاتجاه الجديد فهو الى توكيد صفة التأريخ العلمية .

ان الغاية التي ينصرف اليها التأريخ استكشاف حقيقة الماضي. أما أسلوبه فهو تحقيق الآثار والمخلفات ونقدها لاستخراج الوقائع الجزئية، ثم محاولة ربط هذه الوقائع بعضها ببعض بأدق طرق الإستقراء والاستنتاج والتأليف. وبهذا يصبح التأريخ ، كما يقول مؤلفو كتابنا هذا ، علماً من العلوم الاجتماعية .

(٣) انصراف المؤرخين في تعليلاتهم لسير التاريخ عن القوى العلوية والعوامل الغيبية الى القوى والعوامل المستنبطة من احداث الحياة ذاتها : الى تأثيرات البيئة الطبيعية ، والتكوين البيولوجي او الجنسي ، والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والعقلية التي تكيف سلوك الافراد والجماعات . فالمؤرخ لم يعد يبحث عن اسباب الاحداث خارجاً عنها ، بل اخذ ينكب عليها ليتفهم العلاقات التي تربطها وليميز الأسباب والنتائج ، وليستخلص من هذا كله صورة للاتجاهات او لـ «القوانين» التي تنتظم بها هذه الاحداث .

ولقد رافق هذا التطور التأريخي تطور مماثل في الابحاث الاجتماعية الاخرى ، فأخذ نطاقها يتسع ويتفرع ، وأخذت تجري مسرعة في الاتجاه التحقيقي الوضعي ، متأثرة بالأساليب التي استنتها العلوم الطبيعية، الى ان اصبحت علوماً لها قواعدها وطرقها ، وغدت هذه الطرق والقواعد تستقر يوماً بعد يوم بفضل التجربة المتراكمة والبحث المنتظم المتساند .

وكان لا بد لهـذا التطور المتماثل من ان يؤدي الى تقـارب بين الدراسات التأريخية والعلوم الاجتماعية ، وان يسعى المهتمون بإحدى هاتين الناحيتين الى الافادة من النتائج الحاصلة في الاخرى . ولذا نجد اليوم في الاوساط العلمية في العـالم اجمع ميلاً من المؤرخين الى الاستزادة من الاطلاع على العلوم الاجتماعية ، وميلاً مقابلاً من ارباب هـذه العلوم الى التعمق في الدراسات التأريخية . وما الكتاب الذي نقـدم لترجمته العربية بهذه الكلمة سوى اثر من الآثار العديدة لهذا الميل المتقابل ولهذه الرغبة في التلاقي الفكري والتقارب العلمي في جبهة من اهم جبهـات الدراسة والبحث .

ان هذا الكتاب قد صدر كنشرة من نشرات « مجلس الابحاث في العلوم الاجتماعية » في الولايات المتحدة الامريكية . فمن وجوه نشاطات هـذا المجلس انه ينظم لجاناً دائمـة او مؤقتة للبحث في بعض موضوعات العلوم الاجتماعية ووضع تقارير عنها . وبين هذه اللجان « لجنة التأريخ » . ولقد تصدت هذه اللجنة لدراسة اساليب البحث التأريخي بالاشتراك مع عدد وافر من المؤرخين ، ووضعت تقريراً في هـذا الموضوع دعته : « النظر والتطبيق في الدراسة التأريخية » صدر عام ١٩٤٦ بصورة نشرة تحمل الرقم ٥٤ من نشرات « مجلس الابحاث في العلوم الاجتماعية » . ونشأت عن هذا التقرير رغبة لدى اوساط المؤرخين في متـابعة بعض القضايا والمسائل التي تحتاج الى مزيد من الدراسة المشتركة والاستيضاح المتكامل . فاختارت « لجنة التأريخ » موضوع العلاقة بين العلوم الاجتماعية والتأريخ ، واشركت في بحثه نفرا من المؤرخين ومن العلماء الاجتماعيين ، فكان نتاج هذا البحث هذا التقرير الذي صدر عام ١٩٥٤ (النشرة رقم ٦٤) ، والذي يقدم الى قراء العربية بهذه الترجمة التي اعدّهـا الدكتور محمود زايد .

ولنا ان نتساءل : ما هي الفائدة التي تجتنى من هذه الدراسة ؟ أليس للتأريخ حيّزه وخصائصه التي يختلف بها عن العلوم الاجتماعية ؟ ان التأريخ يهتم بالاحداث الماضية من حيث تغيرها وترابطها الزمني بغية

الوصول الى صورة لمجرى الماضي تأتي اقرب ما يمكن الى الصحة والدقة . اما العلوم الاجتماعية فهي تعنى بجوانب من الحياة البشرية ، حاضرا وماضيا ، وتحاول ان تثبت حقائقها ، وتنظر في ترابطها السببي ، بغية استخلاص نظريات او قوانين تنتظم بها هذه الحقائق . فهذه العلوم تتبع الاسلوب ذاته الذي سبقتها اليه العلوم الطبيعية : اي ملاحظة الظواهر المفردة ، وتحقيقها ، ووضع افتراض يعللها ، واختبار هذا الافتراض ، والتوصل عن هذا السبيل الى نظرية او قانون يربط الحقائق الملاحظة والمختبرة . فثمة اذن حركة مزدوجة متقابلة : من الظواهرا لجزئية الى القانون الذي يربطها ، ومن القانون (الذي يبدأ عادة بافتراض) الى مزيد من الحقائق الجزئية . والضابط لهذه الحركة المزدوجة هو الاختبار . فهو الذي يمكّن من الافتراض او النظرية او القانون في بادىء الأمر وهو الذي يدعو الى تعديلها اذا لم تنطبق على الحقائق الجديدة التي يتوصل اليها . ولئن كانت العلوم الاجتماعية قد تخلفت عن العلوم الطبيعية في استخدام هذا الاسلوب ،ولئن كانت نتائجها اقل دقة واستقراراً من نتائج هذه العلوم ، فمردّ ذلك الى ان موضوعها — وهو الانسان فرداً ومجموعاً — هو اشد تعقداً وأبعد منالاً من المواضيع التي تتصدى لها العلوم الطبيعية .

على انه بالرغم من الفارق الاساسي بين التأريخ والعلوم الاجتماعية — في ان الاول يهتم بالاحداث الفردية الماضية في ترابطها الزمني ، في حين ان الاخيرة تحاول ان تنظم الاحداث الحاضرة والماضية في نظريات او قوانين وصفية او تعليلية — فان مجال التعاون بينهما واسع وثماره مفيدة للجانبين معا . ولعل اهم امكانات هذا التعاون هي التالية :

(١) ان التأريخ وكل علم من العلوم الاجتماعية يقوم على مفهومات اساسية بعضها خاص به وبعضها مشترك بينها جميعا . فمن الامثلة على المفهومات المشتركة : « الحدث » ، و « الحقيقة المفردة » ، و « التغير » ، و « المؤسسة » ، و « الامة » ، و « الحضارة » وكثير غيرها . وغالبا

ما تستعمل هذه المفهومات بمعان مختلفة ، حتى بين اهـل العلم ذاته . فما لا شك فيه ان تدقيق كل علم في مفهوماته الخاصـة وفي المفهومات المشتركة ، وافادته من تدقيقات غيره من العلوم ، يأتيان باعظم الفائدة في ايضاح هذه المفهومات وبالتالي في صحة الدراسات القائمة عليها . ومن اجل هذا افرد هذا التقرير فصلا طويلا لمفهومات العلوم الاجتماعية (الفصل الثاني) كي يكون المؤرخ على علم بمتضمنات هذه المفهومات عند علماء الاجتماع عندما يستخدمها في اغراضه التأريخية .

(٢) ومثل المفهومات الاساسية الطرق والاساليب التي يتبعها التأريخ او العلوم الاجتماعية للتوصل الى الحقيقة . فللتأريخ اسلوبه الخاص بـه الناتج عن طبيعة موضوعه ، وهو ماضي الحياة البشرية . ان المؤرخ لا يجابه هذا الماضي مباشرة ، بل عن طريق الآثار والمدونات التي خلفها . واسلوبه يقوم على تحقيق هذه المخلفات ونقدها لاستنباط صور الاحداث الغابرة . اما العلوم الاجتماعية فتستند الى الملاحظة المباشرة والى الاختبار التطبيقي والى التعميم والتعليـل ، شأن العلوم الطبيعية . على ان هذين الاسلوبين ، على اختلافهما ، يتلاقيان في نقاط عديدة ، كما يتبين في الفصل الخامس من هذا الكتاب (الاساليب النظرية والممارسة) . ولكن ، سواء التقيا او اختلفا ، فان تفهم كل جانب منهما للجانب الآخر لـه فوائده في توضيح خصائص كل من الاسلوبين وصفاتهما المشتركة ، وفي اكساب هذين الاسلوبين مزيدا من الدقة والانضباط .

(٣) مع ان التأريخ لا يقصد مباشرة الى التعميم والتعليل ، كما هي الحال في العلوم الاجتماعية ، فلا بدّ له من شيء من هذا مهما حاول المؤرخ ان يتجرد منه . ذلك ان احداث الماضي هي في غاية الكثرة ، مما يضطر المؤرخ الى ان يختار منها ما هو ، في نظره ، اهمها واحراها بالتسجيل . ولكن ، ما هو مقياس الاهمية ؟ اذا تحرينا ذلك ، وجدنا انه ينبثق من نوع من التعليل عند المؤرخ ، على اختلاف بين المؤرخين في انتظام تعليلاتهم ووضوحها ودرجة وعيهم لهـا . وما دام الامر كذلك ، فان اطلاع المؤرخ على وجوه التعليل في العلوم الاجتماعية يسعف في هذا الانتظام والوضوح والوعي . ومن جهة ثانية ، ان اتصال العلماء

الاجتماعيين بالنشاط التأريخي يأتيهم بفوائد جليلة لعل ادناها انه يظهر لهم تنوع الاحداث البشرية واختلافها وتفرعها فيحذّرهم من التعميمات السهلة والتعليلات الجارفة التي يقدمون في بعض الاحيان عليها . وان القارىء ليجد تفصيل هذا الوجه من وجوه التعاون وثمـاره في الفصول الثالث والرابع والسادس من هذا الكتاب .

هذا ، ولا بدّ من القول ان جميع العلوم تسير في هذا العصر في طريق التعاون والتعاضد . فان شدة تفرعها وتخصصها تفرض عليها ان تسعى الى ان تتقارب وتتلاقى وان يستقي بعضها من بعض ويغتني بعضها ببعض . فهي تؤلف في جوهرها جبهة واحـدة ، واذا لم تحتفظ هذه الجبهة بوحدتها وبتماسكها الداخلي ، فانها تقصر ، بافرادها ومجموعها ، عن بلوغ الحقيقة المبتغاة .

من هنا فائدة هذا الكتاب ، وفائـدة ترجمته الى اللغة العربية . فالتأريخ والعلوم الاجتماعية هي عندنا في مراحلهـا الأولى من التكوّن العلمي والتمكن من اساليب التحقيق والتدقيق . فهي خليقة بان تتعاون وتتعاضد ، وبان تستمد من خبرة التعاون ومن ثمار التعاضد عند الامم الاخرى . وهذا حقل لا يزال بكرا حتى عند هذه الامم . ولذا فلا تزال مفهوماته في لغاتهم غير ثابتة ، واصطلاحاته غير مستقرة . فكيف تكون الحال اذن في لغتنا العربية ؟؟ ان الدكتور محمود زايد قد جابه ، في سبيل هذه الترجمة ، صعابا جمة ، ليس اقلها تقصيه لاصطلاحات عربية تقابل الاصطلاحات الانجليزية في هذه الموضوعات ، ومحاولته صوغ المفهومات والفكر التي لا تزال في اصلها غير مستقرة وغامضة في بعض الاحيان بلغة عربية . فعمله هو من هذا القبيل جهد رائد خليق بأن يلقى منا الثناء والتقدير وبان يؤتي نتاجه الطيب المفيد .

قسطنطين زريق

الفصل الأول

التاريخ بين العلوم الاجتماعية

طبيعة هذا التقرير والغرض منه

هذا التقرير الذي وضعته « لجنة كتابة التاريخ » كالتقرير السابق من حيث انه يمدنا بمقترحات تتناول مسالك وطرقاً اشمل من سواها لدراسة التاريخ . وهو تكملة للتقرير السابق ، إذ يسعى ان يحقق التوصيات التي وضعتها اللجنة السابقة ، أي ان يعالج المسائل التي تعرض لنا عندما نستخدم مفهومات العلوم الاجتماعية ومناهجها في تفسير التاريخ ، استخداماً حقاً مثمراً . على انه يختلف عن سابقه من حيث انه معني في المقام الاول بمعالجة الشئون الجوهرية في كل من المنهج والتحليل .

وبالرغم من ان هذا التقرير معني بالمناهج (Methods) ، فانه ليس دليلا موضوعاً لهداية هذا المؤرخ او ذاك في بحثه . فالمقالات التالية محاولات لتوسيع حدود الفكر التاريخي ، وتكبير نطاق الاستقصاء والتحري التاريخي (Investigation) وارهاف مرامي النظر التاريخي وشحذها ، وجلاء الاغراض التاريخية. ولقد وضعها اصحابها وهم مؤمنون بأن مهمة

العلم مهمة تعاونية ، وان تطوير العلم يتطلب تقويماً وتهذيباً دائمين لمناهجه وأهدافه ونتائجه . فالاهتمام بالمنهج ليس محض نظام مفروض ، بل هو شيء اساسي في كل نظــام مفروض . وسواء أسميْنا الدراسة العلمية المتخصصة منطقاً او فلسفة او منهجاً علمياً ، فلا يمكن لها ان تفصل وسائلها وأدواتها او طرائق تكوينها ؛ فاستخدام المعرفة هو هدف الدراسة العلمية ، والنظر في ادواتها جزء حيوي منها . ان الدراسة العلمية تقوم من اجل الحياة ، وأدوات الفكر هي حياة العلم .

وبالرغم من ان اعضاء اللجنة يدركون فائدة علم المعاني (عــلم السمانتيات) في التفكير التأملي، فانهم لم يقوموا بدراسة سمانتية . كما انهم لم يحاولوا ان يزيدوا في لغة الدراسة العلمية بنحت كلمات جديدة ، او نخلع معاني جديدة على عبارات قديمة . انما حاولوا ان ينصوا من جديد على قول قديم وهو : **ان التاريخ دراسة للبشرية في جميع ما لديها من وجوه التنوع المحير** . وعليه فقد خصص هــذا التقرير لشرح المناهج والمفهومات التي درجت اليوم في مختلف فروع العلوم الاجتماعية . ويأمل اعضاء اللجنة من المؤرخين الذين يدركون الى حد كبير اهمية تلك المناهج والمفهومات ، ان يزيدوا من اقبالهم على استخدامها .

نمــو المعرفة

ان المفهومات سواء أكانت في التاريخ او الطبيعيات او علم النفس لا تبقى على حال واحدة . فكل صيغة فكرية لا بد وان تقع بين تحليلين : فتصاغ عقب تحليل ما ، وقبل تحليل آخر . والمفهومات ذاتهــا تعاد صياغتها شأنها في ذلك شأن المعطيات التي تُستحدث المفهومات لتنظيمها وتوضيحها . وبما ان التغير الثقافي يتفاعل مع التغير في المفهومات ، فان

التغيرات في الافكار تغيّر الثقافة ، مثلما ان التغيرات في الثقافة تغيّر الافكار .

ويولد الجديد من المعطيات والمناهج والاستبصارات جديداً من المعرفة وطرق التفهم .

والمعرفة بالطبع حصيلة تتراكم على مر الزمن، واما الافكار والمفهومات والفرضيات فان تطورها متفاوت حسب تفاوت النمو والتطور في مختلف ميادين الفكر . وتتفاوت العلوم فيما بينهـا في نسبة التغير مثلما يتفاوت التغير لدى عالم دون آخر من العلماء . فليست هناك فرضية جامعة توحد الدراسة العلمية ، وما اختارت اللجنة مـا اختارته من مفهومات بغية التوضيح والبسط الا لقدرة تلك المفهومات على الايحاء . ثم ان المختصين في مختلف الميادين التي اختيرت منهـا تلك المفهومات ليسوا بالضرورة متفقين على جميع الفرضيات المستخدمة في ميادين اختصاصهم . فقـد وقع اختيارنا على فرضيات نموذجية لا على قواعد مقررة عامة . بل ان اللجنة ، في حقيقة الامر ، مقتنعة بأنـه لا وجود لمثل تلك القواعد . فنحن نعتقد مشاركين في ذلك الاعتقاد كثيراً من زملائنا المختصين في ميادين علمية اخرى ان المفهومات « وسيلية » ، وانها تصاغ من اجل توسيع الفهم البشري ، وانها هي ذاتها معرضة للنمو والتغير . فهي قواعد تخضع للتطبيق والاجراء وليست مبادىء ثابتة . وكان اختيارنا لها يستند الى ما فيها من خصب وفائدة لا الى كونها تحظى بالاجماع .

ونحـن – بوصفنا مؤرخين – معجبون بالاستدلالات التي يمـكن استنباطها بحق من تاريخ الفكر . والواقع اننا نصيب شاكلة الدقة عندما نقول : انه كلما كانت الفرضية اكثر تعميماً، وكلما اتسع نطاق قبولها، ضعف احتمال حفزها الى الخروج على المقاييس المقبولة . فاذا انتشرت الفرضية انتشاراً واسعاً كان من النادر ان تساعد مهمة التجديد الفكري. خذ مثلا نظرية النشوء والتطور فقد طال تداولها حتى اصبحت في حد

ذاتها لا تحفز على القيام بأبحاث استطلاعية جديدة في علم الحياة وما يتصل به من علوم . لكن عندما كان تطور الاحياء « فرضية منفرة مثيرة » كان اذ ذاك فرضية قادرة على التوليد والتناتج . ولم يعد الدافع الى الابحاث البيولوجية هو الديالكتيك الداروني بل الفرضيات المعينة الجدلية في ميادين الوراثة وعلم الخلايا والتحليل الجرثومي . كما ان مفهوم الثقافة ، الذي كان غنياً بالايحاء ايام تايلور وويسلر ، ليس هو ذاته سلسلة المفهومات المفلسفة التي استخدمها مالينووسكي وكرويبر وكلكهوهن. وكلما ازداد تعقيد المفهوم ازداد احتمال وقوع الاختلاف .

فالاختلاف علاوة اضافية تكسبها الدراسة العلمية. هذا سيجمند فرويد وجه علم النفس الحديث وجهة فكرية ، الا ان تأثيره أدّى الى قيام مذاهب سيكولوجية مختلفة . وما يصدق على علم النفس يصدق تماماً على علم الاجتماع والاقتصاد وعلم السياسة. كما ان مفهوم لوك للسلطة السياسية مختلف عن مفهوم روسو ، ولا تتفق تأملات اي منهما مع النظريات المتصارعة التي تدور حول « المصالح المتآلفة » حسبما طورها البحث الحديث . فالاختلاف ، في الغالب ، يقترن بالحيوية الفكرية .

وليس غرض « لجنة كتابة التاريخ » اثارة مزيد من البحث وتحديد الاختلافات فحسب ، بل غرضها كذلك ان تعمل على تقدم الاستقصاء والتحري عن المناهج والمشكلات والمعاني . فالتقرير موجه بالدرجة الاولى الى المؤرخين الناشئين الآخذين في تكوين مفهومهم الخاص حول طبيعة التاريخ ووظائفه . والى ذلك ايضاً فهو موجه الى كافة المؤرخين المعنيين بتقدم التاريخ والمشتغلين بتدريب الطلبة المتقدمين تدريباً خاصاً بفرعهم . وليس القصد من وراء المقالات التي يشتمل عليها هذا التقرير ان تكون بمثابة دليل مختصر لمن يعاني الدراسة التاريخية ولا ان تضاهي ما جرى من محاولات لتقديم عرض نظري لكل منهج من مناهج العلوم الاجتماعية [1] . بل هي بالاحرى تنظر في مناهج معينة من مناهج العلوم

الاجتماعية قد تعود بالنفع على المؤرخين وذلك لتدلنا على امكاناتها ومواضع قصورها ، ولتقدم لنا الاسس التي ينبني عليها اعتقادنا بأن المزيد من التقدم في الدراسة التاريخية قد يستمد من استخدام مثل تلك المناهج .

تنظيم التقرير

حين سعت اللجنة الى اتخاذ أسلوب فعال تعرض به وجهات نظرها ، اعتبرت عدداً من الوسائل المختلفة . فكان اول ما خطر لها ان تعرض الميادين والمسائل والاساليب التحليلية الخاصة بكل علم من علوم الاجتماع ، ولكنها ما لبثت أن طرحت هذه المحاولة جانباً . ثم بذلت جهداً كبيراً في دراسة خاصة لاستخدام مفهومات معينة من مفهومات العلوم الاجتماعية في التاريخ ، وبخاصة في معالجتها فترة الحرب الأهليـة الأمريكية [٢] ، ثم تخلت أيضاً عنها لأنها ما لبثت ان تبينت ان أية برهنة وافية غنية بالمعرفة وواقعية تتطلب مجلداً ضخماً . واتضح لها ان المقالات التمهيدية الاستطلاعية وسيلة أنفع من سواها . فاستقر رأيها على اتباع الخطة التالية : عرض لبعض مفهومات العلوم الاجتماعية ووجهات النظر فيها (الفصل الثالث) تتلوه مناقشة لتطبيق التحليل في العلوم الاجتماعية على المـواد التاريخية (الفصل الرابع) ، ثم مناقشة لطبيعة التغير التاريخي وتحليله (الفصل الخامس) ثم استخدام نظرية المنهج وفرضياته وعدد مختلف من المسائل المنهجية الأخرى المتعلقة به (الفصل السادس) . وقررت اللجنة ايضاً ان تضع دراسة نقدية للعرف المتبع حاليـاً حسبما يتمثل في التركيب (Syntheses) التاريخي الأمريكي التقليدي ، مع الاشارة الى مواضع القصور في هذا العرف بالنسبة لما هو عليه الحـال في العلوم الاجتماعية الأخرى (الفصل السابع) .

فمفهوم التاريخ الذي استخدم في هذا التقرير اذا قارناه بالتركيب التاريخي التقليدي ، تبين انه مبني على استخدام اوسع للفكر والمفهومات في العلوم الاجتماعية الاخرى . واللجنة تقدم وجهة نظرها على أنها طريقة من الطرق – ليس إلا – يسلكها الباحث لدراسة التاريخ . ولم تصدر اللجنة حكماً بشأن « شرعية » الطرق والمسالك الاخرى . فمن الجلي ان اصدار حكم كهذا ليس في طوق اية لجنة . وليست وظيفة هذا التقرير ان يكون حافزاً او حاسم الحكم بل مهمته هي الارتياد والكشف .

يعد التاريخ من العلوم الاجتماعية ، وتلك قضية لا تحتاج الى كثير من الجدل . فمنذ أمد طويل أدرك المؤرخون مسئولياتهم بوصفهم علماء اجتماعيين . كما ظلوا دائماً يؤكدون ضرورة تحليل المعطيات التاريخية تحليلاً دقيقاً . ثم ان الجانب العملي والفلسفي لدى المؤرخين قد مثلا الروح العلمية خلال عدد من الاجيال ، فأصبحت الدراسات التاريخية التي تعكس طرزا فكرية تستمد مباشرة من علم اجتماعي دراسات مألوفة في أيامنا . ولولا ان التاريخ في الولايات المتحدة قد بلغ درجة من النضج من حيث هو علم اجتماعي لما صدرت النشرة « ٥٤ » – مثلا – وهي تضم حكم جماعة من المؤرخين يمثلون اتجاهات تاريخية مختلفة . وتبقى مسألة هامة وهي ان الموقف الذي سبق إقراره من حيث المبدأ لا بد من ان يصبح بصراحة موضع تطبيق وممارسة عملية ، أي ان نجعل الاستقصاء والتحري اكثر شمولا وعمقاً ، والتحليل اكثر دقة ، والتوضيح اشد ضبطاً واتقاناً . وهي مسألة لا معدى للتاريخ والعلوم الاخرى دائماً عن مواجهتها .

وتقع مادة هذا التقرير في جزأين : مناقشة ما تحمله مناهج البحث – كما تطورت في العلوم الاخرى – من أهمية للمؤرخ ، ومناقشة لطبيعة التاريخ ذاته بوصفه علماً من العلوم الاجتماعية . وللتاريخ بهذا المفهوم مشكلاته الخاصة به ، وهو يتطلب انشاء اساليب خاصة في البحث

والتفسير لحل تلك المشكلات .

أما فيما يختص بالمجموعة الاولى من المشكلات ، فقد أفادت اللجنة من سلسلة من المؤتمرات حضرها ممثلون عن كل علم من عدة علوم اجتماعية أخرى . فاللجنة مدينة جداً لهؤلاء العلماء ، إذ لولا معاونتهم لكاد عملها ان يكون مستحيلا . فقد أسهمت المؤتمرات الى حد كبير في إيضاح المسائل ، وهيأت المعطيات الذهنية التي بني عليها ، بادىء ذي بدء ، جزء كبير من مادة هذا التقرير ، وبخاصة في الفصل الثالث . واثبتت المؤتمرات ، علاوة على هذا اعتقاد اللجنة بوجود نقاط التقاء مهمة في مختلف المداخل والمسالك الى العلوم الاجتماعية . فالتاريخ وعلم الانسان (الانثروبولوجيا) ، مثلا ، يلتقيان في تحليل الثقافة ، كما ان جميع ميادين العلوم الاجتماعية تكشف عن اتفاقات بينهما على تحليل الجماعات . وقد خلصت اللجنة الى ان مواضع الاتفاق واضحة وان امكانات استخدام تلك المواضع استخداماً خلاقاً لم تستغل بعد استغلالا تاماً ، وانه من الممكن استغلالها كذلك .

ونظرت اللجنة في امكان تحديد ميادين للبحث جرى الناس على اهمالها في التاريخ المدون بالرغم من ان العلوم المتصلة بالتاريخ درستها دراسة عميقة . ومن هذه الميادين بناء الاسرة المتغير والعلاقات بين الثقافة والشخصية . على انه كان يتضح على الدوام ان النظر المنهجي في ميادين البحث في العلوم الاجتماعية سيكون مهمة هائلة ، وان عرضها عرضاً سطحياً امر قليل الفائدة . وبما ان المناهج والاساليب الخاصة بكل من العلوم الاجتماعية غير التاريخية قد توفر لها الوصف الكافي الملائم فان اللجنة لم تر من اللازم ان تضع تصنيفاً لمناهج العلوم الاجتماعية . وعليه فقد اضطلعت اللجنة بالبحث عن نقاط التقائهما وعن مناطق الاتفاق بينهما ، وعن الآراء بشأن امكان الافادة منها في البحث التاريخي .

وقد ثبت ان المؤتمرات ، اذ حضرها خبراء في الحقول الاخرى ،

كانت غنية بالمعارف ايضاً فيما يتصل بالمجموعة الثانية من المشكلات ، اي تلك المشكلات الناشئة من طبيعة التاريخ وتفسيره بوصفه من العلوم الاجتماعية . واتضح في مرحلة اولية انه ينبغي اعتبار التاريخ فريداً بين العلوم الاجتماعية من وجه هام واحد : وهو ان محور عنايته هو ، دون شك ، **تحليل التغير عبر الزمن** . نعم ان العلوم الاجتماعية الاخرى تتطلب تحليل التغير ضمن نطاق ابحاثها . **لكن عنصر الزمن لا يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالمعطيات والمناهج والتفسير في اي علم منها كما يرتبط في التاريخ** . ورأت اللجنة انه ما دام كثير من مناهج العلوم الاجتماعية لا يهدف بوجه التحديد الى تناول التسلسلات والعمليات الزمنية فان استخدام هذه المناهج من اجل الاغراض التاريخية تعترضه صعوبات كبرى .

واكدت هذه الاعتبارات للجنة تأكيد قوياً ان مهمة تعديل المناهج كما نشأت في العلوم الاجتماعية الاخرى وتكييفها لكي تستخدم استخداماً حقيقياً في التاريخ مهمة لا يقدر المؤرخ ان يفوض أمرها الى الآخرين، أو ان ينتظر منهم أداءها له . فليست هناك حلول جاهزة ، وليس في الامكان اقتباس وسائل دون تمحيص واختبار وتكييف . فالخبير في فرع من الفروع المتصلة ليس ، في العادة ، قادراً على ان يصف للمؤرخ الاجراءات الملموسة التي يستطيع بها معالجة ما تهيئه المعطيات التاريخية من مشكلات .

وتعتقد اللجنة انه ينبغي اقامة التعاون على اقوى وجه بين المؤرخين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين . كما تعتقد ان عملية التثقيف المتبادل التي تتم عندما يتصدى المؤرخون واصحاب الدربة في العلوم الاخرى لمسألة معينة من عدة زوايا مختلفة ، هذا وهم على اتصال وثيق احدهم بالآخر وكلهم يحاول جاهداً تخطي حواجز كثيرة راسخة الأسس تعترض سبيل التفاهم المتبادل — ان تلك العملية تبشر بخير عميم بالنسبة للمستقبل وينبغي

ان تشجع دائماً . على أننـــا نستطيع التنبؤ ـــ دون خوف ـــ بأن على كل مؤرخ ان يكتشف لنفسه ما يمد نطاق بحثه ويغني معناه من المعطيات والمناهج في العلوم الاجتماعية . فلا بد لهؤلاء المؤرخين من ان يقرروا لأنفسهم ما يتوجب تعديله وما ينبغي لهم وحدهم ابتكـــاره ليسدوا به حاجاتهم ومتطلباتهم .

عملية البحث التاريخي

ينبغي أن يبدأ البحث في التاريخ ، كما هو الشأن في العلم كله بأن يدرك الباحث ان هناك شيئاً يتطلب الايضاح ، وتلك خطوة هامة في تقدم العلم إلا انها كثيراً ما يدركها الاغفال والاهمال . وقـــد اكدت النشرة رقم ٥٤ ان المشكلات التي يدرك المؤرخون انها « أساسية » ويعدونها كذلك تختلف من جيـــل الى آخر : « فالولايات المتحدة في سنة ١٩٤٤ غيرها في سنة ١٩٢٧ . وعليه فان المؤرخ الذي يتصدى لاختيار الوقائع التي تبدو له أساسية بالنسبة لعام ١٩٤٤ من الولايات المتحدة لا يستطيع ان يختار نفس الوقائع التي اختارها سنة ١٩٢٧ »[٣] . **فالمؤرخ يلمح معنى الماضي في الحاضر ، وبما ان الحاضر يتغير ، فالمعنى الذي يراه المؤرخ في الماضي يتغير كذلك .**

وهناك سبب آخر في ان المشكـلات التي يتفحصها المؤرخ تتغير في المستقبل . فالمؤرخون الذين ينتمون الى اجيال مختلفة يختارون طوائف مختلفة من المشكلات للدراسة ، لا لأن منـــاحي اهتمامهم المباشر (كما تتكون بفعل التشابك السائد للاحداث العالمية) تتغير فحسب ، بل لأنهم ايضاً يستطيعون قبول قضايا معينة ثبت بصورة مبدئية أنها محتملة الى

درجة تسوغ لهم قبولها . فتراكم المعرفة ، والقدرة على البناء في ثقة على أسس رسخت جذورها ، هما الامل الذي يبشر به تزايد الاتصال بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الاخرى .

ما هي العملية التي يمكن بها تحقيق هذا الامل ؟ وما هي التعليمات او القواعد الاجرائية التي ينبغي للمؤرخ اتباعها ليساعد على بلوغ هذا الهدف ؟ ان الفصول التالية معنية بهذين السؤالين ، ولا حاجة لأن نستبق هنا ما سنبحثه مطولا فيما بعد . على انه قد يكون من المفيد ان نضع البحث في منظوره الصحيح . فنقول ناظرين الى الناحية الواقعية : ما الفائدة التي يجنيها المؤرخ الواحد المشتغل بالبحث والكتابة والتعليم والتفكير في التاريخ عندما يتسع إدراكه للمفهومات السائدة في العلوم الاجتماعية الاخرى ؟

لا بد لأي مؤرخ يستخدم هذه المفهومات أملا في ان يجد حلا سهلا لمشكلات بحثه من ان يشعر بخيبة أمله . فليس هناك شيء اسمه منهج العلم الاجتماعي ، هناك مسالك وطرائق اكثر تعقيداً ووجهات نظر غير مألوفة ، وهناك وسائط معينة للبحث عرفت فائدتها في كثير من الدراسات العلمية ، غير انه ليست هناك مناهج متقنة حسنة الصياغة للعلوم الاجتماعية يمكن تعلمها وتطبيقها عفوا دون تفحّص او نظر . ثم ان القواعد الصارمة المتبعة في الاجراءات والعمليات سمة ملازمة لكل بحث تاريخي سليم . ولا يتضمن أي مفهوم من مفهومات العلم الاجتماعي انحرافاً عن تلك القواعد ولا ينطوي على اي انحراف عنها . فوظيفة تلك المفهومات المتنوعة ان تساعد الباحث على التمييز : اي على ان يقدّر ، استناداً الى معايير أكثر شمولا واشد تحديداً ما هو المهم وما هو غير المهم ، وان يقوّم الشواهد بطريقة ألصق بالمنهج ، وان يقدم تسلسل التغير على نحو أمهر وأحذق .

ان المسألة الاساسية في الدراسة التاريخية هي تحليل التغير عبر الزمن .

غير ان بعض العلوم الاجتماعية ، بوجه عام تمكنت من التغاضي عن مشكلة الزمن واعتبارها مسألة ثانوية . فعلماء الاقتصاد مثلا ظلوا طويلا يكتفون بتخصيص الجزء الاكبر من براعتهم وطاقتهم لتهذيب ما يعرف لديهم بالنماذج الثابتة ، ولم يعترفوا بأن تحليل « عوامل » التغير والنمو مسألة في الدرجة الاولى من الاهمية إلا في دور متأخر . على انه مهما يكن لهذا التصرف من مسوغات ، ومهما يكن مناسباً في الدراسات الاخرى ، فليس باستطاعة المؤرخين ان يعملوا به . **ذلك ان معطيات المؤرخين هي الحوادث المرتبطة ارتباطاً زمنياً بغض النظر عما قد يكون هناك من طرق اخرى لترابطها . وهذا هو السبب في ان كل حادثة تاريخية ، مهما تكن مشابهة لغيرها ، فهي فريدة في بابها من بعض الوجوه .** وعلى هذا فلا يمكن لعنصر الزمن ان يكون لدى المؤرخ « حداً رابعاً » متطفلا او جامحاً لا يضبط ، فلا يدخله المؤرخ في حسابه الا متردداً ، ولا يأخذ به الا في المراحل الأخيرة من التحليل . لا ، بل لا بد له من ان يدخله في التحليل منذ البداية .

والغاية من وراء البحث في العلم كله هي المعرفة او فهم العلائق . ومثل هذا الفهم يقتضي في البحث التاريخي شيئاً اكثر بكثير من مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنياً . فتدوين الحوادث على ذلك النحو يمدنا بالاخبار لكنه لا يحمل معه فهما لعلاقاتها . فاذا اردنا فهمها ، فينبغي علينا ان نكتشف وجوه ارتباطها بعضها ببعض علاوة على ارتباطها من حيث التتابع او الاتفاق الزمنيين . وينبغي علينا ، بصورة خاصة ، أن نكشف عن الصلة بين الاحداث من حيث ان بعضها علل وبعضها معلولات . ويتطلب هذا منا اختيار الاحداث وترتيبها على صورة انماط زمنية ومنطقية على السواء ، وتصنيفها بحسب مكانتها طبقاً لمعايير تقدر بها اهميتها . وبايجاز يتطلب ذلك منا استخدام المفهومات والفرضيات .

وأحيانا يصرح المؤرخون بالنظريات التي يستخدمونها ، وعندئذ لا تكون هناك صعوبة في التثبت من نتائجهم وتحديد ما تمت البرهنة عليه وما لم يتم إثباته . على ان ما يحدث ، في غالب الاحيان ، هو ان تستخدم النظريات ضمناً : اما تسليماً بصحتها او جهلا بحدودها . وفي هذه الحالة يسميها الطيبون استبصارات ، ويدعوها النقاد ضروباً من الحدس . وقد يفيد المؤرخ من التمعن العميق في مفهومات العلوم الاجتماعية الاخرى ومناهجها بحيث يستخدم النظرية استخداماً صريحاً بيّن الصراحة فيزيد من اعتماده النظرية على شكل مفهومات ينظم بها معطياته . ويستغل الفرضيات المستمدة من النظرية لتأخذ بيده في بحثه عن الشواهد ولتوحي له بالتفسيرات الممكنة ، وقد يحصل من النظرية كذلك على الاساس الذي يمكنه من ان يقرر متى تظفر النظرية ببرهان قاطع . ولا تستطيع الدراسة التاريخية بدون استخدام النظرية استخداماً وافياً ان تحقق ما فيها من قابليات وطاقات تحقيقاً تاماً . فاستخدام النظرية هو الذي يجيز لنا ان نأمل في ان تكون نتائج البحث في التاريخ ، كما هو شأنها في العلوم الاخرى ، حصيلة متراكمة مطردة في النمو والزيادة .

واذا كانت كل حادثة تاريخية فريدة في بابها بالمعنى الحرفي ؛ فاننا لا نستطيع ان نتصور التاريخ علماً . ولو كان الامر كذلك لما كان على المؤرخ حينئذ الا ان يسجل احداث الماضي ، وبذلك ينتفي امكان التعميمات ، ويتلاشى معنى التاريخ كواقع ، وتصبح اية محاولة لفهم الماضي عقيمة كل العقم . لكن اي حادثة تاريخية لا يمكن ان تكون نسيج وحدها من كل وجه . ولولا هذا لكان من المستحيل علينا ان نقول شيئاً عنها ، بل ولا ان نفهمها من حيث انها حادثة . اذ اننا حالما نميز شيئاً ، سواء اكان هذا الشيء حدثاً تاريخياً او جسماً مادياً ، فاننا نميزه بسبب اشتماله على خصائص يشارك فيها غيره من الاحداث او الاشياء . ولا ريب في ان كل حادث تاريخي فريد في بابه

من بعض الوجوه ، ولكنه ايضاً يشبه غيره من الاحداث التاريخية من بعض الوجوه ايضاً .

وعندما نضم الاحداث المتشابهة تحت صنف واحد ونطلق على الصنف اسماً ، فاننا نكون عندئذ قد استخدمنا مفهوماً . وكلما استخدمنا المفهوم اشرنا الى الخصائص المشتركة التي كانت سبباً في ضم تلك الاحداث تحت صنف واحد . والنظرية في الاساس مجموعة من القضايا تؤكد ان مفهومات معينة يرتبط بعضها ببعض من وجوه معينة . وتسمى مجموعة المفهومات احياناً « هيكلا مفهومياً » . امـا القضايا التي ترينا كيفية ارتباطها فتسمى تعريفات او مسلمات او فرضيات .

ووظيفة النظرية في التاريخ هي بالضبط ذات وظيفتها في ميـادين البحث الاخرى : اي طرح المشكلات ، واعداد مقولات تنتظم تحتها المعطيات ، وتهيئة فرضيات يمكن بها اختبار مختلف التفسيرات ، ووضع المعايير للبرهان . ولا يمكن لنظرية ان تمد الباحث « بأجوبة » . انما الامر على العكس من ذلك اي ان النظرية تمد الباحث بأسئلة . واقصى ما تؤديه النظرية في المراحل الاولى هو تقديم فرضيات مبدئية عاملة حالما يتم حصر المشكلة . ثم تختبر الفرضيات على ضوء الشواهد ، فاذا نجح الاختبار كان لدينا ما هو اكثر من فرضية ، اي توفر لدينا تعميم صحته محتملة الى درجة كبيرة ويمكن ان يتخذ تفسيراً مؤقتاً . اما اذا اخفق الاختبار فينبغي الشك في فرضيتنا وربما في جميع « البناء المفهومي » الذي استمدت منه الفرضية .

فالفرضيات ، اذن ، طرق او وسائل للكشف عن المعطيات . ويمكن لهذا المظهر الخاص من مظاهر المنهج العلمي ان يؤدي الى سوء تفاهم لا بين المؤرخين انفسهم فحسب ، بل بـين العلماء الاجتماعيين في مختلف الميادين . وما لم يتنبه الفرد ، عندما يقدم تقريراً عن بحثه ، الى الفرق بين التعميم المقرر من حيث هو فرضية ، وبين التعميم المقرر من حيث

هو استنتاج ، فقد يخلط بين الاثنين لأنهما شديدا الشبه احدهما بالآخر. ومثل هذا الخلط محتمل الحدوث ، وبخاصة عندما يؤدي البحث — كما هو الشأن في التاريخ — في صيغة ادبية . فاذا قال احدهم « كلما كبر السوق عظمت درجة التخصص » لم نستطع ان نتبين أهذا القول فرضية او نظرية او استنتاج الا ان كانت القرينة واضحة . وكل هذه الثلاثة بالطبع فرضيات بالمعنى المنطقي الدقيق على اختلاف حظوظها من الاحتمال ، الا ان هنالك فرقاً شاسعاً بينها عند وصف بحث بعينه .

فاذا كشف المرء عن هذا الفرق بصراحة ، وهو امر مستحب للغاية ، فانه ينجو من ذلك الاعتراض المعروف الذي يوجه نحو استخدام منهج العلوم الاجتماعية في التاريخ ، ذلك الاعتراض الذي يقول ان استخدام ذلك المنهج يشجع التعميم بسهولة بالغة ، ويخفي تفرد الاحداث التاريخية[٤]. وعندما تستخدم مناهج العلوم الاجتماعية دون عناية او دون مسئولية ، فان لهذه التهمة وزنها. على انها تهمة تنشأ في الاغلب من سوء فهم لكيفية استخدام الفرضيات . فكثير من بحوث العلم الاجتماعي تنظم وتنقد من حيث انها اختبارات خالصة للفرضيات . ومن الامور الأساسية في مثل تلك البحوث ان تكشف الفرضيات التي ننوي اختبارها في مرحلة اولية من مراحل الاستقصاء والتحري . ولا يعني هذا ان الباحث يكون قد اصدر حكماً مسبقاً على المسألة ، بل يعني ان الباحث قد كشف عن استبصاراته ، وعن « اخطائه » ، وأحالها جميعاً الى قضايا تجريبية يمكن اختبارها . وبهذا يكون قد سهل مهمته ، كما سهل ايضاً مهمة القارىء ومهمة اي باحث يرغب في ان يراجع ما اكتشفه .

واقامة الفرضيات ، او وضع اسئلة يمكن الاجابة عليها بالايجاب او النفي من المادة الواقعة التي تحت الفحص ، لا يقصر على مرحلة دون اخرى من مراحل التحليل . فرحلة البحث التي يمكن الافادة فيها من

وضع ذلك النوع من الأسئلة تتفاوت من البداية حتى النهاية . وينبغي ان تعدل الفرضيات التمهيدية الاولى في ضوء الشواهد ، ومن ثم تختبر في ضوء شواهد جديدة . ويصح ان يكون للعالم المتضلع في ميدان خاص افتراضات مسبقة كثيرة ينبغي عليه تدوينها في البدء واجراء مراجعة دقيقة لها . وعند معالجة المسائل التي يكون قد أجري فيها كثير من البحث ، يمكن لتجارب الباحثين السابقين ان تتخذ نماذج نافعة ، الا ان اجراءاتهم يجب ان تخضع دائماً الى تحرّ كلي. وتقابل هذا في الطرف الآخر حالة تدفعنا.فيها معرفة العلم الاجتماعي الى تفحص مظهر خاص من مظاهر السلوك ، ولكنها في الوقت نفسه لا تمدنا إلا بأدلة قليلة جداً على الامور التي يحتمل اكتشافها . غير انه مهما يكن من امر فنحن ، خضوعاً لقاعدة عامة ، ينبغي لنا ان نجدد المسائل ونطور الفرضيات في اول فرصة تسنح لنا اثناء التحليل . فالفرضيات الخاصة التي لا تصاغ الا بعد اختيار الشواهد تشبه نتائج تجربة لا يمكن ضبطها والسيطرة عليها . فهي فرضيات لا تفيد الا ان تكون تفسيرات خاصة لمعطيات خاصة ، ولا تسهم سوى اسهام قليل جداً في حصيلة المعرفة المتراكمة الا اذا اتخذت نقطة ابتداء في استقصاء واختبار اكثر حظاً من المنهجية والتنظيم.

ولاستخدام الفرضيات في ابحاث العلم الاجتماعي طريقتان عامتان مؤيدتان بالقبول والاعتراف ، يسير الباحث في كل منهما خطوات متشابهة ؛ ولكن ترتيب الخطوات في الواحدة مختلف عنه في الاخرى . ففي الطريقة الاولى ، يبدأ الباحث وهو يهدف صراحة الى اختبار نظرية أو تفسير تقليدي ، اي يبدأ بفرضية استمدت بالاستدلال من احدى النظريات ، ثم يبحث عن الشواهد التي تبرهن على تلك الفرضية او تدحضها . وبهذا فانه اما ان يؤيد النظرية او ان يلقي حولها ظلالاً من الشك ، غير انه في الطريقة الثانية يبدأ بمجموعة من المشاهدات (وهي

« المصادر الاولى » للمؤرخ) ثم يختار نظرية او فرضية قد تسعفه على تفسيرها .

وهذه الطريقة الاولى ليست غريبة عـلى الابحاث التاريخية ، الا ان الباحثين يحاولونهـا في الغالب بطريقة غير منهجية ، ومن دون ادراك صحيح لمواطن قصورها . فليس كل النظريات والتعميمات التاريخية قابلا للاختبار التجريبي على النحو الذي وصفناه . اذ هنـاك فرق هام بين فئتين من النظريات : فئة قابلة للتطبيق العملي ، وفئة غير قابلة لذلك . فالنظرية من الفئة الاولى نظرية وضعت بطريقة يعتقد معها ان من الممكن اثبات خطئها بالرجوع الى الشواهد التجريبية. غير ان كثيراً من النظريات التاريخية ليست من هذا القبيل اي ليست قابلة للاختبار التجريبي المباشر . ويصدق هذا بوجه خاص على النظريات التي تستخدم مفهومات مجازية او مفهومات لم تحدد تحديداً كاملا ، اذ ان المعطيات التجريبية الـتي يفترض ان تستند اليها مثل تلك المفهومات لا يمكن الجزم بشأنها جزماً لا يشوبه غموض .

فاذا واجه المؤرخ نظرية لا تخضع للتطبيق العمـلي أمكنه ان يقومها على أساس تماسكها المنطقي ، وعلى أساس ما فيها من قدرة على الايحاء والتوجيه بوجه عام ، لكنه لا يستطيع الاضطلاع باختبارها تجريبياً ما لم يضع مفهومات عملية تعادل المفهومات التي تستخدمها النظرية وتساويها ؛ ولهذا السبب نجـد ان كثيراً من « نظريات التاريخ » ، وكثيراً من التفسيرات العامة لطبيعة التغير التاريخي ، تمتنع على الدحض من الزاوية التجريبية ، هذا بالرغم من استخدام بعض المعطيات لاستخراج «تفسيرات» خاصة من تلك النظريات يجعل تلك التفسيرات قابـلة للاختبار بالطرق العادية . ولتلك النظريات مكانة لا تنكر ، فلو حرم التاريخ ممـا ألفه أناس مثل اشبنجلر وتوينبي لخسرت المؤلفات التاريخية شيئاً خصباً مرموقاً، ولكن ينبغي لنا ألا نأخذ المبنى النظري لدى مثل هذين الدارسين مثلاً

على استخدام الباحثين لمناهج العلم الاجتماعي .

لا يمكن لمناهج العلم الاجتماعي ان تعالج الا نظريات وضعت في اصطلاحات ذات اصول عملية، نظريات يمكن ان تستمد منها فرضيات قابلة للاختبار استمداداً لا يحفه غموض. واذا أقام امرؤ فرضية ليضعها موضع الاختبار ، ثم ذهب يبحث عن شواهد مناسبة لها فذلك امر لا يحمل في طياته « دفاعاً » عن الفرضية . اذ الأشبه المحتمل في هذه الحال ان يخرج بنتائج سلبية تدل على ان الفرضية التي أقامها لا تتفق مع الشواهد ، او انها تتفق معها اتفاقاً واهياً بحيث تترك أموراً كثيرة دون تفسير . ذلك شيء محتمل اكثر بكثير من خروجه بنتائج ايجابية . وان كان الأمر الأول دون ريب لا يقل في القيمة عن الثاني ، الا ان النتائج السلبية لا تنشر في الغالب . إذ يبدو ان هناك ميلاً انسانياً الى ايثار القضايا « المبرهنة » ، وهذا شيء يوحي في الأرجح – ايحاء خاطئاً – بأن التقدم العلمي امر يقيني الخطى بالغ السهولة . ولكن من يرجع الى «تواريخ معينة» تصف بعض وقائع البحث في العلوم الاجتماعية وتوازي الأبحاث التي قام بها كونانت وآخرون في العلوم الطبيعية ، يستطيع ان يجد ان مثل ذلك الايحاء امر خاطىء[٥]

اذن فان عملية البحث في البحوث التاريخية لا تبدأ – في العادة – باختبار الفرضيات المستنبطة من نظرية عامة ، وانما تبدأ بمسألة تفسير تهيئها طائفة معينة من مادة تجريبية . والاجراء المتبع في هذه الحال هو نفسه سواء في العلوم الطبيعية او الاجتماعية . فاذا واجه الباحث مسألة كهذه ، وضع سلسلة من الفرضيات العاملة مبدئياً واستمدها من معرفته العامة بظواهر من ذلك النوع ، ومن المامه بتطورات نظرية ذات صلة بها ، ومن ثم فانه يقوم باختبار هذه الفرضيات في ضوء مشاهداته . وهنا ايضاً تكون نتائجه السلبية بالغة الأهمية ، والحق ان هناك مؤرخين بأعيانهم يشددون على اتخاذ المفهومات العامة وسائل لابراز المظاهر الفريدة

في الظواهر التي يبحثون فيهــا ، وذلك لتأكيدهم على تلك النتائج السالبة ، او على ان اي مفهوم عـام لا يوافق حتماً الظاهرة التاريخية الخاصة .

ولا يزال هناك نوع ثالث من البحث ، مختلف قليـلا من حيث طبيعته ، وهو يطبق حيث توضع نظريتان او اكـثر لتفسير المجموعة ذاتها من المشاهدات . فتكون كلتا النظريتين متناسقتين داخلياً ، وكلتاهما تقدمان تفسيرات صحيحة في حدود معينة على الأقل ، ان لم تكن تفسيرات كاملة ، ومع هذا فالنظريتان تقومان على افتراضين غير متوافقين . وفي مثل هذا الموقف اما ان يبرهن الباحث على خطأ احـدى النظريتين او يوفق بينهما – وهذا ما يتم في اغلب الأحوال – بتكوين نظرية أعم تضمهما تحت جناحها باعتباوهما حالتين خاصتين .

وهذا النوع من المشكلات شائع معروف في البحث التاريخي . ومن أمثلته المشهورة تلك التناقضات القائمة في مختلف النظريات حول «أسباب» الحرب الاهلية ، وقــد شرحت باسهاب في النشرة رقم ٥٤ . فبعض هذه النظريات متناسق داخلياً ، كما انها ، اذا وقفنا على الافتراضات الأساسية لدى المؤلف ، منطقية تمامــاً . ويمدنا بعض هذه النظريات بتفسيرات تبدو معقولة جداً ، وتفسر اقساماً كبيرة من المعطيات تفسيراً مقبولاً . ولكنها تختلف فيما بينها لأنها استمدت من «هياكل مفهومات» مختلفة ، واستخدمت ضمناً نظريات مختلفة من نظريات السببية التاريخية. **فليست المسألة اذن ان نثبت صواب واحـدة منها وخطأ الأخريات ، بل ان نكوّن تفسيراً أعم يحتل فيه كل تفسير جزئي مكانه الصحيح .** فالاضافة اليها محض اضافة لا يحسم في امرها ، وانما من الضروري ان نكون اطاراً مفهومياً أوسع يمكن ان تستمد منه « النظريات الجزئية » بطريقة منهجية ، ويمكن على اساسه ربط الواحدة بالأخرى . ويتسنى لنا بعد ذلك ان نرى الفروق بين ما يؤثره مختلف الباحثين ، اي بين

ما يعتبره كل منهم هاماً لأنه سبب . نرى تلك الفروق على طبيعتها المنطقية الصحيحة ، أي من حيث هي فروق اصيلة في مجموعة من الفرضيات العملية التي ينبغي اختبارها لاستكشاف صلاحيتها . وعندئذ يتخذ التفسير النهائي ، فيما نرجح ، تركيباً منهجياً لعدد كبير من التفسيرات الجزئية [٦] .

فالمسائل من هذا الصنف مسائل نظرية . وهي تحل ان كانت قابلة للحل اطلاقاً باستخدام مناهج العلم الاجتماعي التي جربت وأحسن تجريبها. وليست هي بالضرورة تناقضات أصيلة في طبيعة البحث التاريخي غير قابلة للحل والتفسير . وكثيراً ما أدى هذا النوع من عدم التناسق في ميادين اخرى من البحث الى مكاسب مثمرة . لأن الذين تمرسوا به اعترفوا به وميزوه وبحثوه في صراحة مستعلنة [٧] .

وستتناول الفصول التالية بشيء من الاسهاب شرح المسائل الناشئة من استخدام المفهومات والفرضيات في البحث التاريخي . وقد يوحي الشرح هنالك ان الأساليب المستخدمة اكثر تجريداً وآلية وتعقيداً مما هي عليه في حقيقة الحال . ولذلك فقد يكون من الحكمة ، ان نورد في هذا المقام أحد تعليقات بردجمان حيث قال : « لست من اولئك الذين يعتقدون بأن هناك شيئاً قائماً يسمى المنهج العلمي . ليس المنهج العلمي — في حدود ما يسمى منهجاً — الا ان يعمل الانسان ما يشاء بعقله دون موانع » [٨] . على ان الرغبة « في ان يفعل الانسان ما يشاء بعقله» لا تسوغ تبديد الطاقات . فمن الواضح الجلي ان بعض الطرق اكثر جدوى من بعضها الآخر . إذ على اي شيء تدور المناقشات المنهجية لدى عرض مفهومات مختلف العلوم الاجتماعية ووسائطها ؟ على اي شيء تدور في وضعها الأساسي ؟ انها تناقش كيف نجعل عمليات فكرية معينة جرى المؤرخون دوماً على استخدامها — لا شعورياً ودون تمحيص ونقد — كيف نجعلها أشد دقة وأدعى للتنبؤ بالنتائج .

التعاون بين العلوم

يتطاب الأخذ بمفهومات العلوم الاجتماعية الاخرى وأساليبها الفنيـة وتطبيقها في الدراسة التاريخية مزيداً من الاتصال المستمر بـين المؤرخين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين . ومن الصعب ان تتم هـذه العملية غير التاريخية من جانب واحد ، فهناك اسباب كافية للاعتقاد بأن العـلوم الاجتماعية غير التاريخية يمكن ان تفيد من التعاون مع المؤرخين بقدر ما يفيد المؤرخون من التعاون مع العلماء الاجتماعيين . واحتكاماً الى المنطق الدقيق نقول ان الشواهد الوحيدة التي تكون في متناول اي عالم اجتماعي ، مهما يكن اختصاصه ، انما هي شواهد تاريخية . ومع هذا فان العلماء الاجتماعيين لم يبدوا الا وعياً قليلاً تجاه ميدان غني من الكشوف يقدمه لهم التاريخ المدون ، وقد عجزوا عجزاً فاضحاً في كثير من الاحيـان عن ان يتمرسوا بتحليل العمليات الزمنية . ثم ان العلوم الاجتماعية غير التاريخية — في اساسها — دراسات علمية تحليلية ويـتم تقدمها بالتحليل اكثر مما يتم بالتركيب ، اما في الدراسات التاريخية فلا يمكن لنـا ان نتجنب مسألة التركيب النهائي طويلاً . فالتعاون بين الدراسات العلمية يبشر جميع الفرقاء بالخير .

واذا كانت التوصية بالتعاون بين العلوم امراً سهلا ، فان تحقيقها امر عسير. ومن المؤكد انه ليس بين من حاولوا ذلك أحد يستهين بتلك الصعوبات . وقد يتمخض ذلك التعاون عن عقم مشترك مثلما قد يتمخض عن ثمار مشتركة ، فكلا الامرين ممكن ؛ وليس مما يخفف الصعوبات ان يقال — كما يقال عادة — ان ثمة موانع وحواجز دون التعاون يفرضها وجود المصطلحات الفنية « والتعبيرات الخاصة » في كل ميدان . تلك حوائل موجودة ، ولكن التغلب عليها يقتضي فهم اسباب وجودها .

ولو كان الامر مقصوراً على ان يقوم اختصاصي في احد العلوم فيكتسب معرفة عملية بالمصطلحات التي يستخدمها زميل له مختص بعلم آخر لكانت بضعة اسابيع من التطبيق الجدي وافية بالغرض . لكن الموقف ، لسوء الحظ ، اشد تعقيداً من هذا بكثير . ذلك ان الحواجز بين العلوم لم تنشأ بسبب الاغفال والتغاضي ولا كانت نتيجة فرعيـــة لطبيعة الادارة الجامعية ، بل يبدو انهـــا سهلت على اصحاب علوم معينة تأدية بعض الوظائف النافعة كوضع مقاييس للعمل والمحافظة عليها . ونحن نعلم هذه الوظائف ونقرها ولكنا نرى ان هنـاك نتائج فرعية اخرى تبـدو اكثر اتصالا بأمور الكرامة والسلطة . ولـكـنها قلما توضع في صورة صريحة علنيـــة .

فالحواجز في سبيل التفاهم المشترك تعدو الجوانب اللغوية . هنـــاك اخطاء تقليدية توغر صدر المؤرخ وزملائه من العلماء الاجتماعيين على السواء . وبعض المؤرخين يجد تعميات العلماء الاجتماعيين من غير المؤرخين مفزعة تصدمه وتروعه . وهؤلاء الباحثون التاريخيون ينفرون لايمانهم بأن الحقيقة التاريخية متفردة من الاستنتاجات التي يبدو أنها تهمل ما هو خاص وجزئي. ومن الناحية الاخرى نجد عند بعض العلماء الاجتماعيين تحفظـــات بشأن المؤرخ ومنهجه . فصورة المؤرخ عندهم مشوهـة كصورة بعضهم لدى المؤرخ إذ يرون فيه متصيداً يجري وراء الحقيقـة وقلما يهتم — فيما يبدو لهم — بمفهوم الحقيقة . ومثل هؤلاء النقاد يعتبرون دور المؤرخ شيئاً كالذي عرفه هو نفسه حين قال انه مكـتشف « مـــا حدث في الواقع » . ولكنهم **ينتحلون** الدهشة من ان المؤرخ — وهو كما وصف نفسه — قلما يضع المفهومات طبقاً لعمليات العلم ، وانه — فيما يبدو — يتجنب الصبر الدؤوب الذي تتطلبه مراحـل وضع الفرضيـة ثم اختبارها ثم وضع فرضية جديدة . وكأنما المؤرخ — فيما يبدو لهم — امرؤ لا يفهم التحليل ، فما اسهل ان يقنع برسم الماضي بدلا من ان يثير اسئلة

حول ما تكشفه المدونات . كل تقويم جدي للدراسة العلمية لا بد له من ان يحسب حساب مثل هذه الاخطاء . ومن المسلم به ان العلاج لا يتوقف كله على المؤرخين . فهناك مؤرخون لا يفهمون ما يحاول العلماء الاجتماعيون ان يقوموا به ، وهناك علماء اجتماعيون لا يفقهون شيئاً من التـــاريخ .

واذا ذهب المؤرخون يستزيدون من استخدامهم لمفهومات العـــلوم الاجتماعية الاخرى فذلك امر لا يستلزم اعادة التعريف لاغراض التاريخ، وانما يستدعي توجيه الاهتمام وجهة اخرى، واعادة النظر فيما هو ممكن، واعادة الاختبار للاجراء المتبع في التاريخ . وبما ان الاجراء مسألة عملية، فانه يتطلب درجة اكبر من التعاون والاتصال بين مهنة التاريخ وبين الدراسات العلمية والاجتماعية الاخرى . ويمكن تحقيق هذا على مستويات مختلفة . فالمهمة التي تواجه مهنة التاريخ مجتمعة هي ايجاد التكامل بين البحث التاريخي وبين ما تم عمله في العلوم الاجتماعيـة غير التاريخيـة ، وغاية ذلك تحقيق مزيد من الفهم للكيفية التي يتم بهـــا التغير والتطور لدى الناس وفي المجتمعات الانسانية . تلك عملية طويلة صعبة — ولا بد — ولكننا نأمل ان يسهم هذا التقرير فيها بعض اسهام . غير ان تحقيق التعاون بين العلوم من الناحية التطبيقية مســـألة تتوقف على كل مؤرخ — بمفرده — لا تغنيه الكلمات المعسولة والغايات الرفيعة . وعلى هذا المستوى لا يعني التعاون سوى ان تتضافر معـــاً جماعة من مختلف الدراسات في انجاز مهمات مشتركة . وتعتقد اللجنة ان التوسع في تطبيق مثل هذا التعاون — وهو شيء يزداد باطراد في الجامعات الامريكية — يبشر بأعظم المأمول الذي يستحث الهمم في تقدم العلوم الاجتماعية وتقدم الدراسة التاريخية .

ولا نقول ينبغي ان يفعل ذلك كل مؤرخ توفر لديه وقت وفرصة للبحث المشترك ، ولا من الضروري لجميع القائمين بالابحاث التاريخيـــة

ان يقوموا بعملهم على هذا النحو المشترك ولكن اللجنة تعتقد — إيثاراً لخطة عامة — ان المؤرخ بمفرده يحسن صنعاً لو تعرف الى ما يفعله العلماء الاجتماعيون وبخاصة في الميادين التي تكون فيها خطوط البحث وانواع المعطيات موازية لخطوط بحثه وانواع معطياته . وهذه توصية لا نراها متعارضة بحال مع توصيتنا له بأن يتخذ موقفاً من التشكك الخاص نحو اية وسيلة منهجية خاصة تمده بها العلوم الاجتماعية الاخرى . فليست الوسائل المنهجية في حد ذاتها غايات ، وانما هي مجرد ادوات تستخدم اذا هي سهلت البحث التاريخي ، وتطرح جانباً إذا هي وقفت في طريقه. فالتسليم بصحة اية نظرية او فرضية او مفهوم وقبول احدها قبولا نهائياً دون نقد او تمحيص ودون تعريضه للاختبار التام ودون التثبت من انه يعول عليه ، كل ذلك امر لا يجد مسوغاً ، وينبغي ألا يُعتد شيء في هذا التقرير مجيزاً له .

ان اللجنة لا تتقدم بمستكشفاتها وتوصياتها اعتقاداً منها بأنه من السهل على المؤرخين ان يستخدموا مناهج العلوم الاجتماعية الاخرى استخداماً فعالا مثمراً ، بل بالأحرى أملا في ان تكون محاولتها الصادقة — إذ تبحث في ما تحمله مسالك هذه العلوم الاجتماعية الاخرى من امكانات ومواطن تصور — مسعفة للمؤرخين على تكوين أحكامهم الخاصة حول قيم تلك الطرائق ومدى قابليتها للتطبيق . فليست ميزة هذا التقرير في انه يوحي فحسب بما تحتويه ضروب التحليل المعينة من امكانات ، بل ان له ميزة اخرى هي التأكيد على ضرورة اعادة النظر النقدي في مسألة أساسية ، هي مسألة طبيعة التاريخ من حيث انه فرع من فروع النشاط الفكري . إذ يبدو لهذه اللجنة كما تبدى للجنة السابقة ان الدربة في التفكير حول التاريخ امر مهم كأي دربة في أي ضرب خاص من ضروب التحليل .

وقد تبين للجنة من خلال استشاراتها لخبراء من الميادين الاخرى انه لا اساس اطلاقاً للوهم القائل بأن صيغة سحرية او منهجاً سحرياً يستمد

من ميدان آخر يساعد المؤرخين على الوصول الى نتائج « علمية » . ان لاستخدام العلم الاجتماعي في التاريخ قيمة لا يحكم عليها حكماً كلياً إلا بمقدار الحصب في نتائجها عندما تطبق بمهارة على مادة مناسبة . فليس الغرض من هذا التقرير ان يدافع عن تقبل تلك القيمة دون نقد ، وانما غايته ان يبين ما يعنيه التطبيق الماهر اللبق .

الفصل الثاني

عرض لبعض مفهومات ووجهات نظر في العلوم الاجتماعية

لا يستطيع المؤرخ ان يكتسب من العلوم الاجتماعية الأخرى معرفة ذات جدوى عملية إلا بالقراءة الواسعة والنقاش وتطبيق مفهومات معينة على المواد التاريخية[1] . فاذا مضى الدارس في هذا المجال استطاع ان يتعرف على وجهات نظر في العلوم الاجتماعية ، وعلى الفرق بين طريقة تحليلية وأخرى سردية في النظر الى الماضي . وفي سبيل ان نهيىء منطلقاً للمؤرخين الذين يرغبون في الاطلاع على هذه الامكانات ـــ نقدم موجزاً للنواحي المهمة من العلوم الاجتماعية مع الاشارة الى ما كتب حديثاً في كل ميدان .

ان مما يسوغ لنا القيام بهـــذا العرض الموجز افتراضنا ان الدقة في المصطلحات وصياغة المفهومات ليست ضرورية كثيراً في المعالجات الاولية للمسائل العملية في البحث بقدر ما هي ضرورية هامة لبناء نماذج نظرية في داخل الدراسات العلمية . فنحن نعتقد ان الباحث الذي ينتمي الى احد الميادين الاخرى لا يحتاج بصورة أساسية إلا الى فكرة عامة عن مناهج اي واحد من الدراسات الخاصة ومتعلقاتها . اجل ، قد تكون

المعرفة القليلة شيئاً خطراً ، ولـكن ركوب ذلك الخطر امر ضروري للمؤرخ للعام . فاعتماد الباحث على فهم محدود وعلى بعض المعرفة بالمصادر ، يجعله قادراً إذا هو واجه مسألة من مسائل البحث ، على ان يكتسب المعرفة الخاصة المناسبة . والضعف الذي يعتري البحث التاريخي من هذه الزاوية لم يكن حتى اليوم ناشئاً عن الخطأ في تطبيق مفهومات العلم الاجتماعي بقدر ما كان ناشئاً عن اهمـال المواطن التي يجب ان يتوجه اليها الاهتمام .

ولما كانت معارف العلوم الاجتماعية في مرحلتها الحالية ذات مشكلات مشتركة كثيرة لم تجد حلا بعد تتعلق بالمنهج والمصطلحات ، فان أي عرض لها لن يخلو من قسط كبير من التقويم الذاتي لما تبشر به مختلف نواحي التقدم فيها . وعلى هذا فان المنتخبات التالية تمثل — بعامة — رأي الكاتب في الدرجة الاولى ، ثم تمثل — على نحو اقل — رأي اللجنة ومستشاريها حول ما يعد ذا قيمة بالغة للمؤرخين . غير انه يجب على كل مؤرخ لدى القيام ببحث مـا ان يعرف المفهومات والمصطلحات وطرز التحليل التي استمدها من الميادين الأخرى او ان يعيد تعريفها خدمة لاغراضه الخاصة . وعلى اي حال فاننا نأمل ان يكون هذا الفصل هادياً يرشد القراء الذين ليست لهم معرفة كافية بالعلوم الاجتماعية الى طرق مثمرة إذ يفكرون فيما يصادفونه في دراستهم التاريخية من ظواهر التغير وعملياته وفي تصنيفها .

علم الانسان (الانثروبولوجيا)

ربما كان علم الانسان اشد العلوم الاجتماعية ملاءمة للمؤرخين . ذلك

ان علماء الانسان والمؤرخين يواجهون مشكلات كثيرة مشتركة ، وتظهر بينهم عند بحثها اختلافات متشابهة في الرأي . والخط الفاصل بين علم الآثار والتاريخ غير واضح ، وقد جرى علماء الانسان على دراسة ثقافة الانسان البدائي ، اما المؤرخون فيدرسون الانسان المتحضر . وها هنا أيضاً نجد ان الخط الفاصل ليس حاداً قاطعاً . ومن حسن الحظ ان لدينا سجلا وافياً جامعاً مستوفياً لافضل الدراسات المعاصرة في علم الانسان . ففي ربيع سنة ١٩٥٢ دعت مؤسسة ونر — جرن Wenner — Gren لأبحاث علم الانسان الى اقامة حلقة دراسية دولية ضمت اكثر البارزين من علماء الانسان ، ونشرت الابحاث التي قدمت في اجتماعات تلك الحلقة في كتاب عنوانه « علم الانسان اليوم »[٢] Anthropology Today كذلك حررت مناقشات الحلقة ، ونشرت بعنوان « تقويم لعلم الانسان اليوم »[٣] An Appraisal of Anthropology Today ولا بد للمؤرخ من ان يتخذ هذين الكتابين نقطة ابتداء .

ومن اعظم اسباب التخبط بشأن مكانة علم الانسان في باب العلوم الانسانية — العلمية هو ان مادته — كما هي الحال تماما في التاريخ — ذات صبغة عامة . وهذا ما حدا بوليم ل. شتراوس الابن ان يقول : « لا اعتقد ان لعلم الانسان وجوداً منفصلا كالطبيعيات . وانما هو موجود من حيث انه ميدان يلتقي فيه كل من لهم اهتمام بالانسان »[٤] . وتوضح لنا الدراسة التي قدمها روبرت ردفيلد الى الحلقة الدراسية بعنوان « العلاقات بين علم الانسان وبين العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية » النزعة الى اعتبار علم الانسان الطبيعي علماً من علوم الحياة (البيولوجيا)، والى اعتبار علم الانسان الثقافي واحداً من العلوم الانسانية دون تشديد على منزلته بين العلوم الاجتماعية . وقد كتب ردفيلد يقول : « ان معالجة الناحية الانسانية بالاسلوب الوصفي التكاملي [وهو اسلوب المؤرخين التقليدي] أسهل بكثير من معالجتها بأسلوب العلم القائم على

التعميم » . وهو يعتقد ايضاً بأن « المؤلفات في علم الانسان لا تشتمل على قضايا عامة وافية قابلة للتطبيق على كل حالة ضمن فئات محددة تحديداً دقيقاً ، وانها لا تسمح بالتطبيق التكهني المحكم »

وقد ظهرت فعلا فروع اربعة منفصلة لعلم الانسان وهي : علم الانسان الفيزيائي الذي يدرس التطور الحياتي (البيولوجي) والتغاير السلالي للانسان ، وعلم الآثار الذي يسعى الى اكتشاف طبيعة ثقافات الانسان فيما قبل التاريخ ، وعلم اللغات الانثروبولوجي الذي يحلل الثقافات الشفوية والمدونة ، وعلم الانسان الثقافي الذي يدرس الثقافات المعاصرة ، والنماذج الشخصية ، والعلاقات البشرية . ولعلم الانسان الفيزيائي ، بصورة خاصة ، طائفة من المشكلات هي غاية في الدقة ، وليس لها إلا علاقة غير مباشرة بموضوعات علم الانسان الثقافي .

وعلم الانسان يعالج بالضرورة المسائل التاريخية عند تتبعه مجرى التطور البشري ، وانتشار البشرية على سطح الارض ، ونشوء الثقافات الانسانية[٦] . ثم ان مناهج علم الآثار وعلم الانسان الفيزيائي هي في اساسها مناهج التاريخ مع تعديلات تتطلبها المعطيات . فنجد مثلا ان مرحلة علم الانسان الفيزيائي التي تدور حول تطور البشر والحيوانات العليا هي في جوهرها بحث تاريخي . ثم ان عادة التمييز في علم الانسان الثقافي بين تاريخ الثقافة او علم الاجناس البشرية (الاثنولوجيا) ، وبين علم الانسان الاجتماعي تزداد رسوخاً . فتاريخ الثقافة وعلم الأجناس يدرسان الانتشار والهجرات والتغير الثقافي ، اما علم الانسان الاجتماعي فينصب على دراسة نماذج معينة من الثقافة والشخصية والبناء الاجتماعي[٧] .

تحاول جوانب علم الانسان التاريخي جميعاً ان تتبع الحلقات السلالية في سلسلة تاريخية متتالية من الظواهر المترابطة . فتسأل مثلا : هل يمكن ان تكون القردة المتحجرة من نوع الجيبون التي وجدت بمصر جدة للكائنات البشرية او لقردة الجيبون الحديثة فحسب ؟ ألم يترك الجنس

النياندرتالي الذي عاش في اوروبا وفلسطين قبل عشرين الف سنة ذرية بعده ، ام ان الانسان الحديث نتيجة لتسافد بين نوعي النياندرتال والكرومانيون ؟

وبما ان الثقافة مفهوم من المفهومات الكبرى في علم الانسان ، وميدان من ميادين بحثه ، فينبغي ان تبحث بشيء من التفصيل . واذا نظرنا اليها من مستوى معين وجدناها تضم مركباً من القدرات والعادات التي يتعلمها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع . غير ان السلوك لا يعتبر بوجه عام ثقافة . بل ان السلوك المحسوس او العادات جزء من المعطيات الخام التي منها يستنبط الانثروبولوجي الثقافة ويجردها[٨] . اما النتائج المادية للسلوك في الماضي ، كالكراسي والسيارات او غيرها من السلع التي تعرف بالوحدات الثقافية ، فهي تكون الصنف الآخر من المعطيات الخام . وهكذا فالثقافة ليست شيئاً نراه بل هي مركب (نظري) مستنبط . وهذا امر يقلق بعض علماء الانسان الوضعيين كثيراً . ولكن في استطاعة الانسان ان يتأسى بسوابق ممتازة في العلوم الطبيعية . فلم يسبق لأحد ان رأى مجالا مغناطيسياً كهربائياً . ذلك تركيب مستنبط ، ولكنه ، كالحال في الثقافة ، نافع للغاية في فهم الظواهر وفي التنبؤ بالكيانات والاحداث . وللمجتمعات التي زاد حظها من الانسجام ثقافات تتباين حسب عوامل طبقية واقليمية . ولبعض المجتمعات — او لبعض الامم — غير ثقافة واحدة . وعلى عكس هذا فان الثقافات — او على الاقل الثقافات الفرعية — تكون احياناً ثقافات هيئات من مجتمع او قطاعات منه ، لا ثقافات مجتمع بأسره .

والتاريخ سلسلة متتابعة من ثقافات متميزة شريطة ألا نذهب بعيداً في تفسير عبارة « سلسلة متتابعة » فنضمنها حتمية تتابع اشكال ثقافية خاصة حسب نظام ثابت . فكل ثقافة تتولد من تاريخها . والثقافات ليست ثابتة ، بل هي متغيرة على الدوام[٩] . ويمكن مقارنة النسيج الثقافي

في اي لحظة من الزمن بالحرير المتعدد الألوان الذي يعكس ألواناً مختلفة باختلاف زاوية النظر . فالعين المدربة ترى خيوط الماضي وهي تلمع تحت سطح الحاضر . إلا اننا ، من الناحية الاخرى ، نجد مبالغة في عبارة اورتغا ي جاسيه حين قال ان : « الانسان لا طبيعة له ، ان له تاريخاً » . صحيح ان الثقافات نتاج التاريخ ، ولكن التاريخ يتأثر بطبيعة الانسان البيولوجية وبيئته المادية . ولا يستطيع أحد ، فيما يختص بالشئون الانسانية ، ان يبدأ في اي لحظة خاصة من الزمن باوحة بيضاء لكن بين علماء الانسان خلافاً على هذه النقطة . ورغم ذلك فقد تكون القابليات الفطرية في التكوين العضوي البشري ، وقد تكون حدود الحالة الانسانية العامة ومتطلباتها ، على حال تيسر ظهور سلسلة متتابعة من الأنماط الثقافية متشابهة بعض التشابه . وكل هذا يتم حيثما لا يختل النظام الطبيعي للأحداث من جراء انبعاث مؤثرات تنتشر من مراكز ثقافة « أرقى » .

وتؤكد الملاحظة الدقيقة لأقوال البشر وأفعالهم ان كثيراً من أعمالهم ليس نتاجاً لمحض ما لديهم من قابليات وقصورات مادية وبيولوجية . فلو صح هذا لكانت عمليات التغاير الممكنة ، ضمن ميدان محدد من القوى المادية والبيولوجية ، عفوية . بيد أنه من المؤكد انها لا تجيء عفواً ، فان ضروب التغاير ضمن مختلف الجماعات الانسانية التي لها حظ من الاستمرار التاريخي تنزع ، دون شك ، إلى التجمع حول معايير معينة . وتمكن البرهنة على ان هذه المعايير تتباين لدى الجماعات التي تتمتع باستمرارات تاريخية متباينة . وهذه الأنماط من أفعال البشر التي تميز الجماعات الانسانية هي الأساس الذي يمكننا من تمييز « البعد » الثقافي للفعل وحصره .

وسمات الثقافة وأنماطها ، وهي طرز مسلكية متماثلة كأساليب اللباس وتأدية الشعائر الدينية ، تجريدات من الدرجة الأولى يمكن بلوغها في

صورة رئيسية من استقراء الملاحظة المباشرة . غير ان طول التجربة يدل على ان ضروباً مهمة من التنبؤ غير ممكنة ما لم يكن هناك فهم منهجي لتنظيم الثقافة على مستوى « أكثر عمقاً » . وهذه الثقافة الضمنية تجريد من الدرجة الثانية ، او تركيب يستنبطه الملاحظ مباشرة . وبهذا الضرب من الثقافة نحاول وصف الكليات المسلكية ، اي المقدمات او القيم المفهومة ضمناً — وهي قطاع كلي من الثقافة لا يدركه نقلة الثقافة ، او هم يدركونه اقل ادراك في اية صورة منظمة . فالافتراضات اللاشعورية ، التي يضعها — على نحو متميز — افراد ينتمون لطبقة واحدة وبيئة واحدة ، تؤلف مجموعة من مبادىء كبرى — او مسائل مشتركة مضمّنة في قطاع واسع من المحتوى الثقافي . ووراء طريقة الحياة التي يؤثرها اي مجتمع في أية لحظة من تاريخه فلسفة موحدة يبقى أكثرها ضمنياً . ومن الأمثلة على هذا تلك الأهمية التي تسبغها الحضارة الغربية الاوروبية والامريكية على الفرد وسعادته . فالفرد العادي يستمد غالبية نظرته العقلية من سبل الحياة في بيئته الثقافية ، بيد انه قليل الادراك لثقافته او لعمقها التاريخي وتنوعها . وان اساليب الوصول الى الثقافة الضمنية ووصفها بطريقة متفق عليها ، لا تزال في دور النشوء ، لكن هناك اعترافاً سريعا متزايداً لدى علماء الانسان بما في تلك الاساليب من اهمية قصوى[١٠] .

ان الحياة الانسانية المنظمة هي دوما من بعض الوجوه تحقيق للتوازن بين نزعات متعارضة ويتألف بعض هذا التعارض من المقابلة بين أنماط السلوك الفعلي في حالات واقعية من ناحية ، ومن الأمور المنتظرة التي تحددها الأنماط المقررة في الثقافة ، من ناحية أخرى .

وبعض مظاهر الثقافة يحملها كل افراد الجماعة الثقافية (او جلهم) . وتعرف هذه المظاهر « بالعموميات » تمييزاً لها عن « البديلات » او « الخصوصيات » . فتمجيد الام عنصر عام في الثقافة الامريكية ، بينما

تقدم بعض الشعائر الدينية الخاصة « بديلات » ثم تكون أنماط مهنية كثيرة مختلفة من قبيل « الخصوصيات» .

وتقترن المنطقة الثقافية في العادة بعوامل أخرى معينة تحدد المنطقة جغرافياً او تعرفها . فحياة شعب ما لا تنظمها ثقافته فحسب ، بل تشاركها في ذلك التحديات ، والفرص وضروب القصور التي يفرضها الطقس وخصائص المكان والنباتات والحيوانات وغيرها من الموارد الطبيعية، والموقع بالنسبة للثقافات الأخرى .

ان المسئول عن نقالة النشاط الخلاق وتوجيهه في وجهات جديدة هو ضغط البيئة الخاص او الثائرون من الأفراد[11] . ويبدو ان قوة تنظيمية أخرى تنشأ بفعل المزيد من السلوك المتغير تحت تأثير حوافز قوية . فيجوز مثلا للفرد الذي يعاقب في الأوقات العادية لأنه ثائر منشق ، او يعد شاذ الأطوار ، ان يصبح في اوقات شاذة غير عادية مؤسس ديانة جديدة . ففي مثل تلك الأوقات يشعر الشعب بالقلق والانزعاج . ويسلك افراده طريق التجربة والخطأ ليجدوا مخلصاً يريحهم . وتتخذ بعض أوهام الأفراد الخاصة او شعائر الافراد معنى عاطفياً ، فترعاها الجماعة وتقرها اجتماعياً . وهناك من الشواهد ما يشير الى ان افراد المجتمع الذين لم يتكيفوا طبقاً له ولم ينخرطوا فيه تماماً هم اشد الناس قبولا للتجديد (او الابتكار) سواء أنشأ من الداخل او جاء من الخارج .

وإذا قيض للثقافة الضمنية مبدأ تكامل او تشكيل قوي فانه يعمل الى حد ما على توجيه التغير الثقافي في وجهات معينة ، غير أنه في واقع الأمر اذا بلغ به حداً معيناً حال دون اي تغير . لكن إذا كانت قوى الضغط الخارجية ذات قوة كافية فان عوامل الثقافة الضمنية هذه تلقي العصا وتتوقف عن التأثير ، هذا بالرغم من أنها قد « تعود » فيا بعد . وقد يحدث غالباً للمظاهر المنظورة من الثقافة ، في نواحي مثل الادب

واللباس والتقنية ، ان تتغير تغيراً ملحوظاً في مدى جيل من الزمن . بيد انه لا يفوت الطـالب ذا الاحساس المرهف ان يلاحظ ان بعض الأصول الثقافية او الأنماط الثقافية الكبرى تبقى على حالها بالرغم من ان قدراً كبيراً من الثقافة القديمة يختفي . وكلما زاد التغير زاد وضوح الشيء ذاته[١٢] .

وقلما تتم المعرفة الجديدة كل الجدة ، اي تلك التي من شـأنها ان تحطم الأنماط السابقة ، إلا عندما تكون القوى الخارجية قوية جداً . وان عـدم التسامح والـكبت (وهي موجبات معاكسة) أدعى الى ان يكونا شاهدين سلبيين على ظهور ثقافة « جديدة » . ويصف علماء الانسان ايضاً تمثل الأنماط الجديدة الهادمة لثقافة قائمة بأنه تكيف ثقافي عدائي .

والمفهومات المتصلة بالثقافة والتغير الثقافي تمد المؤرخ بأعظم خدمـة مباشرة ، وهناك ايضاً ميدانان جديدان من ميادين علم الانسان — وهما بناء الشخصية ، والخصائص العامة للطبيعة البشرية — يبشران بخير مقبل عميم . ويبحث ا. ارفنج هالوول في مقال له قدمه للحلقة الدراسية بعنوان « الثقافة ، والشخصية ، والمجتمع » علاقـة هذين الميـدانين الجديدين بالنواحي القديمة الهامة من علم الانسان[١٣] . ويقول : لقد أخذ العلماء يدركون اكثر من ذي قبـل انه لا يمكن افتراض المجتمع والثقافة والشخصية عوامل متغيرة مستقل أحدها عن الآخر تمام الاستقلال . . . فان المجتمع الانساني ، بحـده الأدنى ، يتطلب علاقات منظمة ، وادواراً متغايرة ، وأنماطاً من التفاعل الاجتماعي ، لا مجرد تجمع من الناس »[١٤] . فلا تزال العلاقات بين نماذج الشخصية او طرز بنـائها وبين الثقافات الحاضرة في حاجة الى توضيح ، وسنبحث المفهوم الحديث للشخصية بحثاً أوفى في الفقرة التي سنتحدث فيها عن ميدان علم النفس الاجتماعي .

ومن النتائج الرئيسية الناجمة عن تركيز الانتباه على بنـــاء الشخصية تأكيد العمليات التي يتعلم بها الفرد ثقافته . وتعمل هذه الدراسة عـــلى الجمع بين علماء الانسان وعلماء النفس وتبشر بوضوح نظريات جديدة في الادراك لا بد ان تكون في النهاية ذات نفع للمؤرخ .

ويقول ردفيلد عن التأكيد الجديد الآخر في علم الانسان الثقـــافي : « لقد عاد مفهوم الصفات الانسانية العامـــة الى الظهور في امور منها اعتراف رجال مثل فيرث وكلكهوهن مؤخراً بوجود قيم اخلاقية عامة في جميع الثقافات»[١٥]. ويقول هالوول : « ان المجتمع الانساني، مثلاً، هو على الدوام مجتمع اخلاقي... فادراك الذات اصيل في الوجود الانساني اصالة البناء الاجتماعي والثقافة »[١٦] . ولما كان علماء الانسان قد جروا منذ زمن طويل على الاعتراف بأن هناك طقوساً ذات صبغة عامة كإقامة الجنائز وشعائر الموت فان الاهتمام الجديد يدور حول التفتيش عن مميزات موحدة للشخصية وراء مثل هذه الدوافع العامة والشعائر ، تفتيشاً أدق وأبرع .

علم الاجتماع

علم الاجتماع كعلم الانسان دراسة شاملة شمولاً تاماً للافعال والعلاقات الانسانية. ويعرّف عالم الاجتماع ميدانه بأنه دراسة للمجتمع وبنائه ووظائفه وعملياته[١٧] . فاذا نظر احد الى الحدود المضمنة في مثل هذا التعريف فلا يبدو هناك الا فرق ضئيل بين ميادين علم الانسان الثقافية او الاجتماعية وبين علم الاجتماع ، على ان هناك اختلافات فيما يختص بمحور الاهتمام وبمناهج البحث ؛ وقد شرح كنجزلي ديفز احـــد مظاهر الاختلاف في

بحث له بعنوان « مقابلة التغير الاجتماعي بالتغير الثقافي » ، قال فيه : « ونقصد بالتغير الاجتماعي ، تلك التغيرات وحدها التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي — اي على بناء المجتمع ووظائفه . فالتغير الاجتماعي — على هذا — يشكل جزءاً من مقولة أوسع تعرف باسم « التغير الثقافي » ... ولما كان اهتمامنا مركزاً على الموضوع المحدد [اي التغير الاجتماعي] فاننا لن نطرق مسائل مثل تطور الأصوات اللفظية ، وتاريخ اشكال الفن ، وانتقال الأساليب الموسيقية ، او تطور النظرية الرياضية . ونحن طبعاً لا نجد جزءاً من الثقافة عديم الصلة تماماً بالنظام الاجتماعي ، لكن الأمر الذي يظل صحيحاً هو حدوث تغيرات في هذه الفروع دون ان تؤثر في النظام الاجتماعي تأثيراً ملحوظاً . اذن فنحن من الزاوية الاجتماعية ، لا يهمنا من التغير الثقافي إلا امر انبثاقه من التنظيم الاجتماعي او تأثيره فيه » [١٨] .

على ان عالم الاجتماع يغفل احياناً التمييز بين العمليات الاجتماعية والثقافية وهو يدرس التفاعل الاجتماعي ، من هذه الزاوية ، وفي هذا جنوح الى التقليل من اهمية الاستمرار التاريخي الذي يتجلى عموماً في **محتوى الاتصال** (الجانب الثقافي) ، والى التوكيد على اهمية تغير **أساليب الاتصال** (الجانب الاجتماعي) . ويوضح لنا استخدام الاصطلاحين الثقافي والاجتماعي صعوبة اقامة فواصل وحدود بين مختلف العلوم الاجتماعية الشاملة . فاذا قلنا ان علم الاجتماع يدور حول بناء المجتمع وعمله، وان علم الانسان يدور حول محتوى الثقافة وانساقها ، فانما نقيم بذلك فاصلاً لن يقره العلمان المذكوران — في واقع الأمر .

وقد جرى البحث التاريخي على بذل اهتمام وفير بالتغير الاجتماعي ، وبهذا فهو يشمل ميدان علم الاجتماع حسبما يتجلى في المنظور الزمني . غير ان قصور المواد التاريخية التي يرجع اليها المؤرخ وجريه في مسارب خاصة تتبعاً لمظاهر التغير الاجتماعي ، مثل التغير السياسي ، والحربي والديني ، قد حولا اهتمام المؤرخين عن الاطارات الاجتماعية العامة

للمجتمعات الماضية . كما ان غالبية علماء الاجتماع — من ناحية اخرى — آثروا باهتمامهم الاكبر دراسة الأنماط والمعايير التي يهيئها التفاعل الاجتماعي في مجتمعاتهم الراهنة .

على اننا نخطىء اذا ذهبنا الى ان علماء الاجتماع قد توصلوا الى اي نموذج مقبول بوجه عام لبناء المجتمع وتفاعله . ويقول روبرت لك. مرتون « ان الخدمات المتزايدة التي تسديها النظرية الاجتماعية للعلوم الشقيقة تظهر في ميدان الوجهات الاجتماعية الجديدة العامة اكثر مما تظهر في ميدان الفرضيات الخاصة المقررة ... وبالرغم من ان كثيراً من المجلدات تعالج تاريخ النظرية الاجتماعية ، وبالرغم من وفرة الأبحاث التجريبية ، فقد يبحث علماء الاجتماع (وكاتب هذه السطور واحد منهم) المعايير المنطقية للقوانين الاجتماعية دون إيراد مثل واحد يسند هذه المعايير سنداً تاماً »[١٩] . وكتب مرتون قبل ذلك في الكتاب نفسه يقول : « ينبغي علي ان أقر بأن جزءاً كبيراً مما يعرف الآن بالنظرية الاجتماعية يتألف من **توجيهات عامة بشأن المعطيات ، تعرض لنا نماذج من المتغيرات التي ينبغي لنا ان نأخذها بعين الاعتبار — على هذا النحو او ذاك — ، اكثر مما تعرض لنا عبارات واضحة تقبل التثبت ، عن العلاقات بين متغيرات معينة** »[٢٠] . ولهذا جعلنا البحث التالي عن علم الاجتماع في صورة وصف عام لبعض المفهومات المستخدمة في الميادين المختلفة التي تحظى بالاهتمام . وبالطبع فان هذا الأسلوب غير واف بالغرض من الوجهة النظرية ، لكنه يبدو في هذه الظروف معقولاً .

ودراسة القيم موضع اهتمام متزايد من لدن علماء الاجتماع كما ان دراسة الموضوعات والأنماط الثقافية موضوع يستأثر باهتمام كثير من علماء الانسان الثقافيين . وفي هذه الناحية يتجلى التطابق الوثيق في عمل الفريقين . فاذا تناول واحد من الفريقين موضوعه الأثير أشار الى دراسة زملائه افراد الفريق الثاني وأحال عليها .

يقول روبن وليمز ، العـالم الاجتماعي ، في تعريف القيمة : هي «اي مظهر من مظاهر حالة او حادثة او شيء نسبغ عليه **أهمية تفضيلية** بقولنا « جيد او صالح » و « رديء او طالح » و « مرغوب فيه » وما اشبه ذلك »[٢١] . وبعد ان ينوه وليمز بانتشار التعريف الذي يقوم فقط باحلال « الأهمية التفضيلية » محـل « القيمة » ينتقل الى وصف حدود القيم وصفاتها ، فيصف القيم بأنهـا مفهومات مجردة مستمدة من تجربة الفرد ، وانها مشحونة بالعاطفة او «التأثير» ، وانها تمدنا بالأسس التي نعتمدها في اختبار الأهداف ، وانها ، اخيراً ، هامة في تقرير السلوك .

ويرى كلكهوهن ، وهو احد الانثروبولوجيين ، ان وراء القيم التي نعبر عنها تعبيراً صريحاً (كاعتقادنا ، مثلا ، بالعلم الطبيعي) نظاماً ضمنياً من الموضوعات الثقافية ، هذا بينما يقول وليمز : « ففي الحديث عن نظم القيم اذا اشارة ضمنية الى ان القـيم لا توزع مجرد توزيع اعتباطي ، بل هي معتمد بعضها على بعض، ومرتبطة طبقاً لنسق معين، وعرضة للتغاير ... المتبادل »[٢٢] .

واذا انتقلنا الى مسألة « النماذج المثالية » للتوجيه القيمي في امريكا فان كلا الكاتبين يهتديان الى نفس الموضوعات والأنماط الأساسية ، على وجه التقريب . وتشمل قائمة كلكهوهن : الايمان بالعقلي ، والحاجة الى صبغة عقلانية اخلاقية ، واعتقاد يظله التفاؤل بأن الجهد العقلاني هام ، والفردية الرومانطيقية والايمان بالرجل العادي ، وخلع قيمة عالية على التغير (الذي يؤخـذ في العادة بمعنى التقدم) ، وطلب اللذة بشكل مقصود[٢٣] . وتتألف قائمة وليمز الأساسية من: السيطرة الفعالة لا القبول السلبي ، والاهتمام بعالم الاشياء الخارجي ، وابراز اهمية التغير، والايمان بالعقلانية ، والعناية المؤكدة بالنظام في الأشياء ، والايمان بالمساواة دون العلاقات المتبادلة مع الأعلين والأدنين ، والالحاح على شخصية الفرد[٢٤].

وتحتاج قيم بأعيانها الى ان تكون مؤيدة بشواهد جوهرية ، كما تحتاج لوضع فرضيات تحدد ما بينها من علائق وتبرز دورها في السيطرة على السلوك ولكن الذي تم في هذا المضمار من ابحاث انما هو قدر ضئيل نسبياً . غير ان بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية يعتبرون هذا واحداً من أهم ميادين العمل في المستقبل . فيقول كلكهوهن : « ان اعظم تقدم لنظرية علم الانسان الحالية هو ، على ما يرجح ، ذلك الاعتراف المتزايد بأن في الثقافة شيئاً أكثر من الوحدات الحضارية ، والنصوص اللغوية ، وقوائم السمات المصغرة » ٢٥. ولقد جرى المؤرخون دائماً ، بشكل ضمني على الأقل ، على تأييد هذه النظرة ، ولكنهم قلما حاولوا تنظيم ملاحظاتهم حول القيم التي وجدوها في مدونات ثقافة سابقة ، وقلما عنوا بتصنيفها في شكل منهجي .

ان تحليل المجموعات الانسانية في الوقت الحاضر هو أحد ميادين البحث التي تظفر باهتمام زائد من علماء الاجتماع. فهم يعتبرون المجموعات الاجتماعية أشخاصاً يتصل بعضهم ببعض على صورة منتظمة ، ويعتبر الواحد منهم نفسه من اجل غايات معينة صنواً للآخر . ويتفاوت حجم المجموعة الصغيرة المتماسكة ، فهي اما أسرة او ناد او حي . وللتمييز بين مثل هذه المجموعات وبين جماهير اكبر منها حجماً وأقل تماسكاً ، كجمهور المسرح مثلا، يستخدم بعض علماء الاجتماع اصطلاحي « اولي» و « ثانوي » ، ولكنهم يختلفون بعض الشيء بشأن الخصائص التي تميز احدى الطائفتين عن الأخرى. وقد وضع آخرون من علماء الاجتماع مصطلح « شبه مجموعة » ليدلوا به على طبقات اجتماعية ، وجماعات شعبية ، وغيرها من جماهير او قطاعات من أية هيئة اجتماعية ليس لها مبنى محدد معروف ، انما يشترك افرادها في ميول معينة ، او طرز من السلوك قد تؤدي بهم الى جعل انفسهم مجموعات محددة . وهذا الميدان من علم الاجتماع أعني « تحليل المجموعات الانسانية » يتناول مسائل

كبرى منها طبيعة المجموعات الاجتماعية ونوعها وأسس تكوين المجموعة، والعمليات التي يتم بها تماسك المجموعة ، وظروف عمل المجموعة ، وبناء العلاقات الداخلية للمجموعة وأنماطها وغير ذلك من مسائل كبرى [٢١] .

ولم يتم حتى اليوم الوصول الى اتفاق على اي تمييز ثابت بين المجموعات والجمعيات اذ يمكن اعتبار اي جمهور مجموعة اذا كان له هدف مشترك ودرجة ما من التماسك . ذلك ان هذين العاملين (الهدف والتماسك) اكثر اهمية من حجم الجمهور في تقرير سلوك المجموعة . واذا كانت المجموعات التي تدرس صغيرة كان توكيد الاهتمام في درسها منصرفاً الى وثاقة العلاقات واستمرارها مثلما يتوجه الى التساؤل عن الأفراد : هل يجتمعون وكم مرة يجتمعون وهل تجري بينهم صلات شخصية مباشرة؟

وقد تكونت بعض الافكار المفيدة في تحليل سلوك المجموعة وذلك من التأمل في الطريقة التي ينظر بها أفراد المجموعة الواحدة أحدهم الى الآخر إزاء جميع الغرباء الذين لا ينتمون الى مجموعتهم . وهذا التمايز الذي تضعه المجموعة بين موقفين : موقف في داخلها مضاد لموقف كل ما هو خارج عليها غريب عنها ، قد أمدنا بامارات تسعف على فهم العلاقات في داخل المجموعة نفسها . وتشير المفهومات الى حقيقة يعرفها المؤرخون جيداً ، وهي ان العلاقات بين المجموعات تؤثر في الأحكام الخلقية وفي طرق التفكير . فالخطأ قد يكون مغفوراً لدى اعضاء حزب سياسي اذا اقترفه زميل في الحزب — مثلا — غير انه يعتبر خروجاً فاضحاً على العهد اذا اقترفه عضو ينتمي الى المعارضة . ومن صور التطرف في مواقف المجموعات ان ينظر الفرد المنتمي لاحداها الى الأشياء نظرة تحتل مجموعته فيها محور كل شيء ، ويحتل فيها كل ما عدا مجموعته مراكز متفاوتة في البعد والقرب منها . على ان هذه الظاهرة التي تسمى «محورية الفئة» ليست الا مظهراً واحداً من مظاهر العملية

التي يكون بها افراد المجموعات تصوراتهم عن انفسهم وعن الآخرين . وصور المجموعات ، اي الصور الذهنية النموذجية التي يتمثلها الأفراد لأنفسهم وللآخرين وتصبح مراجع أساسية يستندون اليها في تحديد علاقاتهم أحدهم بالآخر — هذه الصور تلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة الاتصالات داخل المجموعة . وتعد المجموعات الاجتماعية أيضاً « وسائل غربلة » فينتظم بمقتضاها افراد سكان مدينة كبيرة في جمعيات ذات مكانة مقررة الكرامة والسلطان كالكنائس ، والنوادي الخاصة ، او مجالس الادارة[٢٧] .

وقد نزع البحث الحديث حول القوة المعنوية في الصناعة والسلوك الحزبي ، ومجرى التصويت والعوامل المحركة للمجموعة الى ان يؤكد من جديد صحة المفهوم الاجتماعي الذي يقرر ان للمجموعة الصغيرة المحددة التي يتعارف أفرادها ويتواجهون دوماً طبيعة ذات بسطة ونفوذ، كما زاد البحث الحديث من فهمنا لطبيعة العلاقات التي بين الأشخاص الذين تضمهم المجموعة الصغيرة . وها هم مؤلفو كتاب « اختيار الشعب » **The people's choice** أعني لازرسفلد وبرلسون، وجوديه — يؤكدون دور العلاقات الشخصية والصلات القائمة على اللقاء والمواجهة المستمرة في أنها تقرر كيف يعطي الفرد صوته في انتخابات الرئاسة[٢٨].

ويمكن للمجموعة ان تنمو وتتسع حتى ليشعر ناس كثيرون من شعب إحدى البلاد انهم جزء ينتمي لتلك المجموعة الداخلية كما كانت الحال في الراجح خلال المراحل الاولى من الثورة الفرنسية . غير انه تتكون مجموعات داخل مجموعات كما تبين دراسة الانتخابات الامريكية التي اشرنا اليها آنفا . وفي أوقات الأزمات تظهر نزعة الى استقواء الشعور الدفاعي في المجموعة الداخلية والى استدامة العلاقات المجموعية . فمثلا من المفروض اثناء الحرب والثورة ، ان يصيب مختلف نماذج المجموعات تغير وتفاوت في الأهمية النسبية لكل منها ، فتضعف المجموعات الطبيعية

الاساسية مثل الاسرة او رابطة الجوار (الحي) وتكبر ، على حسابها، المجموعات السياسية التي تكون ادنى اهمية في غير اوقات الحرب والأزمات . هذه التغيرات واشباهها تقوم هي ايضاً بتغيير طابع النظم الاجتماعية .

واهم مجموعة اولية في المجتمع الغربي هي الاسرة . إلا ان المفهومات الاجتماعية التي تتناول طبيعتها والعوامل المحركة فيها وتتخطى في حدودها مرحلة الوصف التاريخي لهي مفهومات قليلة جداً . واحد اسباب هذا الامر ان كثيراً من البحث في هذا الميدان قد وجّه الى ما يعتبر مشكلات للاسرة ، مثل الطلاق ، والهجر ، او عدم الشرعية بأكثر مما وجه الى عمليات سير الاسرة وبنائها . وهناك سبب آخر وهو — فيما يبدو — صعوبة فصل التفاعلات الاجتماعية في الاسرة عن العوامل البيولوجية والنفسية ، وهذه العوامل الثانية ، يقع اكثرها خارج ميدان علم الاجتماع المقرر المألوف . أما علماء النفس فانهم — على العكس من ذلك — يدرسون الأسرة من زاوية العلاقات بين الآباء والابناء دون التفات كبير الى عوامل الضغط والعلاقات الاجتماعية والثقافية . على ان المؤرخين قد يكتسبون أفكاراً ومدركات جديدة بدراسة ما كتبه علماء الانسان وعلماء النفس الاجتماعيون وعلماء الاجتماع عن الاسرة[٢٩] .

واعمال الافراد لا ضابط لها ، والتنبؤ بأعمالهم امر مستحيل ، اما المجتمعات فلكل مجتمع منها مجموعة من الآمال المرجوة او المثل العليا توجه الشعب ليعمل بموجبها . وهذه المعايير الاجتماعية ، اي الطرائق التي ينبغي للشعب ان يسلكها ، هي بدورها نماذج من الأنماط الثقافية . وقد قسمت هذه المعايير منذ ايام وليم جراهام سمنر الى قسمين : (١) طرائق شعبية اي اعمال مأثورة مقدرة لا يلزم بها الفرد إلزاماً ، (٢) وأعراف شعبية ، اي انماط تعتبر اساسية لمصلحة المجتمع وتفرضها ضروب قوية من الضغط الاجتماعي . وتسمى ضروب الضغط هذه

Sanctions « موجبات » وهي تعمل من اجــل خلق التجانس ، وتتراوح بين الحوافز الدينية الداخلية او الوجدانية وبين القوانين او القوة المادية[٣٠] .

ثم ان عالم الاجتماع يصف البناء المعياري على اسس سبق ان استخدمها المؤرخون . فالمؤسسات والعادات ، والخلق والدين ، والتقاليد ، والذوق الاجتماعي ، والطرز الحديثة ، والمكانة ، والمنصب ، والكرامة — هذه كلها تبدو مألوفة الوقع . ونستطيع من اجل الصياغة النظرية ان نسبغ على هذه المصطلحات معاني ادق مما يعتقد انه ضروري لهـــا في غالبية البحث التاريخي .

وقد تقوم كلمة « مؤسسة » بتوضيح بعض مسائل عـــلم المعاني (السمانتيات) التي يثيرها تطلبنا لتعريف ادق . فقد استخدمت تلك الكلمة في جميع العلوم الاجتماعية ، ونشـــأت بين مختلف استعمالاتها مباينات كثيرة . فهي تشير ، بوجه عـام ، اما الى نظـام مرتب من الأعمال ، واما الى نظام من قواعد السلوك او معايير يقبلها ويقرهـــا افراد المجموعة[٣١] . غير ان مفهومها عند علماء الاجتماع الذين يدرسون العمليات الزمنية يشمل ، في الظاهر ايضاً ، فكرة الرسوخ او ثبوت البناء على مر الزمن . ولهذا فقد يبدو للمؤرخ ان اكثر مفهومات لفظة « مؤسسة » فائدة له هو حين تعني نظاماً مرتباً من الاعمال يكشف عن درجة لا بأس بها من الاستمرار الزمني مثـــل الأسرة او الكنيسة او الدولة . وترينا هذه الأمثلة ان هذا المفهوم للكلمة لا يتعارض بحال مع الجانب المعياري او الجانب الذي يعني ضبط السلوك . فان من تنـاول الناحية الوظيفية في المؤسسات صب اهتمامه على الأدوار التي تقوم بهـــا تلك المؤسسات او التي يعتقد انها تقوم بها في سد الحاجات الانسانية .

وبين الأفكار العديدة التي نشأت من تحليـــل المؤسسات خمسة ذات اهمية خاصة للمؤرخ وهي : (١) رسوخ مؤسسات اساسية معينة مثـل

الاسرة او الاحتفالات الدينية بوصفها خصائص عامة للتنظيم الاجتماعي ، (٢) نقل او تحويل الوظائف مع الزمن من مؤسسة الى اخرى ، (٣) الاعتماد المتبادل فيما بين المؤسسات بحيث ان ما يطرأ من تغيرات على الواحدة يخلق تغيرات في الأخريات ، (٤) عمل مبدأ التجانس او « الضغط نحو التناسق » بين المؤسسات في مجتمع من المجتمعات (٥) عمل مبدأ الاستمرار الذاتي للمؤسسات او نزعة المؤسسات الى الرسوخ عن طريق التنظيم من اجل استمرارها الذاتي .

وقد استدعت البحوث في علم الانسان وعلم الاجتماع توجيه الالتفات ، بصورة خاصة ، الى اهمية المكانة **Status** حتى في المجتمعات الديمقراطية . ويرى علماء كلا الميدانين ان **المكانة** جزء من نظام للترتيب الطبقي الاجتماعي يمكن لافراد اي مجتمع من ان يصنف احدهم الآخر بحسب قدره وبحسب انواع اخرى من التمييز الاجتماعي . ويمكن تعريف الطبقات الاجتماعية بأنها تجمعات افراد ليس لديهم في الغالب اي مميزات فارقة اصيلة ، ويقيم هؤلاء الافراد علاقات فيما بينهم ويؤيدون استمرار تلك العلاقات على اساس من المساواة ، تفريقاً لهم عن افراد آخرين من الهيئة الاجتماعية ، يتميزون عنهم (مؤقتاً على الاقل) بمقاييس للاستعلاء او التدني معترف بها اجتماعياً . وفي بعض المجتمعات لا في كلها ، وفي الولايات المتحدة على نحو الخصوص ، يكون المبدأ الأساسي في تكوين الطبقات الاجتماعية مبدأ اقتصادياً ، وتكون مقاييس الاستعلاء والتدني هي قابليات الكسب والانفاق . وينشىء افراد اية طبقة لأنفسهم طرازاً متماثلا في الحياة ، ومواقف وانماطاً من السلوك متشابهة ، وينشئون في انفسهم — على درجات متفاوتة من الوضوح والصراحة ، شعوراً بأنهم أبناء فئة واحدة ، وكل ذلك سمات تميزهم . ويهتم عالم الاجتماع بأسس التغاير الطبقي (اي التي تقرر المراكز الطبقية للافراد) كما يهتم بتحليل انماط السلوك التي تميز مختلف الطبقات ، وبضروب

التوتر الذي ينشأ بين تلك الطبقات[٣٢] . ومن تحصيل الحاصل ان تقول ان هذه المسائل كلها ذات اهمية كبرى للمؤرخ .

وقد ينتقل اشخاص في السلم الاجتماعي من طبقة الى طبقة ، وهذا ما يسمى « القابلية للنقلة الاجتماعية » . وعندما تقترب كمية القابلية للنقلة عامودياً من حدود الصفر بسبب من الخصائص الفارقة التي لا يمكن اكتسابها الا بحكم المولد ، كالمكانة الدينية الهندوسية او كسمرة البشرة ، فان البناء الطبقي في هذه الحالة يمكن ان يسمى نظاماً طبقياً سلالياً . واذا توفرت قابلية النقلة العامودية بدرجة كبيرة ، كما هي الحال بالنسبة للبيض في الولايات المتحدة ، قيل بأن لهذا الجزء من المجتمع نظاماً طبقياً مفتوحاً . وليس المرء في حاجة الى قبول تفسير ماركسي ليدرك مدى اعتماد التغير التاريخي على البناء السلالي او الطبقي في مجتمع ما ، وليدرك تكرر الحركة والنقلة باتجاه علوي او سفلي . وقد يهتم المؤرخون اهتماماً خاصاً بمثل هذه الاسئلة التالية : من الذي يتحرك الى اعلى ومن يتحرك الى اسفل ؟ وهل تحدث حركات مثل هذه في قطاع صغير نسبياً من المجال الاجتماعي ام انها تضم حركات طويلة المدى نسبياً مثل الحركة من ادنى طبقة الى اعلى طبقة بعينها ؟ مثلا : هل ، نشأ رجال العمل او الزعماء السياسيون الامريكيون في مختلف الفترات في مزارع بسيطة او في حي قذر من احياء المدينة ، او انهم عموماً ينتمون لآباء من الطبقة الوسطى الميسورة ؟[٣٣] ومن الضروري للدارس ان يتعرف الى مسارب الحركة والنقلة الاجتماعية لدى الافراد علاوة على دراسته لمدى حركتهم الى اعلى او الى اسفل في الميزان الاجتماعي ودراسة اتجاه تلك الحركة وطبيعتها . ما هي انماط العمل المميزة في المجتمع ؟ والى اي مدى تقوم الكنيسة والمدرسة والجيش والاحزاب السياسية وغيرها من المجموعات التي تنتمي الى مؤسسات بدور « الروافع » التي يرتفع بها الافراد او يهبطون ؟

ويمكننا في اية حالة اجتماعية طبقية ان ندعو من يتربعون على القمة لما لهم من نفوذ وسلطان باسم الصفوة بغض النظر عما اذا كانوا يتمتعون بصفات محبوبة او مكروهة ، وبغض النظر ايضاً عن مبلغ الكفايات التي يستندون اليها في القيام بأدوارهم . وقد اشتمل تحليل نماذج الصفوة على دراسات للعناصر التي تتركب منها كل واحـدة والخصائص المميزة للشخصيات فيها ، ولأساليب احتفاظها بسلطانها ، وللأنماط الأساسية في طرق تفكيرها ، و « انتقالها » او « بقائها » على حالها ٣٤ .

ولما أخذ علماء الاجتماع بالنظرة التي تجد الحظوة لدى المؤرخين ، اعني النظرة التي ترى في المجتمع متكأ ومجالا لأعمال الافراد ، فانهم أنشأوا بعض المفهومات التنظيمية النافعة . عندما يقوم فرد بأية وظيفة او سلسلة من الوظائف ، مثل كونه أباً ، او تأديته واجبات حـاكم دولة ، فانه يعد قائماً بذلك الدور الخاص . فالطريقة التي يتصرف بها ذلك الفرد هي تفسيره الفردي للدور الذي يقـوم به ، لكن المعايير الاجتماعية تخلق في أذهان أناس آخرين يهمهم امرها صورة عن الكيفية التي ينتظرون ان يؤدى الدور طبقاً لها . وهذه التأملات في المعايير حسبما تتصورها مجموعة معينة من الناس هي مفهـوم تلك المجموعة للدور الاجتماعي من اجل تأدية تلك الوظيفة الخاصة . فالدور الاجتماعي ، بعبارة اخرى ، فهم يشترك فيه افراد المجموعة بدرجات متفاوتة لمـا يستلزمه مركز ما من اي فرد يشغله . وذلك الفهم فكرة مجموعة من المجموعات عن الكيفية التي ينبغي ان تؤدى بهـا وظائف اجتماعية معينـة ٣٥ .

وبينما يبدو هذا واضحاً ، نرى من الضروري ان نشير الى وجود اختلافات والتباسات كثيرة في الطرق التي يستخدم بها مختلف الكتاب مصطلحي « دور » و « وظيفة » ٣٦ . فأما كلمة « وظيفة » فانهـا تشير بوجه عام الى المظاهر المحركة (الدينامية) للدور — اي السلوك

المنتظر من اي فرد يقوم بذلك الدور . فدور « الجزار » ، مثلا ، يحدد في الواقع على أساس ما يعمله ، فاذا كان لا يقطع اللحم فان صفة الجزار تذهب عنه . على ان وجود افكار عند مجموعة من الناس عن الكيفية التي ينبغي بها تأدية الوظائف التي تقرن بدور اجتماعي معين لا يعني ضمناً وبالضرورة ان هذه الوظائف ستؤدى بالفعل على احسن وجه ، او انها ستؤدى اطلاقاً . فقد تكون الآمال اعتقادات تقليدية لم تعد توافق الحقائق المادية للموقف الراهن . والحقيقة ان تأدية الدور حسب الكيفية المرسومة قد يحبط فعلا أمر بلوغ الهدف المقصود صراحة . ويمكننا في هذه الحالة ان نصف الدور بأنه « عسير على الأداء » . غير ان الأدوار العسيرة على الاداء على الصعيد المادي ، كدور ملك في أمة فقيرة يتخذ مراسم دقيقة باهظة التكاليف ، قد تكون ميسرة للأداء من نواح أخرى .

واذا استخدمنا اصطلاحي « دور » و « وظيفة » أمدّانا بطريقة لتحليل السلوك والدوافع الفردية في الأحوال الاجتماعية المعقدة . ويفهم من هذين المفهومين انه ينبغي للمؤرخ ان يحاول مد بحثه عن ما تؤديه الوظيفة الاجتماعية بحيث يشمل بحث مختلف الأدوار التي يقوم بها الافراد حين يؤدون تلك الوظيفة . وحيث قام الدارسون بمثل تلك التحليلات ، ظهرت اختلافات بين علماء الاجتماع والمؤرخين بشأن المواضع التي يؤكد عليها كل منهم : فعالم الاجتماع يرى في ادوار الافراد مادة لتعيين الأنماط والمعايير التحليلية ، اما المؤرخ فربما كان اكثر اهتماماً بالادوار المنحرفة التي تستدعي التعبير ، منه بفهم نسق الادوار العادية . على انه لا يمكن فهم الادوار المنحرفة فهماً صحيحاً دون فهم المعايير التي يحدث عنها الانحراف .

وتختلف الادوار الاجتماعية كثيراً من حيث مجالها او تعريفها ، فهذان امران يتوقفان في النهاية على قوة الآمال التي ترجوها المجموعة التي تعين الدور الخاص ، وعلى ما بين تلك الآمال من تجانس . وهذه

الآمال ، بدورها ، تتوقف على حجم المجموعة ، وعلى الأهمية التي تسندها الى الوظيفة ، وعلى اهمية «الموجبات» التي تعلقها هذه المجموعة على القائم بذلك الدور [٣٧] . فمثلا يقوم رئيس الشركة بدور تقرره في الأصل آمال زملائه الموظفين والمديرين . ومن المحتمل ، ان تحدد هذا الدور ، فيما يختص بشئون الاعمال ، على الاقل ، تحديداً وثيقاً ، لأن المجموعة التي ترسمه تعمل معاً متواجهة متعارفة ، ولأن اعمال الرئيس ذات اهمية كبيرة بالنسبة لأفرادها [٣٨] . فاذا ظهر في هـــذه الحالة اي تصرف يهدد تأدية الوظيفة بالتعطيل ، ولو كانت تلك الوظيفة من شئون الحياة الخاصة التي يعوزها التنظيم ، فمن الممكن جعـــل ذلك التصرف سارياً واجباً بطرق قسرية . ولهذا يمكن وضع عدد من المعايير ينقاد لها القيّم على شئون شركة كبيرة عند قيامه بوظيفته ، او تحديد الدور الاجتماعي الذي لا بد لذلك القيّم من ان يتمسك به .

وهناك طريقة اخرى ننظر بها الى ذلك الضابط الاجتماعي نفسه الذي ينضبط بـــه أداء الدور ، وهي ان نرى كل صاحب دور منتسبا الى عدد من المجموعات ، تعرف بمجموعات الانتساب ، وهو يرغب في تحقيق آمالها جميعاً ؛ الا ان قوة الموجبات فيها متباينة [٣٩] . والمفروض في القائم بالدور ان يحقق آمال المجموعات التي تستطيع مراقبته اذا شاء ان يواصل القيام بالدور ، بينما قد تخيب آمال المجموعات الاخرى دون ان تستطيع اخضاعه لأي ضغط مباشر ، وقد يمثل هذه الاوضاع المختلفة من الضوابط الاجتماعية ما يكون للعضو من اعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من علاقات تربطه بعجلة حزبه السياسي ، ومن علاقات تربطه بناخبي ولايته في الايام التي تسبق فترة الانتخابات الشعبية هنالك .

هذه الموضوعات مثل القيم والمجموعات ، والمعايير ، والمؤسسات ، والبناء الاجتماعي والادوار هي الميادين الرئيسية التي يهتم بها جميع علماء الاجتماع ، والى جانبها مناطق اخرى للدراسة تؤلف ميادين ثانوية خاصة.

فعلم الاجتماع المدني والريفي ، وطرق الاتصال ، والعلاقات العنصرية ، وعلم الجرائم والسكان — وهي ميادين ثانوية — تعد جميعاً من الدراسات المتخصصة ذات الأهمية الفائقة .

ودراسة الانتقال ، في الأمم الصناعية المتقدمة ، من مرحلة العادات والاعراف الشعبية الريفية الى العادات والاعراف المدنية ، توفر لنا فرصة ممتازة للتعاون بين المؤرخين وعلماء الاجتماع . ولقد تناول كثير من البحث التاريخي الرصين وكثير من التاريخ الروائي الثقافة الريفية المتغيرة ، ولكن ما تم من بحث لم يكتب او يركب بطرق تنال رضا علماء الاجتماع . وتتأثر العلاقات العائلية وتكييف الطفولة ، والأدوار الاجتماعية والتعويد على العادات الاجتماعية بوجه عام ، تتأثر جميعاً بالنقلة من الحياة الريفية الى المدنية ، وينعكس التغير في ظروف الاتصال الحالية في المناطق الريفية والمدنية على السواء . ويصدق هذا الى حد ان بعض علماء الاجتماع يعتقدون بأن الولايات المتحدة تكاد ان تكون كلها في الأساس ذات ثقافة مدينية.[٤٠]

وحياة المدينة اشبه ان تعد اقل ملاءمة « طبيعية » للتنظيم العضوي الانساني ، لأن الطابع الشخصي للعلاقات فيها اضعف ، ولأنها لا تفسح المجال كثيراً للمشاركة الشخصية في شئونها ؛ ولأنها اقل أمناً وطمأنينة من حياة الريف . وكل من هذه الافتراضات عرضة للمناقشة والتعديل ، ولكنها معاً تعتبر من اسباب الاضطراب الاجتماعي في المدن .

ويمكن تعريف الاضطراب الاجتماعي بأنه انحطاط في تأثير قواعد السلوك الاجتماعية السائدة على افراد المجموعة[٤١] . وقد يكون هذا الانحطاط على درجات مختلفة تتراوح بين انتهاك فرد لحرمة قاعدة خاصة ، وبين فساد عام يصيب جميع مؤسسات المجموعة . ويتصل اتصالاً وثيقاً بهذه النظرة الى الاضطراب الاجتماعي مفهوم انتقاء المعيار ، وهي حالة توجد في الغالب بين الطبقات الدنيا من سكان المدن الكبيرة حيث تصبح

المعايير والموجبات الاجتماعية ، التي كانت فيما مضى توجه سلوك الفرد في الجماعات الصغيرة ، عاجزة خلواً من المعنى [٤٢] . وكثيراً ما يستخدم مفهوم انتفاء المعيار في تحليـــل الحضارة الصناعية المدينية وفي الدراسات الاجتماعية لنظام المصانع .

لقد خلع بغض علماء الاجتماع اسم (الاكولوجيا) البشرية عـــلى دراسة العلاقات بين الانسان وبيئته [٤٣] . وهؤلاء يختلفون عن اهل المذاهب الاخرى اذ يقصرون « البيئة » على الظروف المادية . فهم يرون المدينة، مثلا ، حلبة للتصارع على استثمار الارض الطيبـــة ، ومسرحاً لضروب اخرى من التنافس بين المجموعات المتجاورة . وهذا أدى الى التوكيد على تقسيم المدينة الى مناطق اقتصادية — اجتماعية متميزة ، والى نشوء فرضيات حول نموها على مثل نمط الدوائر ذات المركز الواحد .

والاهتمام السائد بعمليات الاتصال والتعلم وثيق الصلة بطبيعة المجتمع الصناعي المديني . فتعرض الجماهير للمذياع والتلفزيون والصحافة واستفتاءات الرأي كل ذلك جعل الاهتمام يتركز على الكيفية التي يكتسب بها الناس آراءهم . واقتبس بعض العلماء اصطلاح « سوسيولوجية المعرفة » من اوروبة وأطلقوه على هذا الميدان [٤٤] .

والقضية الأساسية في هذه الطريقة هي ان العمليات التي يشتمل عليها بناء انظمة الفكر ، تلك الانظمة التي يعتقد انها حق ، تتكيف اجتماعياً وثقافياً . ويستتبع هذا انه لا بد للاعتقاد بأي نظام فكري خاص من ان يكون قابلا للتوضيح عـــلى أساس خصائص معينة من خصائص قرائنه الاجتماعية . ومثل هذا التحليل يتحدى المؤرخ كي يوسع المجال التقليدي لتاريخ الفكر بحيث يشمل دراسات للعلاقة القائمة بـــين المراكز الطبقية والمراكز المهنية وغيرهما من المراكز الاجتماعية ، وبين خلق انظمة فكر معينة او الايمان بأنظمة فكرية معينة ؛ ثم يشمل دراسة للعلاقة بين تلك المراكز الاجتماعية وبين خصائص اخرى للمجتمعات التي تقوم فيها مثل

تلك المعتقدات . ويفترض في اشكال الفكر التي تغلب على فترات معينة من حياة مجتمع ما ان تكون ملائمة لبعض اهداف ذلك المجتمع او حاجاته الكبرى ، على الرغم من ان الأفراد قد لا يدركون هذا الأمر ادراكاً صحيحاً .

ويرد اصطلاح « ايديولوجية » في عدة قرائن ، ولكنه يدل في العادة على اي نظام من الأفكار كونته، شعورياً او لا شعورياً ، مجموعة من الناس لخدمة اغراضها، سواء أكان غرضها احداث تغيير او المحافظة على الحالة القائمة . وعلى هذا الأساس فان جميع انماط المعتقدات والأفكار التي تكون من اجل غرض اجتماعي ، سواء أكان هذا الغرض هو المعتقدات الدينية او المذاهب السياسية او الاقتصادية ، هي ايديولوجيات [45] .

والافتراض بأنه من الممكن وجود ضروب معينة من المعرفة مستقلة عن الايديولوجية امر أساسي لوجود العلم . وتشير المعرفة ، بهذا المعنى ، الى احتياز افكار ، والى طرق لعمل الاشياء ، والى اشكال اخرى من المعلومات المنقولة ، بغض النظر عما اذا كانت هذه كلها تستخدم لخدمة مصالح مجموعات اجتماعية خاصة . وهناك ، بالطبع ، حالات كثيرة يصعب فيها التمييز بين المعرفة وبين الايديولوجية ، كما ان هناك من ينكرون (ولو بمنطق مشكوك فيه) الفرق بينهما انكاراً تاماً . فالفلسفة قوامها المعرفة لدى دارس لا يقرأ مؤلفات توما الاكويني (التي وضعت في الأصل لتشرح وجهة نظر كاثوليكية ، وكانت لهذا السبب ايديولوجية) الا ليزيد في كفايته المهنية فحسب . اما الدارس الذي يستخدم فلسفة توما لتبرير مصالح مجموعة من الناس فانه يتخذ الفلسفة ايديولوجية .

ولقد أدت مسائل تحليل الايديولوجية او تحليل الدعاية الى نشوء ما يسمى: « تحليل المحتوى » وهو ما يعرفه برنارد برلسون بقوله انه : « اسلوب فني في البحث عن الوصف الموضوعي المنظم الكمي لما يشتمل عليه الشيء

المنقول من مضمون او محتوى واضح »[46] . ومما يستلفت النظر كثرة ورود عبارات ومفهومات وأفكار ورموز كلامية بأعيانها. وهذه الطريقة الجديدة في تحليل مادة بلاغية تفوق من حيث التنظيم اي طريقة سابقة متيسرة . وقد اوضح ما قد يكون لها من قيمة — بالقوة — كل من كرس وسبير في ما قاما به من تحليل لدعاية الراديو الالماني[47] . وبدهي ان هذا الأسلوب الفني ذو قيمة كبيرة للمؤرخين ، لكن المشكلة الأولية التي تعترضهم ، وهو ما يحدث في كثير من البحث الاجتماعي ، هي مشكلة الاتفاق على المقولات التي ينبغي بحثها ، والجداول التي ترد فيها.

ويقول بول لازرسفلد ، الذي وقف جهوده بصورة خاصة على قياسات طبقها على المادة الاستطرادية : «هناك خط مباشر من الاستمرار المنطقي يمتد بين التصنيف النوعي [الذي يستخدمه المؤرخون بانتظام من اجل التعميمات] وبين اشد اشكال القياس دقة ، وذلك بواسطة ما يقع بينهما من التقديرات المنهجية ، والموازين المدرجة ، والتصانيف ذات الأبعاد الكثيرة ، ومعاني الرموز ، والكشوف الكمية البسيطة... واحدى الطرق لتطوير القياس العلمي الاجتماعي هي **التنظيم المنهجي لهذه الاجراءات التي تتبع عادة في البحث** ، وذلك بالتنسيق المحكم لما يفعله الباحثون الموفقون عندما يجرون هذه الأشكال الأبسط من القياس ، وبالبحث في تفريعاتها المنطقية »[48] .

ولا ريب في ان التنظيم المنهجي عند لازرسفلد يبدو اولياً بالغ البساطة في نظر المؤرخين الذين اعتادوا اتباع قواعد « التكامل الوصفي ». وهي قواعد حدسية بالغة المرونة . ولكن مثل هذا الوضوح المبسط ضروري، وغالباً ما تكون له قيم لا نتحسسها ابتداء . يقول لازرسفلد «من المؤكد ان في الامكان جعل الحكم الانساني موضوعياً بعض الشيء ، اذا أخضعنا تدريبَ المصنفين وارشادَهم الى اقصى ما يمكن من التنظيم المنهجي. ومن القواعد المقبولة ان كل درجة من التجزيء والتخصيص لأدوات

التسجيل تجعل التصنيف اكثر موضوعية — او تجعل قبوله اكثر احتمالا ونقله للغير أسهل[٤٩] » .

ويمكننا توضيح قيمة التجزيء والتخصيص المسبق مما يحدث في ميدان تاريخ الفكر . لنفرض ان اثنين او اكثر كالفوا بدراسة مئات الآلاف من الرسائل التي كتبها اصحابها في ظروف متشابهة تقريباً . فان لم يتفقوا من البداية على البحث عن نقطة معينة ، فان اي واحد منهم لا يستطيع اعتماداً منه على ذاكرته او على دقة ملاحظاته ان ينفي او يؤكد مسألة ورود تلك النقطة في واحدة من الرسائل . اما اذا اتفقوا مسبقاً على البحث عن خصائص معينة متوقعة في الرسائل ، ليؤكدوا وجودها او ينفوه ، ففي امكانهم ان يقرروا وجود وجوه شبه كبيرة في الافكار والمواقف يمكن جمعها واتخاذها شاهداً على وجود دور اجتماعي متماسك قادر على تفسير السلوك ، بل وعلى التنبؤ به ايضاً[٥٠] .

وستتقدم دراسة الاتصال كلما حسن فهم عملية التعلم . لكن البحث في هذه العملية يقع على الأكثر في ميدان علم النفس وسنعالجه فيما يلي :

اما ميدان العلاقات العنصرية ، الذي يتناول في الاساس دراسة الاقليات المميزة باللون او الخصائص الثقافية الاجنبية ، كاللغة مثلاً ، فان الهجرات الواسعة الى امريكا في اوائل القرن العشرين ، ومشكلة الزنوج المزمنة انعشتا علم الاجتماع الامريكي[٥١] . ومنذ ان انتهت الهجرات الواسعة ، ومنذ ان اخذ المهاجرون الأولون بالتكيف الثقافي ، تزايد انصباب الاهتمام على دراسة التكيف الثقافي[٥٢] . وكانت الدراسة الاجتماعية للعلاقات العنصرية وصفية وتجريبية اكثر منها نظرية . ويبدو ان هذا الميدان لا يحوي شيئاً من المفهومات والفرضيات التي ليس للمؤرخين بها معرفة سابقة الا القليل اليسير .

واما المختصون بعلم الجرائم ، الذين يعتبرون الجرم في الأغلب مشكلة سوء تكيف ثقافي ، فانهم يدرسون اكثر هذه المادة نفسها حين يدرسون

مشكلات الأقليات [٥٣] . وقد جرت العادة في الكتب المقررة على ان يعد علم الجرائم فرعاً خاصاً يقع خارج نطاق علم الاجتماع الا في دراسات موجزة تقع تحت عنوانات مثل « سوء التنظيم الاجتماعي » [٥٤]

علم السكان

يمكن اعتبار دراسة السكان فرعاً خاصاً من علم الاجتماع يبحث في العوامل التي ينبغي لجميع علماء الاجتماع والمؤرخين ان يهتموا بها ، غير ان دراسة السكان قد اتخذت لها اسماً خاصاً وهو «علم السكان» وظفرت بإقامة جمعيات لعلمائها ، وبلغت درجة كبيرة من الاستقلال. ويتناول علم السكان النظري احجام الشعوب وتكوينها وتوزيعها الجغرافي، والتغيرات التي تصيبها وأهمها التكاثر والوفيات والهجرات . وتستمد معطيات هذا العلم في الاكثر من المصادر الرسمية، وتتألف من نوعين واسعين من المواد ؛ ويتحصل النوع الاول من عمليات احصاء السكان في اوقات معينة ، ويتحصل الآخر بالتسجيل المستمر لأحداث معينة كالولادة والوفاة والزواج، والامراض الظاهرة ، والهجرة الى داخل البلاد وخارجها [٥٥] . ويمكن اعتبار النوع الثاني من دراسة علم السكان النظري ، وهو الذي يعنى بالنواحي الفنية لجمع المعطيات المسجلة وتحليلها، علماً فرعياً قائماً بذاته [٥٦]. ولما كان علم السكان النظري يستمد مادته في الاكثر من المصادر الرسمية فإنه يقتبس مباشرة من هذه المصادر اصطلاحات ومفهومات متخصصة مثل اسرة وبيت (على النحو الذي يستخدم في الاحصاء) ومديني وريفي ، ومنطقة مركزية نموذجية، والمواليد الموتى ، ومهاجر الى البلاد. ويمكن الحصول كذلك على معلومات تكميلية من نشرات عن ابحاث غير

رسمية ، ولكن هذه النشرات تستخدم في الغالب اصطلاحات علم السكان وتعاريفه .

ويستخدم المشتغلون بعلم السكان، بوجه عام ، اصطلاحات ومفهومات احصائية معينة مثل نسبة الذكور والاناث (نسبة الذكور في كل مئة الى نسبة اناث شعب ما) ، وحصيلة الهجرة ، ونسب للمواليد والوفيات « موحدة » او موافقة لمجموعات الاعمار المتشابهة بين السكان . ومن علم احصاءات التأمين جاء اصطلاح «سني الحياة» وغيره من الاصطلاحات المتصلة بسجل الحياة . اما مفهوم التعويض (اي مـا اذا كان تكاثر الشعب كافياً للمحافظة على نسبة الشعب العددية) فانه مفهوم هـام ، ويقاس في العادة بالمعدل النهائي لزيادة الشعب او بدليل الزيادة [٥٧] .

ويبذل علماء السكان جهوداً متزايدة في ابحاث تتجاوز النواحي الوصفية والتحليلية لعلم السكان النظري ، ويتوفرون على دراسة العلاقات القائمة بين السكان والعوامل الاخرى المؤثرة في الشئون الانسانية ، وبخاصة على تفسير ظاهرة السكان وتفريعاتها . وعليه ، فان البحث في علم السكان خلال سنين كثيرة ، مثلا ، قد جمع معلومات كثيرة عن نسب التوالد المختلفة (اي الفروق داخل المجموعات في نسب التكاثر) ، لكن لم يحدث الا مؤخراً ان اتجه الاهتمام الى الأسئلة عن المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها مما يوجد هذه الاختلافات ، وعما يمكن ان تكون عليه تفريعات هذه الاختلافات ونتائجها .

ولقد كان لعلم السكان فيما مضى صلات وثيقة بعلوم طبيعية وطبية معينة مثل الاحصاء وتقدير الاعمار ، والأوبئة ، والجغرافيا الانسانية . وبالتوسع في تفسير المجال الذي تتناوله دراسات السكان نشأت علاقات أوثق بين هذا العلم والعلوم الاجتماعية وخاصة الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس . كما ازداد استعمال مفردات هذه الميادين ومفهوماتها . ويستطيع الانسان ان يلحظ الزيادة في عدد الدراسات التاريخية للسكان خلال العقد

الفائت من السنين او خلال ما يزيد قليلا على العقد الفائت [٥٨] .

على اننا على العموم نجد ان الكتابة في علم السكان ، باستثناء بعض الاصطلاحات الفنية العرضية المتعلقة بالأساليب الفنية المتخصصة والمستخدمة في دراسة السكان ، ينبغي ان تكون في متناول الباحثين في الميادين الأخرى، وذلك لأن علماء السكان يستخدمون مصطلحات ومفهومات مألوفة لدى علمي الاجتماع والاقتصاد ، فأما غير المألوف منها فانه قليل يسير .

علم النفس الاجتماعي

تدخل الاعتبارات النفسية تضمينا وتصريحا في جميع تفسيرات الفعل الانساني وذلك في موضوعين : الاول تشخيص الحقائق (اي تجريد الخصائص النفسية المتصلة بالحالة)، والثاني هو اختيار المبادىء التفسيرية. وان عدم وفاء علم النفس العلمي بالحاجة يحتم ان تلعب الافتراضات النابعة من الحذاقة الفردية ، الموجهة بالحكمة والخبرة الانسانية ، دوراً كبيراً في مرحلتي التفسير . على ان التفسير اقرب الى الطريقة العلمية ، اذا نظرنا الى صموده للشك المنهجي بنجاح ، بحيث انه يمكن الاستفادة من مفهومات علم النفس ومبادئه حيثما كانت في متناولنا ، وبحيث ان الافتراضات العلمية توضع موضع الفحص العلمي [٥٩] .

ثم ان الحذاقة الفردية تكسب بدورها — باستمرار — اشياء جديدة من علم النفس وطب الأمراض العقلية مثل مفهومات عقدة النقص ، ودليل مستوى الذكاء ، والغريزة ، واللاشعور والانطواء ، والكبت، والحافز ، والارجاع المنضبطة المنعكسة . غير انه يحتمل ان تكون هذه تعبيرات او شذرات منتزعة من قرائنها ، ويميل ترديدها الدائم الى

التضحية باللغة الانجليزية الصحيحة دون بلوغ درجة اكبر من الدقة . بل قد تكون المفردات مزلقاً او وهدة في طريق التفسير النفسي المقنع .

ولا تظهر قيمة مفهومات علم النفس الا خلال قرينة نظرية او في اطار مرجعي معتمد يشتمل على مبادىء تفسيرية . فاذا دلت الظواهر على الوجه المناقض فان التحليل يبين لنا في العادة انه قد جرى استخدام مبادىء غير محددة استخداماً ضمنياً . واذن ينبغي للمؤرخ الذي يرغب في تهذيب كفايته الادراكية وتصحيحها مستعيناً بعلم النفس الحديث ، الا يكتفي بالتعرف على الاصطلاحات الجديدة الجافية بعض الشيء ، بل عليه ان يكتسب بعض التفلسف فيما يتعلق بالأطر المرجعية المعتمدة التي تصبح فيها هذه التعبيرات ذات معنى [٦٠] .

وأقوى الفواصل في علم النفس المعاصر هي تلك التي تفصل بين فروع الاختصاص والتطبيق اكثر مما تفصل بين المذاهب الفكرية التي لعبت ذلك الدور الكبير في المراحل الأولى من تاريخ هذا العلم [٦١]. وعلى الرغم من ان الولاء الملتزم لإحدى «الطرق» الشاملة المتنافسة آخذ في الاندثار، وان الاتفاق هو الأمر السائد اليوم ، فلا تزال افضل الطرق لمعالجة الاتجاهات المتعاقبة ؛ التي بها يسعى علماء النفس الى اغناء الذخيرة العامة من المعرفة الثابتة بالتجريب ، هي من خلال اصولها في المذاهب التي غلبت على نظرية علم النفس في سني العقد الثالث من القرن العشرين : وهي المذهب السلوكي ، والمذهب الجشطالتي، ومذهب التحليل النفسي. ويمكن النظر الى كل من هذه المذاهب من حيث انها تمثل ضرباً لردود الفعل ضد علم النفس الوصفي للعناصر والمركبات العقلية وهو مذهب عقيم نسبياً ، ترجع اصوله الى الفلسفة التجريبية البريطانية ، وقد اسبغ عليه مختبر وندت في ليبزج طابعاً تجريبياً جديداً .

ولقد كان المذهب السلوكي في عصر مؤسسة جون ب. واطسن امتداداً لثورة امريكية « وظيفية » ضد علم النفس الوصفي للمحتوى

العقلي . وبما ان الوظيفيين تأثروا بتوكيد داروين على التكيف والمنفعة البيولوجيتين فقد نقلوا ، كما فعل جون ديوي في مبتدأ امره ، محور الاهتمام من محتوى التجربة الى عمليات الأداء الوظيفي النفسي ، واسهام هذه العمليات في الاقتصاد العضوي . وفي سنة ١٩١٩ اصدر واطسن كتاباً لقي انتشاراً واسعاً أسقط فيه الشئون الباطنية للشعور من حسابه ، ورفع لواء علم موضوعي قاسٍ لا يتناول الا السلوك العلني الملاحظ ٦٢ . وأحل محل العناصر العقلية للاحساس والشعور والتخيل عند اصحاب المدرسة السابقة طائفة اخرى من المواد الاولية البناءة — وهي العادات الاولى ، ثم حذا حذو بافلوف وبختريف الروسيين ، فأقر الارجاع المنعكسة المنضبطة .

ومن الجائز انه لم تكن لدى المؤرخين الا فرص قليلة جداً للاتصال اتصالاً نافعاً بالمذهب السلوكي القديم خلال حربه الحادة ضد وجهات النظر النابعة من الحذاقة العامة بشأن الفعل الشعوري. اما الاشكال الأحدث والأكثر صبغة فلسفية في هذا المذهب[٦٣] فانها تفسح المجال للعمليات الذهنية التي لا تعتبر اليوم حقائق أولية يمكن ملاحظتها مباشرة ، بل تعتبر استدلالات او « تركيبات » من المعطيات المشاهدة للسلوك . وينبغي للمؤرخين بالطبع ، ان ينظروا الى الظواهر العقلية من حيث انها استدلالات او تركيبات اذا هم شاءوا النظر اليها اطلاقاً . ومع هذا فربما كانت تفرعات المذهب السلوكي مما يهم المؤرخين لا لشيء الا لأنها مثل على محاولة علماء النفس الأخذ بمنتهى التدقيق في منهجية البحث ، وفي البناء المنظم للنظرية . ولما كان البرنامج السلوكي لا يسير من البسيط الى المعقد الا عندما يتم بحث البسيط ، فقد يوافق غالبية علماء النفس السلوكيين على ان فضلهم على المؤرخ نقدي اكثر منه بنائياً في المرحلة الحالية لمعارف علم النفس .

اما علم النفس الجشطالتي ، الذي نشأ في المانيا وانتقل الى امريكا

في الاكثر بعد الهجرات التي اعقبت قيام النازية ، فلم يثر على عقلية علم النفس السابقة للمذهب الواطسني ، وانما ثار لأن تلك العقلية اقيمت على اساس مذهب العناصر المضافة او المركبة . ومن هنـا كان يقف كذلك ضد تحليل عناصر السلوك عند واطسن والسلوكيين المحدثين . وقد كانت ابرز الاسهامات التجريبية للحركة الجشطالتية ما حققته في الدراسات النفسية للادراك والفكر . وقد شدد علماء النفس الجشطالتيون، بصورة اصبحت تميزهم ، على التنظيم الفكري للعمليات الذهنية التي يستمد الجزء فيها طابعه ومعناه — كما هو الشأن بالنسبة للنغمة في اللحن — من المركب الكلي .

وكانت النظرية الجشطالتية هي الممر الذي وصلت منه الحركة الفلسفية الاكثر شمولا ، اعني مذهب «الكليات» **Holism** او المذهب العضوي ، الى علم النفس . ومن الصعب علينا ان نميز — إلا إذا استثنينا طائفة صغيرة من علماء النفس الذين سمـوا انفسهم جشطالتيين — بين تأثير مذهب « الكليات » من حيث هو جزء من التيار الفكري السائد عندئذ، وبين اثر علم النفس الجشطالتي من حيث هـو كذلك . فالتأكيد على الطرق المنظمة للتجربة والسلوك ، وعلى التقرير المعقد لوقائع خاصة على اساس البناء الكلي الذي هي جزء منه بدلا من التأكيد عـلى الصلات السببية الآلية بين عناصر مستقلة في ذاتها في الاصل — امر شائع جداً بين دارسي الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ، الذين لا يدعون اي انتماء إلى المذهب الجشطالتي الخالص .

وكان كيرت لوين ، وهو عالم نفس الماني ذو ميول جشطالتية إلا انه ليس من اتباع ذلك المذهب بحدوده الدقيقة ، ذا تأثير على الخصوص في تقوية وجهة النظر هذه في فروع علم النفس التي هي اشد مساساً بالعلوم الاجتماعية الاخرى[٦٤] . وتُعرف طريقته في معالجة الموضوع في الغالب باسم « نظرية المجال » وذلك بسبب تأكيدها عـلى ان سلوك

الشخص يقرره امر دخوله « مجالا نفسياً » — وفي هذه الحالة تكون الوقائع بالاحرى هي تلك التي تتمتع بأهمية نفسية لا تلك التي يمكن معاينتها بشكل موضوعي .

ان مثل هذا التوجيه « المجالي » الذي يتعارض اشد التعارض مع الاطار المرجعي المعتمد الموضوعي الذي يفيء اليه السلوكيون المحدثون ، يبدأ محاولاته لتفسير السلوك باعادة بناء « العالم الخاص » للفاعل . وها هنا يلح التحليل النفسي على تكون الادراك والفكر بطريقة التمني او الدفاع ، وفي هذا يلتقي مع التقليد الاجتماعي (السوسيولوجي) المنبثق من بحث و. ا. توماس في « تعريف الحالة » ، ويلتقي مع هذين الاتجاهين ايضاً ابحاث علم الانسان في ميدان الاختيار الثقافي من الواقع الموضوعي وفي صياغة ذلك الواقع . وقد لا يجد المؤرخ هنا شيئاً يتعلمه إلا القليل مما قد يعتبره إعادة كشف لما هو معروف واضح . لكنه إذ استخدم المفهومات العلمية فانه سيجد الاتصال اسهل بعلماء النفس الذين يشاركون في هذا الاتجاه .

ولقد وضع فرويد اساس التحليل النفسي في قرينة طبية . وكان هذا التحليل في دور تكوينه منعزلا عن علم النفس الاكاديمي . وبالرغم من قيام رد فعل معين ضد اصطلاحاته الشاذة ، وتعبيراته البديعية ، ومحوره الجنسي ، وحاجته بوجه عام الى التأييد العلمي ، فقد اخذ علماء النفس بشكل متزايد يسبغون اعظم الأهمية على اكتشافات فرويد . وسبب ذلك ان تلك الاكتشافات ملأت فراغاً كان ظاهراً في علم النفس — وهو « نظرية الدوافع » . فلم يكن في علم النفس قبل تأثره بالتحليل النفسي ما يقنع الذين كانوا ينتظرون منه ان يمدهم بتعليل للسلوك الانساني . وكوّن فرويد بدراساته لعلم الامراض النفسي ، والاحلام ، والخطأ الانساني ، نظرات نافذة في تقلبات الدوافع ، مهما كانت مصادرها ، نتيجة لتأثير المجتمع . وبهذا اكد تأكيداً — مصححاً لما سبق — على

العناصر غير العقلانية في السلوك الانساني[٦٥] .

ونورد فيما يلي مثالا على النظرات الهامة التي يدين بهـا علم النفس لفرويد . وهذا المثال هو الحد البعيد الذي قد يبلغه الفرد بتصرفه بناء على اهداف متماسكة تقوم خارج مجـال الادراك ، اي فيما يعرف باللاشعور ، او بعبارة اخرى ، الحد الذي يتخذ عنده ، في الظاهر ، السلوك الشاذ غير العقلاني – كالأحلام ، والاعراض ، والاخطاء ، وزلات اللسان – معنى ، اي وجهة نحـو هدف لا يدركه صاحب السلوك ادراكاً واعياً . وبهذا الصدد اثبت فرويد واتباعه اشكالا جديدة مختلفة يمكن للعمليات الذهنية ان تتخذها عندما تجري لاشعورياً ودون ان تتعرض للفحص النقدي ، وتضم هذه الاشكال : **تكافؤ الضدين** ، اي مشاعر متناقضة في وقت واحد نحو الشيء نفسه ، **والازاحة** ، او العملية التي يثير فيها شيء ما عواطف مناسبة لشيء آخر ، ولكن لا يسمح لها ان تنطلق لتعبر عن ذلك الشيء الآخر ، **والتكثيف** ، وهو عملية تحمل فيها الفكرة او التعبير او الفعل معاني متعددة في القرائن العديدة التي يرتبط بها ارتباطاً اقترانياً ، واخيراً **الاسقاط** ، وهي عملية ينسب بها الشخص لغيره صفاته او دوافعه المكبوتة .

وقد وضع علماء النفس الفرويديون مفهومات معينة لوصف العمليات الدفاعية او التكييفية التي يتجنب بها الشخص القلق النابع من مصادر داخلية او خارجية . وعلى المؤرخين ان يعرفوا تلك المفهومات حتى اذا لم يكن لمعرفتهم بها من غرض سوى ان يتجنبوا استعمالها استعمالا خاطئاً. وتضم هذه المفهومات **الاسقاط** كما سبق وصفـه ، **والكبت** وهو طرد الشيء من حيز الادراك الواعي ، **وتكوين رد الفعل** وهو في الأساس « الاستناد الى الوراء » او تكوين نمط من السلوك ملائم للحالة كما تفسر في مستوى الوعي ، ومعاكس للنزوة عـلى مستوى اللاوعي ، **والعزل** او فصل الافكار عن ذيولها العاطفية او قرائنها المولدة للقلق ،

والتبرير ، او اختراع اسباب معقولة في الظاهر مقبولة تعلل سلوكاً ذا دوافع باطنية . ويشدد اتباع فرويد على اهمية العلاقات العائلية في بداية العمر والطفولة المبكرة في اقامة اساس « بناء الخلق » في الكبر وبخاصة عملية تمثل شخصيات الآباء بصفتهـا مصدرا للوجدان (الأنا الأعلى) وبصفتها ، آخر الامر ، مصدراً للاستمرار الثقافي فيما يتعلق بالضوابط الاجتماعية .

وقد احتفظت تطورات التحليل النفسي بعد فرويد بمحور « عوامل الحركة النفسية » هذا ، لكن اتباع فرويد المحدثين مثل كارن هورني وأريخ فروم رفضوا الافتراضات البيولوجية لنظرية الطاقة الجنسية «اللبيدو» (اي الاهمية القصوى للدافع الجنسي والاشكال التي يعتقد انها تتخذها) وحاولوا ان يدخلوا في التحليل النفسي نظريات من علم الاجتماع وعلم الانسان الثقافي بصدد التحديد الثقافي والاجتماعي لكثير من العوامل التي اعتقد فرويد ان وجودها محتم من الناحية البيولوجية [٦٦] . بل اننا لنرى حتى عند جماعة التحليل النفسي المحافظة ان التطورات الحديثـة فيما يسمونه « بعلم النفس الذاتي » قد نقلت التأكيد الذي كان على دائرة الدافع والرغبة غير العقلانيين (الهو The id) الى دائرة عمليات بناء الشخصية ، وذلك عند التوفيق بين الرغبة وبين الواقع الخارجي (الأنا) .

ولقد تأثرت دراسة الشخصية ، ذات الأهمية الواضحة للمؤرخين ، تأثراً ملحوظاً بتيارات الفكر التحليلية النفسية وبفكرة الكليات (Holism) . ويتفق هذان الضربان من التيارات في اهتمامهما ببناء الشخصية ، كما انهما حلا محل المحاولات السابقة لتعليل بنـاء الشخصية بالنظر الى العناصر المنفصلة .

وعلم النفس الاجتماعي هو وليد علمي النفس والاجتماع معاً ، فان خطى التقدم في كلا العلمين تتداخل بازدياد في البحث وفي التأليف . على ان علماء النفس قد جروا على اعتبار كـلا العلمين منفصلين . إلا

ان احدهما يتصل بالآخر في فروع خاصة . وعلى الرغم من ان لعلم النفس الاجتماعي تاريخاً تأملياً طويلا بعض الشيء ، فقد اصبح هو الميدان الفعلي للبحث التجريبي وذلك في السنوات السابقة مباشرة للحرب العالمية الثانية .

« لقد ظلت النظرية في علم الاجتماع طويلا وهي نهب مقسم بين التشديد على الفرد المنعزل ، هذا الفرد الذي كان لا بد من وصله بطريقة ما بالآخرين لتكوين مجتمع ، وعلى مجتمع او جماعة تجريدية يفترض وجودها ، ويصبح أساسها في العمليات النفسية المفردة بالغ الغموض »[٦٧] . ولما كانت نظرية علم النفس الاجتماعي مضطرة بحكم الطابع الذي اتخذته لنفسها لأن تعالج حلقة الوصل بين مفهومات الفرد والجماعة ، فقد تعرضت لسلسلة من الهزات التي تعكس التوتر المتولد من اضطلاعها بهذه المهمة المستحيلة . وعلى هذا فان بين التطورات الاخيرة التي تبشر بالخير اجماعاً اولياً من نواحي مختلفة على مثال ليس جديداً ولا بحال ، وهذا المثال ينبذ هذا الفصل المزعج بين الفرد المنعزل وبين الجماعة اللامجسمة القائمة في الطرف المقابل .

ولا يبدأ هذا المثال او الاطار المرجعي المعتمد ، إذا حمل اقل ما يمكن من خصائصه ، بالأفراد او الوحدات الثقافية — الاجتماعية ، بل يبدأ بالتفاعل بين الأشخاص . وهذا هو سر تسميته احياناً « بالتفاعلية » . وبمقتضى هذه النظرة يكون القول بوجود الفرد الذي يسمى « المنعزل » في اية طائفة اجتماعية تؤدي وظيفتها وهماً مضللا. فالاشخاص في علاقتهم بعضهم ببعض يقومون بالاتصال ويتجنبون المصادفات العارضة لأن كلا منهم يكون .. تمثل في شخصيته كثيراً من النظام الثقافي — الاجتماعي بصورة مصغرة . اي ان الأنظمة الرمزية ، والمعتقدات ، والآمال التي يعلقها كل امرىء على ما سيفعله الآخر ، وهي الامور التي يشترك فيها افراد اية مجموعة اجتماعية ، ثم الدوافع المعدّلة او الناشئة ، والمطامح

ومقاييس التقويم التي يتعلمها الافراد، ثم اثناء تجربتهم داخل المجموعة — كل هذه تحول الانسان من حيث هو وحدة بيولوجية حتى انه ليحيا دائماً بعلاقات ضمنية مع الآخرين . وليس تصور من يتصورون الناس ذرات اجتماعية ينبغي اقامة علاقات ذات شأن بين إحداها والأخرى على نحو او آخر ، سوى اسطورة ، إلا إذا كان هذا التصور يطبق على مجموعات من الاطفال .

فاذا قضينا على فكرة الفرد « المنعزل » فقـــدت قضية الواقعية الاجتماعية — اي « العقل الجماعي » او الثقافة بوصفها « فوق عضوانية » كل ما يعزى لها من أهمية . ومن المؤكد ان الجماعة تزيد على كونها مجموعة افراد يؤخذ كل واحد منهم على حدة ، إذ هي في الاساس طائفة من اشخاص متفاعلين ومن علاقاتهم دون ضرورة الى اي عنصر ثـــالث .

وإذا سرنا الى ابعد من هذا مع منطق المثال فهو يقضي ، بناء على عملية التفاعل الاجتماعي وبواسطتها ، بأن **يتعلم** الفرد ان يصبح شخصاً قادراً على المشاركة في العلاقات الاجتماعية المنظمة التي يسهم فيها فيما بعد. ولهذا تصبح الظروف التي تكتنف عملية المشاركة الاجتماعية ونتائج هذه العملية، وهو ما دعوناه في هـــذه القرينة باسم « **التعلم** » مشكلة رئيسية من مشكلات البحث . ثم ان الثقافة ، التي تكون في بداية دورة الحيـــاة خارجية بالنسبة للشخص ، شديدة الضغط عليه ، تصبح بطريق المشاركة الاجتماعية داخلية ، فتدخل في تكوينه بحيث تصبح جزءاً منه لا يتجزأ. ومع هذا فعلى الرغم من ان الشخص يقتبس الثقافة التي ينشأ عليها فانه يتمثلها في جبلته الفطرية . وبما ان الثقافة غير قائمة إلا في الأعمـــال والمفهومات التي يشارك فيها افراد اية مجموعة اجتماعية فان الشخص يسهم في التجديد والتغير الثقافيين في ذات الوقت الذي يشد فيه أزر الاستمرار الثقافي[٦٨] . ويرى المعاصرون من علماء النفس الاجتماعيين ان

النزاع بين تفسيرات التاريخ لظهور « الرجل العظيم » وبين تفسيرات التاريخ الاقتصادية او الثقافية نزاع قائم على قسمة باطلة .

ويمكن إدراك أهمية هذا التوجيه النظري الجديد في ميدان ذي صلة كبرى بالتاريخ — وهو سيكولوجية الزعامة . فقد جرى علماء النفس من قبل على ان يتلمسوا في القادة طائفة معينة من المناقب قد تعرف باسم نموذج الشخصية . ومن المتفق عليه اليوم ، بوجه عام ، ان الزعامة علاقة يقدم فيها كل من الزعيم ومن يتبعه ومستلزمات الحال — ومن ضمنها تقاليد المجموعة — قسطاً من الاسهام . وللزعيم دور اجتماعي يحدده السلوك الذي يتوقعه منه افراد جماعته ، ويتشابك هذا الدور مع ادوار متبادلة يؤديها غيره من افراد تلك المجموعة[٦٩] . وتمكنه مناقبه الشخصية وسلوكه الفعلي من أداء ما يتطلبه دوره بنجاح متفاوت .

ومنذ العقد الرابع من القرن العشرين التقى السيكولوجيون وعلماء النفس التحليليون مع علماء الانسان الثقافيين في تركيز اهتمامهم بالثقافة وبالشخصية — هذا بالرغم من ان الاصطلاحين غير موفقين من حيث انهما يوحيان بوجود علاقات خارجية بين وحدتين مستقلتين اكثر مما يوحيان بمحاولة — تأخر القيام بها — للجمع بين فكرتين تجريديتين استُخلصتا من السلوك الاجتماعي ، ولا يمكن عزلهما وحصرهما الا بشيء من التكلف . وتشير الدراسات لأمثلة من تطور الشخصية في عدد من المجتمعات « البدائية التي لا تعرف الكتابة والتي اختيرت لتمثيل مختلف ضروب السلوك الاجتماعي » ، إلى وجود علاقات معقدة بين المعتقدات والاعمال الثقافية التقليدية التي يتربى الافراد في غمرتها ، وبين خصائص الشخصية التي غالباً ما توجد في افراد اي مجتمع من تلك المجتمعات . وقد استخدم علماء مختلفون اصطلاحات مترادفة في الاساس ، مثل البناء الاساسي للشخصية ، وطراز الشخصية ، والخلق (او الطبع) الاجتماعي ، والخلق القومي ، للتعبير عن الخصائص الكامنة وراء تنظيم الشخصية

والشائعة بين افراد اية طائفة اجتماعية او الغالبة عليهم [٧٠] . ولقد ذهب بعضهم الى ان بناء الشخصية يقدم لنا حلقة وسيطة بين خصائص الشخصية التي تجتمع معاً بالرغم من انها تبدو منفصلة ، كما هو الامر عند شعب الهوبي ، فعلى الرغم من ان ثقافة هؤلاء لا تنكر المجاهرة بالعداء ، فان لديهم طائفة محكمة التكوين من الاعتقادات بأعمال السحر الضارة المؤذية التي تذهب افتراضات علم النفس التحليلي الى انها تهيء منفذاً تتحول اليه طاقة الدوافع العدائية .

ان معرفة الترابط بين الثقافة والشخصية اقرب الى مستوى التبصر الحاصل بالمعاينة منها الى ان تكون شيئاً يثبت بطرق منهجية ، هذا بالرغم ، من ان مثل هذه الامور يدور حولها بحث كثير . وقد يهتم المؤرخ بصورة خاصة بالبحث في الخلق القومي وكيف يكون تحت وطأة من قيود الحرب والدفاع ، تلك القيود التي تضطر الدارس الى الاعتماد على شواهد غير مباشرة مستمدة في الغالب من الوثائق . وعلى الرغم من ان مقاييس التحري لم تكن عالية جداً في هذا الميدان فهناك اقتراحات موجهة تحدو الى البحث في فترات تاريخية سابقة للحرب [٧١] .

ولقد افاد القائمون بدراسة الشخصية في السنوات الاخيرة من استخدام ما يعرف بالطرق الاسقاطية الفنية . ومع ان صحة بعض الاساليب الفنية الخاصة ما زالت في حاجة الى اثبات ، فان علماء النفس الذين يعتمدون المعاينة يعتقدون بأن في استطاعتهم استخلاص الكثير حول الكيفية التي ينظم بها الشخص « عالمه الخاص » وعن دوافعه مما يفعله إزاء عمليات غامضة او « غير بنائية » كرؤيته صوراً في بقع الحبر (اختبار رورشاخ) او تأليف قصص روائية عن الصور (اختبار تفهم الموضوع). وقد استخدم النوع نفسه من الخطة التفسيرية في فهم النتاج الادبي والوثائق الشخصية الاخرى التي هي في متناول المؤرخ وكاتب السيرة [٧٢].

وإذا اردنا فهم نماذج الشخصية عند الكبار في احدى الثقافات ،

فينبغي علينا كذلك ان ندرس عمليات النمو النفسي على اساس المؤثرات المبكرة للأسرة ، وأساليب التنشئة في الطفولــة ، وذلك لأن السنوات الاولى وهي اشد السنوات اثراً في تكوين الفرد تشهد انعكاس البيئة الاجتماعية بقوة على تكوين الشخصية ، بمــا في ذلك عوامل الحركة اللاشعورية التي يشير اليها التحليل النفسي .

ويهتدي الفرد في المجموعة ، كما لاحظنا سابقاً ، اهتداء جوهرياً في إدراكه وتذكره وفكره ، بعوامل ثقافية – اجتماعية وعوامل شخصية من النوع الذي حدا بجيل سابق الى التحدث عن شيء سمــوه « الاماني » وهو الذي يعرف اليوم باسم « كهف الاوهام » . ومنذ اوائل العقد الرابع من هذا القرن تمت دراسات تجريبية بارزة حــول الاستجابة للأوهام . وكانت دراسات هـ. ا. مري في « عيادة هارفارد النفسية » بداية موجة من البحث تكشف عن عوامل الحركة للادراك عند الفرد . وهي ترينا في حقيقة الامر انه ليس في استطاعة اي شخص ان يسجل شيئاً عن نفسه او عن غيره دون ان تصبغه المظاهر اللاشعورية والشعورية الذاتية صبْغاً قوياً وتذهب به مع التحيز والهوى . كما اننا لا نجــد الطمأنينة في العدد ، لأن الذين يتلقون تدريبهم في ثقافة او مدرسة ما لا يستطيع الواحد منهم ان يكون **كفاء بوزن** عمل الآخر[٧٣] .

وتؤدي الفوارق في المكانة في غالبية المجتمعات او المجموعات الى نشوء الكفاح من اجل بلوغ المكانة ونشوء طرائق فنية مميزة للمحافظة عليها . ولما كان الفرد ينتمي الى جماعات كثيرة عائليــة او مهنية او قومية فغالباً ما يكون عليه ان يؤدي ادواراً كثيرة يجيء بعضها مرضياً اكثر من غيره . وتعمل عناصر الاوهام في الحالات الغامضة التي تتكرر كثيراً حيث لا تكون المجموعة المرجعية المعتمدة[٧٤] محددة بوضوح ، وحيث يظل دور الفرد ، نتيجة لذاك ، دون تحديد ، تعمــل تلك العناصر على ان تجعل الفرد يرى الحالة على نحو ملائم لجهوده الخاصة .

ولكل دور سلوكي معياره الاجتماعي وقد درست الانحرافات عن ذلك المعيار وصنفت بشكل ، إذا صح ، نجمت عنه تفريعات كثيرة لدراسة التغير الاجتماعي [٧٥] . واشار اصحاب هذه الدراسات بأن هناك انحرافين سلبيين : اطراح الفرد للدور الذي ينتظر منه المجتمع اداءه ؛ وقبوله الدور من الخارج لكن دون القدرة على أدائه بنجاح . ومثال الانحراف الاول يتضح لدى المنحرف الذي يرفض الادوار التي تقرها الثقافة ، ومثال الانحراف الثاني الرجل الذي يحاول تأييد موقف حزب سياسي خلافاً لما يعتقده هو . وهناك انحراف ثالث يختلف اختلافاً كليـــاً من حيث النوع عن الاثنين ويمكن اعتباره انحرافاً إيجابياً . ويقوم المنحرف في هذا النوع بروح الدور او بالغرض منه دون اعتبار لنمط السلوك العادي الذي يتوقع من شخص يؤدي الوظائف الخاصة ، كما هو الحال في شأن المصلح السياسي الجريء . وفي هذا النوع من الانحراف تظهر الزعامة البناءة مثلما يتم ايضاً التجديد والابتكار .

ويجدر بالمؤرخ ان يُعنى بأساليب فنية معينة من تراجم الاشخاص تتمثل فيها بعض المعرفة بأساليب المعاينة النفسية . فاذا واجـــه الباحث مسألة وضع سيرة تفسيرية فانه اذا كان مدرباً على المناهج النفسية يقوم بوضع فرضيات عندما يبدأ النظر في الدور المبكر من حياة المُتَرْجَم — اي افتراضات بشأن النوع الذي سيكونه الرجل عندما اصبحت تواجهه من بعد مختلف انواع الحالات . ثم ان الاختبار المنظم لهذه الفرضيات في ضوء الشواهد التي تتحصل في مراحل مختلفة من تاريخ حياة المترجم ، لا يمدنا بمفاتيح لفهم الدوافع فحسب ، بل ويركز الترجمة تركيزاً قوياً على عمليات نشوء الشخصية وتكوينها . ومن الهام في الترجمة كذلك وصف سلوك الفرد وتحليله على اساس الادوار الاجتماعية التي قام بها ، وبناء مختلف الطرق المنظمة للتفاعلات التي وقع في حومتها ، وأنمـاط الموجبات التي تعرّضَ لها وهو يؤدي تلك الادوار . وقد يثير الاهتمام

بضروب الصراع الممكنة بين مختلف الادوار او مختلف انماط الموجبات تفسيرات لانواع من السلوك لولاها لما كان تفسيرها ممكنا بطرق اخرى : فينبغي أولاً اعتبار شخصية المترجم جزءاً من المسألة التي يراد بحثها لا شيئاً « مسلماً » به . ويواجهنا تحليل الدوافع ، على وجه الخصوص ، بصعوبات منهجية كبيرة تتطلب اشــد الحرص والحيطة في استخدام الشواهد والفرضيات . اما تفسيرات سلوك الفرد بناء على مناقب شخصية معينة نسبت اليه دون شواهد مستقلة على كيفية اكتسابها او تكوينها ، فذلك ليس باجراء صائب حتى ولو لم يكن لذلك من سبب إلا استعصاء البرهنة على صحة تلك المناقب او عدم صحتها .

العلوم السياسية

لا تزال الاحداث السياسية هي الاساس العادي في التركيب التاريخي؛ ولما كان ذلك فان المؤرخين يميلون الى الاعتقاد بأنهم على اطلاع كاف في ميدان الحكم او علم السياسة . وهذا صحيح بالنسبة لاجيال خلت ، اما اليوم فهو افتراض غير صحيح . إذ عمد علماء السياسة خلال العشرين سنة الماضية الى اقتباس امور هامة واساليب فنية من علم الانسان وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، والى اتباع انواع من البحث جديدة . على ان علم السياسة يختلف عن العلوم الاجتماعية الثلاثة المذكورة في انه لا يعنى إلا بطائفة مختارة من العمليات الاجتماعية يتناولهـــا مع الاشارة بصورة خاصة الى تكوين السياسات واتخاذ القرارات التي تقضي بفرض العقوبات . وقد تكوّن علم السياسة في نطاقه هذا بفعل ثلاثة منـــاهج رئيسية : النظرية المعيارية ، وتحليل المؤسسات وتحليل العمليات [٧٦] .

وإذا نظرنا الى مناحي اهتمام علماء السياسة من زاوية المفهومات العامة، فاننا نجدها متصلة **بالقدرة Power** بطريقة مـــا . ويؤدي هذا المفهوم [اي القدرة] منفعة اساسية ، وذلك بوصفه وسيلة تقريبية لتحديد الفرع المهم من العلاقات الانسانية ، وتعيين العنصر السياسي فيها . ويمكن اعتبار **القدرة** بوصفها مفهوماً حقيقياً معادلة تقريباً للسلطة **Authority** ، نظرية كانت او غير نظرية . فالقدرة ، بوصفها مفهوماً علاقياً ، ترتقي في الواقع الى مستوى عملية الحكم .

وباستخدام مفهوم اتخاذ القرارات ، ينصب اهتمام علماء السياسة ، إذا نظرنا من زاوية مفهوم اتخاذ القرارات ، على جانب آخر من الظواهر السياسية . وتتدرج الاعمال من وضع الدساتير الى معـــاقبة مخالفي نظم السير . وتتأثر القرارات الحكومية المتخذة إزاء هذه الاعمـال المتفـاوتة بعلاقات القدرة . وتستند تلك القرارات الى العقوبات التي تعتمـــد في اساسها على احتكار الحكومة للقوة . وربما كان هذا هو العامل الحاسم في تحديد دائرة السلوك التي هي موضع اهتمام علماء السيـــاسة تحديداً نظرياً . وتشير هذه الملاحظات الى مواطن القصور في القدرة (او عمليات الحـكم) من حيث هي مفهوم تنظيمي ، وذلك لان علاقات القـــدرة تقوم مستقلة عن جهاز الدولة . وبالرغم من ان هذه المسألة لم تنل إجماع المختصين ، فان كثيرين من علماء السياسة يميلون إلى ان يحسبوا حساب العلاقات التي لا تتناول بصورة مباشرة آلة الدولة إذ يصفون بناء القدرة في مجتمع من المجتمعات . وتعتمد ضرورة الاخذ بهذا النحو العام ، بالطبع ، على طبيعة النظام السياسي الخاص الذي هو موضوع الدرس[٧٧] .

غير انه ينبغي للبحث السياسي ، بصورة او بأخرى، وبطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ان يعالج العوامل الحاسمة في رسم السياسة العامة [٧٨] . فيفترض فيه ان يبين لنا كيف ولماذا يتولد من فعاليات مجتمع ما ومؤسساته وبنائه هذا النوع من السياسة لا ذاك مثلاً . فان كل ميدان من ميادين

البحث في العلوم السياسية يستهدف العوامل الحاسمة الهامة في رسم السياسة العامة وتنفيذها . ففي دراسة الحكم المقــارن والقومي ، مثلاً ، يسعى علماء السياسة لفهم الطرق الــتي تؤثر بهــا فعاليات معينة من فعاليات المؤسسات ، مثل فعاليات المجالس التشريعية او التنفيــذية ، في نوع السياسة المتخذة . فيعنى هؤلاء العلماء عند دراسة الادارة العامة ـــ عناية رئيسية ـــ بالعوامل الاجتماعية الحاسمة التي تتحكم في تنفيذ السياســات النظرية .

ويشير مفهوم السياسة العامة ، اذا حــدد تحديداً دقيقاً ، الى كل تقدير قيمي ، يسبغه المجتمع عن روية . فعندما تقوم اية حكومة بتوزيع اشياء مرغوب فيها او غير مرغوب فيها (اي القيم) في اي مجتمع وبطريقة ما ، او عندما تعلن ان تلك الاشياء ستوزع ، فمعــنى ذلك وجود سياسة لذلك المجتمع . والمظهر النظري للسياسة هو بيان مراميها. ويتخذ هذا المظهر عادة صورة قانون او أمر تنفيذي او توجيه او قاعدة ادارية . بيد ان السياسة ، كما هو معروف ، تتألف مما هو اكثر من القصد او النية ، ذلك ان لها مظهراً فعلياً ايضاً . فالطريقة الفعلية التي تنفذ بها السياسة هي كذلك جزء من تلك السياســة ، بالرغم من ان وضعها موضع التنفيذ قد يعدل البيان النظري للقصد او يحوله او يهدمه . وعليه ، فالسياسة العامة مفهوم يشير الى تعيين القيم في احد المجتمعات نظرياً وفعلياً في وقت معاً .

ويسعى عالم السياسة لتعيين القيم المتنافسة التي يحــاول كل منها ان يتحقق ويتأثل في الحكومة المنظمة ، وهو يتتبع اصولها التاريخية وتحولاتها ، ويقيم الصلة بينها وبين التكتلات الاجتماعية في القرينة التاريخية [٧٩] . وعليه فان تمييز النظرية السياسية عن الفلسفة السياسية قد لا يتم في الغالب إلا بصعوبة . فالفلسفة السياسية تهدف الى اقامة معايير اخلاقية لتقرير مــا ينبغي ان تكون عليه اهداف المجتمع وسياساته كي تتحقق تعاليم تلك

الفلسفة . ويعرف النظام الذي ينسق المعتقدات السياسية بالايديولوجية كما هي الحال في علم الاجتماع ، فهناك ايديولوجية ديمقراطية ، وايديولوجية شيوعية مثلاً . ويستخدم اصطلاح « الاسطورة » في الغالب بطريقة مشابهة ليدل على المعتقد او نظام القيم والمعتقدات الذي يسود مجتمعاً ما . والمفترض عند استعمالنا لاصطلاح « اسطورة » في العادة بهذا المعنى ان بناء القدرة او نظام السلطة يستمد اهميته من تقبل الناس عامة للقيم والاهداف التي تشملها ايديولوجية المجتمع .

واذا كان النشاط المعياري لعلم السياسة قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الفلسفة فان الكثير من نشاطه في ميدان المؤسسات قد اتبع خطى القانون . فعلم السياسة يتوخى من وراء دراسة القانون الدستوري والاداري وضع بيان بالقرارات النظرية النافذة شرعاً بحيث يوضح ذلك البيان جوهر هذه القرارات ومستلزمات صحتها .

وينظر علم السياسة نظرة مقارنة في المؤسسات الكبرى التي تشتمل عليها الثقافات الفرعية لدى الدول الغربية القومية ٨٠ . فتجري المقارنة بصورة مبدئية بين المؤسسات لتحديد النتائج على اساس القيم المعيارية ونوعية القرارات السياسية المتخذة وصلاحيتها . ولم يتم الا قليل من التحليل المقارن خارج دول الغرب الصناعية التي قضت على الأمية . على ان كثرة العوامل المتغيرة التي تدخل في التحليل ، حتى في الدول الغربية المتجانسة نسبياً ، وقلة الحالات المعروضة للدرس ، تقفان في طريق نشوء نظرية سببية صارمة حول المؤسسات السياسية الكبرى .

وعند مقارنة المؤسسات يحاول العلماء ان يتناولوا النتائج الفعالة للنواحي الخاصة من المؤسسات وان يقوموا بعزلها وتحليلها ، بالرغم من ان تعيين العوامل المتغيرة الحاسمة يظل بعيداً عن الدقة . فهناك نوع من دراسة المؤسسات يستهدف في الاساس عمليات سبر المؤسسات كعملية التشريع او القضاء . ويمكن التوسيع من نطاق تحليل العملية بحيث يتناول الظواهر

الطويلة الامد (كعملية تحقيق المركزية ، او عملية تقوية الفرع التنفيذي) كما يمكن قصر مجال التحليل على مؤسسات خاصة او على اجراء تحليل مقارن لمؤسسات قائمة في ثقافات متشابهة او مختلفة [٨١] .

ويدل مفهوم العملية في العلوم الاجتماعية الاخرى على التغير مع الزمن او على أوجه النشاط في بناء ناحية منها ، لكن علماء السياسة يستخدمون مفهوم العملية في العادة لتعيين كل نوع من النشاط ، يسهم في تكوين السياسة العامة سواء كان له بناء او لم يكن . فالعملية السياسية تعادل فكرة تفاعل جميع العوامل السياسية المتغيرة اذا نظرنا اليها على انها كل معقد .

وعند وصف التحليل السياسي نعمد الى قسمة تعود ببعض النفع ، وتلك هي ان نفصل بين دراسات المؤسسات الرسمية للحكومة وبين العمليات غير الرسمية التي تستهدف كسب السلطة والتمسك بها . ويتم بين مظاهر عملية الحكم تمييز مشابه للقسمة السابقة ؛ إذ نميز في عملية الحكم بين مظاهرها القانونية والخارجة على دائرة القانون او الدستورية والخارجة على نطاق الدستور [٨٢] . ولما كانت هذه العمليات غير رسمية فانها تجري باشكال كثيرة متنوعة . وتتناول بعض مجالات التحليل العوامل السياسية المكيفة مثل طبيعة الاقتصاد وبنائه ، والبناء الطبقي الاجتماعي ، والمعتقدات الدينية ، ومذاهب العقيدة السياسية او الثقافة . وينصب الاهتمام في مجالات غيرها على الاشخاص او الجماعات ذات المصلحة التي تؤثر في الكفاح من اجل السيطرة على الحكومة [٨٣] او تشارك فيه .

ودراسات العملية والمؤسسات السياسية في الوقت الحاضر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالثقافة ولا تتناول إلا قطاعات فقط من انماط التفاعل الاجتماعي . على ان هذه الدراسة تبشر ببلوغ درجة اكبر من التعميم تكفي لان نكون فرضيات قابلة التطبيق على نظام سياسي بمجموعه وتكفي

لاختبار تلك الفرضيات . وقد اكدت دراسات العملية تحليل المجموعات وقوة الموجبات الاجتماعية ، كما ظفرت المساومات والاتصالات وشئون الانتخاب داخل المجموعة باهتمام كبير .

وقد صارت الادارة باعتبارها عملية تنفيذ السياسة ميداناً خاصاً للدراسات الاجتماعية يتم فيه وصف بناء الادارة والعوامل المساعدة عليها عند تكوين الفروع الادارية الجديدة بسرعة كبيرة . ولا يزال مفهوم « السلطة المتدرجة » التي يجري فيها استخدام الرئيس والموظف العادي للدلالة على الفروع بوظائفها وعلاقاتها الخاصة ، ذا اهمية اساسية . على انه حدث في السنين الاخيرة ان استكمل تحليل الادارة البنائي الذي يغلب عليه الثبوت والجمود عن طريق الاعتراف بدور المجموعات غير الرسمية والعلاقات المتبادلة غير الرسمية في سلوك الاشخاص ذوي الوظائف المتدرجة [٨٤] . ويتركز الاهتمام في احدى الطرائق المتبعة لتحليل الادارة على العملية الادارية مع الاهتمام بالقسمة الداخلية للعمل والعلاقات بين فروع الادارة وفي داخلها ، واجراءات الحصول على المعلومات التي تستند اليها القرارات ، واجراءات اعادة النظر في القرارات لمنع استغلال القدرة وللتأكد من اتباع القانون .

والعلاقات الدولية ناحية اخرى من النواحي الخاصة التي يعنى بها علم السياسة . وهنا تمتزج النظرية السياسية ، وتحليل المؤسسات والادارة مع التاريخ . ولا يفصل بين التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية ، اذا أمكن فصلها اطلاقاً ، الا الفترة الزمنية التي يتناولها الباحث . غير ان المؤرخ قد يفيد في هذا الميدان من دارسة انماط التحاليل المنهجية عند عالم السياسة [٨٥] .

الاقتصاد

يتناول الاقتصاد في الاساس انماط العمل التي تتبع عند توزيع الموارد النادرة بين مختلف وجوه استعمالها . والمشكلة الاساسية في الاقتصاد هي **القيمة** ، وقد جرت العادة على تفريعها الى نظريات الانتاج ، والتوزيع ، والتوظيف ، والاسعار والمبادلة . وقد انشأ رجال الاقتصاد بالاضافة الى ذلك ميادين خاصة للدراسات مثل تقلبات العمل ، والمقاولات والنمو الاقتصادي[٨٦] . وتقوم الفرضيات والنماذج الاقتصادية على افتراضات بشأن العمل الاجتماعي ، ويتم تطويرها بتبسيط الافتراضات المتعلقة بعوامل متغيرة معينة مختارة من النظام العام المعقد للسلوك الانساني . فان معدل نمو اقتصاد ما ، مثلا ، مهما كانت طريقة قياسه ، هو حاصل عوامل كثيرة . على انه في الامكان ان نعتبر النمو اذا اردنا ادخاله في نموذج ، عاملا فرداً ثابتاً او متغيراً . ولما كانت الطرق التي تؤدى بها الوظائف الاقتصادية اجزاء متداخلة من البناء العام للمجتمع ، فان رجل الاقتصاد يواجه مشكلة المشكلات بالنسبة للنظرية الاجتماعية ، وهي مشكلة اختراع نماذج من البساطة بحيث تعالج الواقع المعقد ، وتكون في الوقت ذاته ممثلة له تقريباً .

وقد نجح الاقتصاد اكثر بكثير من غيره من العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر في انشاء نظرية متماسكة الاجزاء ، وهي « النظرية الكلاسيكية » . وتذهب هذه النظرية الى ان دوافع النشاط الاقتصادي عند الانسان اكثر انتظاماً ، مما يجعل التنبؤ بها اسهل من التنبؤ بكل مظاهر سلوكه الاخرى او بجلها . وافترض ان الانسان في الشئون الاقتصادية يتصرف تصرفاً عقلانياً ، بمعنى انه يحاول ان يبلغ اقصى حدود الرضا بأقل مجهود . وامكن من هذا الافتراض ومن المفهوم القائل

بأن الاقتصاد يميل الى المحافظة على التوازن ، استخلاص نظريات بشأن السلوك الاقتصادي [87] .

وفي القرن العشرين اثارت العلوم الاجتماعيـــة الاخرى التشكيك في افتراض الانسان الاقتصادي الذي يطلب اللذة ؛ وهذا التشكيك ادى الى ان يطرح هذا الافتراض الاساسي جانباً ، غير انه بقي بصورة ضمنية في كثير من محاولات وضع النظريات . ويقول ت. و. هتشسون عن هذا الموقف : « [ليست] المسألة ان اسس علم الاقتصاد وجدت مزعزعة بالضرورة ، بل المسألة اننا لا نستطيع ان نتبين اطلاقاً ... ما هي تلك الاسس » [88] . على ان هذا لا يحول دون المزيد من بنـــاء النظريات ما دام « التحليل النظري البحت يتألف من استغلال المفهومات طبقاً للقواعد التي ادخلت في تحديدات تلك المفهومات . فمن البدهي اذن ان يلعب تعيين التحديدات دوراً اساسياً في بناء النظرية البحت . . . ويمكن ان تكون قابلية الافتراضات للتطبيق . . . موضع نقد ، لكن هذه مسألة حقائق لا علاقة لها بصيغة بيـــان النظرية البحت التي ينبغي بالضرورة ان تكون « مكررة » و « دورية » وان تفترض ما تقيم عليه البرهان – لأن مـــا تبرهنه ينبغي ان يكون مشمولا في الافتراضات ، ولا يمكن الحصول عليه من أي مصدر آخر » [89] .

فاذا افترض الانسان ، مثلا ، ان السوق الكاملة سوق فيها باعة ومشترون كثيرون جداً ، ويتجر كل منهم بكميات صغيرة بحيث ان نشاط اي من الباعة او المشترين لا يؤثر في السعر الا بدرجة تكاد لا تذكر ، فيمكنه عندئذ ان يستخلص استنتاجات بخصوص سير مثل هذه السوق . ويمكن كذلك تكوين افتراضات اوليـــة اخرى ، تؤدي الى استنتاجات مختلفة . غير ان المقدمات لا تقرر بأن سوقاً كهذه وجدت في الحقيقة .

ومن اجل ان نوضح عمليـــات تكوين النظريات استنتاجاً يمكننا ان

نورد عبارة ا. سامولسون التي يقول فيها انه يمكن لجميع القضايا النافعة في الاقتصاد ان تستمد من فرضيتين : الاولى هي ان حالة توازن الاسعار والكميات الخ تمثل حالة الحد الاقصى لبعض الابعاد كالمنفعة او الفوائد ، واذا صح هذا فان خصائص النظام الاقتصادي قد تنشأ من الاحوال الثانوية للحد الاقصى . والثانية : ان حالة التوازن تمثل حالة مستقرة بمعنى ان الانحرافات الضئيلة تنزع الى ان تعود فتستقيم[٩٠] .

ويلاحظ المرء إدخال المنطق الرياضي (الرمزي) في استخلاص الاحوال الثانوية للحد الاقصى . وبالاعتماد على المنطق الرياضي امكن الوصول الى امرين هما : بناء أتم للنظرية البحت واعتبار الحركة عاملا. ويقوم الاقتصاد الحركي (الدينامي) ، مثلا ، على تطبيق الافتراضات الحالية على المستقبل ، بوسائل رياضية في الاكثر ، ويستخدم اصطلاح « **Econometrics** » للدلالة على تطبيق الاساليب الفنية الرياضية والاحصائية على المسائل الاقتصادية .

ومن الواضح ان النظرية البحت في حد ذاتها ذات فائدة محدودة للمؤرخ . وقد كتب السير جون كلافام قبل سنوات كثيرة يقول : « بالرغم من ان المشكلات الاساسية للنظرية الاقتصادية يمكن ان توضع بالنسبة لمرحلة تاريخية خاصة ، فانها في جوهرها مستقلة عن التاريخ»[٩١] . ثم ان المعطيات التي يستخدمها المؤرخ لا يمكن ، في العادة ، ان تعبر عنها المعادلات النظرية ، بل انه اذا امكن هذا ، فان المؤرخين في العادة لا يرغبون في التغاضي عن قوة العوامل الاخرى التي لا تشتمل عليها النظرية . على ان للنظرية البحت قيماً هامة ، فهي تحدد تحديداً منطقياً مناحي اهتمام رجال الاقتصاد وحدود ميدانهم ، كما تنشط الخيال وتؤدي الى ابحاث جديدة ، وتذكر المؤرخ بعدم كفاية الوصف وحده.

ولما ادرك بعض الاقتصاديين الامريكيين في اواخر القرن التاسع عشر المصاعب التي لا يمكن تجنبها عند استخدام القضايا الاستنتاجية في البحث

التجريبي ، اهملوا الكلاسيكية البريطانية ، وفضلوا عليها شكلا من اشكال المدرسة « التاريخية » الالمانية ذات الاساس التجريبي . وصار المدخل الامريكي يدعى « بالمؤسسي » او ، كما سماه بعض الكتاب حديثاً الاقتصاد « الكلي » Holistic [٩٢] . ومنذ الثلاثينات من هذا القرن قام المكتب القومي للبحث الاقتصادي ، وموجهه ولسلي س ميتشل ، بدراسات للدخل القومي ودورة العمل من وجهة النظر المؤسسية [٩٣] . ويؤثر الاقتصاديون المؤسسيون وضع حد ادنى من الفرضيات الاولية قبل البحث ، والعمل على تقويمها في ضوء الشواهد فقط . ويعرف المؤرخ جيداً بأن مثل هذه العملية لا تولّد بوجه عام الا قليلاً جداً من الفرضيات التي اختبرت اختباراً كافياً ، وان النظرية المتماسكة تنمو ببطء .

وبينما نبذ المؤسسيون النظرية الكلاسيكية فيما عدا اصطلاحاتها ، فقد سعى آخرون من الاقتصاديين الى تعديل النظرية الكلاسيكية بحيث تلائم ظروف الصناعة على نطاق واسع . وأدى هذا الى نشوء عدد من الاستنتاجات فيما يتعلق بالدور السببي لحركات السعر ، والى اعادة النظر في القوى المؤثرة في السوق ، مثل نظرية التنافس الاحتكاري ، والى نشوء افتراضات جديدة بشأن التوازن الاقتصادي [٩٤] . وكان الذي قام بتعديل النظرية الكلاسيكية تعديلاً ذا ذيول قوية أثرت في السياسة العامة هو جون مينارد كنيس . فقد أشار الى عوامل جديدة تحدد مستوى الدخل ، كما وجه الانتباه الى اهمية سياسة الحكومة المالية بوصفها منظمة للاستخدام والاستثمار [٩٥] .

على ان جميع مدارس الاقتصاد تشترك في اتجاهات جديدة عامة معينة ، فيسودها جميعاً الاعتقاد بأن المظهر الكمي لسلوك الجماعات واختبارها امران مرغوب فيهما ، وان الوسيلة الفنية الرئيسية لبلوغهما هي بناء احصاءات تقيس ظاهرة من الظواهر في فترات منتظمة تعرف بالسلسلة الزمنية . ويعرف اتجاه الحركة في مثل هذه السلسلة خلال فترات

طويلة بالاتجاه الدنيوي . وتتفق جميع تلك المدارس كذلك تماماً على حدود التحليل الاقتصادي . ومن اسباب هذا الاتفاق القبول المشترك لغالبية المفهومات والاصطلاحات التي اشتملت عليها نظرية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، وبخاصة كما عرضها الفرد مارشال عند ختام القرن. وينبغي للمؤرخ ان يتعرف على لغة الاقتصاد هذه الواسعة الانتشار .

وتعتبر الموارد الطبيعية ، التي تتفرع — على نحو من التبسيط — الى « ارض » وعمل ، وتقنية ورأس مال ، عوامل الانتاج ؛ وتعرف العملية التي بها تهبط تكاليف كل وحدة من وحدات الانتاج كلما زاد حجم الانتاج ، بعملية ذات تكاليف متناقصة. وغالبية العمليات الصناعية من هذا النوع ، وذلك في النطاق الواسع من الانتاج . وتساعد التكاليف المتناقصة الشركة التي تنتج كميات اكبر مما ينتجه منافسوها ، ولهذا تصبح عاملاً قوياً في التغير الاقتصادي .

وغالباً ما يشار الى الانتاج الزراعي بأنه اولي ، والى الانتاج الصناعي بأنه ثانوي ، والى الخدمات بأنها في المرتبة الثالثة . ولما كان مستوى الانتاج الثانوي والذي يليه يعتمد بشكل رئيسي على عدد المشتغلين الذين يمكن لانتاج الطعام ان يستمر دون خدماتهم ، فان ازدياد عددهم في المراحل الاخيرة يعد « دليلاً » **Index** للتقدم الاقتصادي .

ويصور رجل الاقتصاد العلاقات المتغيرة بين العوامل الاقتصادية بمنحنيات بيانية كمنحنيات التكاليف ، والطلب ، والعرض ، وكثير غيرها . « فالمنحنى » يتولد من تصور وظائف عاملين متغيرين (مثل $س^2 - ص^2 = 10$) . وصار من الشائع في السنين الأخيرة ان نتحدث عن خط بياني يمثل احد مقاييس الانتاج بوصفه وظيفة انتاجية ، وعن تمثيل بياني للاستهلاك بوصفه وظيفة استهلاكية وهكذا .

ومن المفروض في منظم العمل (وهو الرجل الذي يتخذ قرارات ضرورية لتسيير وحدة عمل واحدة) ان يجمع بين عوامل الانتاج بطريقة

تبلغ بالفائدة حدهــا الأقصى في فترة معينــة من الزمن . والفرضية « الكلاسيكية » التي تحكم هذا الجمع هي ان تضاف وحدات من كل عامل الى ان يصير ما تؤديه الوحدة الأخيرة المضافة لمجموع الدخل كافياً لسد التكاليف تماماً . وتعرف الوحدة الأخيرة المضافة بالوحدة الهامشية، كما تعرف تكاليفها بالتكاليف الهامشية . ويمكننا ، بطريقة مشابهة ، ان نستمد مفهومات اخرى مثل : الدخل الهامشي او الانتاج الهامشي . وان قواعد البلوغ بالفائدة حدها الأقصى ، الـتي يمكن تكوينها باستخدام هذه المفهومات ، هي استنتاجات تجريدية دقيقة لا تقوى على ان تحسب حساب عوامل مثل عامل عدم اليقين ، او الأهداف الشخصية ، او الضغوط الاجتماعية ، او النقل الخاطىء .

فالحذاقة العامة او التجربة تشير الى انــه اذا ازداد اي عامــل من عوامل الانتاج بالنسبة لغيره من العوامل ، فلا بد اخيراً من الوصول الى نقطة تتحصل عندها نتائج متناقصة في الانتاج تتناسب مع زيادة العامل . وفي اثناء الفترات التي يكون فيها الطلب غير عادي ، كفترات الحرب والتضخم ، يمكن انتاج البضائع لفترة من الزمن في ظروف كظروف النتائج المتناقصة . عـــلى ان الشركة التي يفترض انها تحاول ان تصل بفوائدها الى الحد الأقصى ، تسعى الى ان يكون انتاجهــا في مستوى الحد الأدنى لمعدل الكلفة ، اي مستوى يقع دون النقطة التي تظهر فيها النتائج المتناقصة . وعندما تكون عناصر الاحتكار قوية ، فقـــد تحصل الشركة على الحد الأقصى من الارباح من انتاج يقل عن ذلك الذي يولد الحد الأدنى من الكلفة العادية .

ويعرف تخصص العمال في عمليات انتاجية محدودة « بتقسيم العمل » ويفترض فيه زيادة القدرة على الانتاج ; ومن شأن استخدام الآلات ونمو حجم الأسواق واتساع نطاق العمليات ان يساعد على تقسيم العمل ومثل هذه الاستنتاجات الاقتصادية ، بالطبع ، لا يعنى بما قد يترتب

على الاختصاص الضيق من عرقلة للفعالية او للمصلحة الاجتماعية .

ورجال الاقتصاد يتصورون رأس المال اي شيء يكون ذا قيمة سوقية تبادلية يمكن استخدامها في انتاج اشياء اخرى ذات قيمة تبادلية ومن الطرق المناسبة لتمييز مختلف اشكال رأس المال طريقة أساسها السيولة ، او بعبارة اخرى السهولة التي يمكن بها لرأس المال ان يتحول الى موارد قابلة لأن نتصرف بها بحرية . فالمال النقدي على هذا الأساس هو اكثر اشكال رأس المال سيولة ، والمخزون من المواد الخام اقل سيولة ، والأجهزة الانتاجية الفعاية كأتون الصهر او المكبس المائي ، اقل سيولة من الاثنين . ويستخدم رأس المال في جميع العمليات تقريباً ولا يقتصر على التنظيم الاجتماعي المعروف باسم « الرأسمالية » . حتى الصياد في المجتمع البدائي يحتاج الى خيط او شبكة ، وهما رأس مال . واذا اردنا وصفهما بحيث نميزهما عن المال النقدي قلنا انهما سلعتان رأسماليتان. ولما كانت السلع الرأسمالية هي التي تستخدم للحصول على مزيد من الانتاج فانها تسمى في بعض الأحيان « سلعاً انتاجية » . وتسمى السلع التي يمكن ان تستخدم مرة بعد مرة مثل فضيات المائدة «السلع الباقية» ، وتسمى تلك التي تستخدم على الأقل عدداً من المرات مثل الملابس «السلع شبه الباقية » . لكن ليست السلع الباقية كلها رأس مال . فالسيارة التي تستخدم للعمل رأس مال ، لكن سيارة النزهة والمتعة تعتبر « سلعة باقية استهلاكية » ، اي انها لا « تستخدم في انتاج اشياء اخرى لها قيمة تبادلية » .

ويتقرر موضع الوحدة الانتاجية نظرياً بالبحث عن الحالة التي تتولد فيها تكاليف ذات حد عادي ادنى لكل وحدة من الانتاج . وتكون تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات الجاهزة هامة بوجه خاص ، الا ان عوامل مثل تكاليف العمل والارض ذات شأن ايضاً . وقد دل البحث

التجريبي الاخير على وجود كثير من العوامل الأخرى ذات شأن ايضاً ، مثل محل إقامة منظم العمل ، والمصالح المالية المحلية ، وعادات الشراء المحلية ، وتوفر مهارات العمل والادارة الخاصة . اما الفرضيات بصدد العلاقة المحتملة لهذه العوامل التي ستقرر اين يقوم العمل ، او متى ينقل ذلك العمل الى مكان آخر ، فانها تعرف بنظرية المكان . ولما كانت هذه الفرضيات تسعى الى تفسير انواع هامة من الحركة الاجتماعية فانها ذات اهمية للمؤرخ[٩٦] .

ويستخدم اصطلاح « التوزيع » من الناحية الفنية للدلالة على تقسيم دخل يدره مشروع ما بين مختلف عوامل الانتاج ، ويستخدم من الناحية العادية الشائعة للدلالة على العمليات التي تصل بها السلع والخدمات الى المستهلك . وسنتجنب المعنى الثاني في هذه الصفحات .

اما « الربح » فهو النصيب الصافي من العائدات، المخصص لصاحب او لأصحاب رأس المال المستغل في المشروع ، غير ان لدى المحاسبين ورجال الاقتصاد نظريات كثيرة بخصوص الأساس الصحيح لمثل هذا التخصيص ، الأمر الذي أدى الى عدم وجود تعريف دقيق للربح .

واما « المدخرات » فهي ذلك الجزء من الدخل الخاص او المشترك الذي لا يصرف في دفع الضرائب او يعرض للاستهلاك . وقد تكون هذه المدخرات على شكل عملة مختزنة ، او ودائع في البنوك ، او اقساط تأمين وتقاعد ، او ضمانات مشتراة . وتختلف المذاهب الاقتصادية العديدة فيما بينها بصدد العلاقات بين التوفير والاستثمار في السلع الرأسمالية . اما النظرة الكلاسيكية فتذهب الى ان جميع الادخار الذي يصل الى الاسواق المالية يستثمر اخيراً في سلع حقيقية او خدمات . ويذهب بعض العلماء، كأتباع كينس الى ان الاستثمار في سلع رأسمالية فعلية قد يحدث وقد لا يحدث ، لأن هذا يتوقف على كيفية استخدام الوكالات الوسيطة للمدخرات . ويعتمد الرأي في هذا الموضوع على طول الزمن الذي تظل

فيه هذه التوفيرات دون استثمار في شيء يتطلب استخدام العمال من قبل الدوائر المالية الخالصة ، وينطوي على مشكلات معقدة لا يمكن بحثها هنا [٩٧] .

وتعرف زيادة الدخل المتحصلة من المستهلكين دون إرادتهم «بالمدخرات الاجبارية » . فيقال ان شركة مفلسة « اجبرت » دائنيها على المساهمة . وعلى نحو مشابه ، يترتب على ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً تتميز به فترات التضخم ان يجبر على الادخار ذوو الدخل المحدود وغيرهم ممن يرتفع دخلهم بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار . فيضطر مثل هؤلاء الى تحديد استهلاكهم ، وبهذا يسمحون للموارد النادرة التي تستخدم في العادة لتلبية طلبات المستهلك العادي ، ان تستخدم في وجهة اخرى . وتنطوي هذه الحالات ايضاً على تعقيدات لا يمكن النظر فيها هنا ، لكن ينبغي للمؤرخ ان يلاحظ ان جزءاً كبيراً من رأس مال المجتمعات المتراكم قد تحصل نتيجة للادخار الاجباري لا الاختياري [٩٨] .

وتتفرع دراسة التبادل الى عدة دراسات خاصة . فتوزيع السلع على المستهلكين الذي ذهبت النظرية الكلاسيكية الى انه يخضع « لقوانين » اقتصادية ، يعرف الآن بالتسويق ، ويتطلب بحثاً نفسياً واجتماعياً في امور مثل الاتصال ورغبات المستهلك .

وقد سبق ان نوهنا بأن السوق — بالنسبة لنظرية المنافسة الخالصة — مكان يجتمع فيه مشترو سلع متشابهة وبائعوها ، ويكون فيه البائعون والمشترون من الكثرة بحيث ان اية صفقة بيع او شراء لا تحدث تأثيراً ملموساً في السعر . فمثل هذه العلاقات لا يتطلب دراسة تجريبية للتسويق . غير ان الأسواق من الناحية الفعلية بعيدة عن الكمال . فان كبار الباعة او المشترين يؤثرون في السعر بأعمال متفق عليها فيما بينهم ، وعند التحليل الدقيق نجد ان ما يبدو سوقاً واحدة هو في واقعه عدد من الأسواق المنفصلة المتداخلة في الوقت ذاته . فليس هناك مثلا سوق واحدة

للسيارات ، وانما هناك في الوقت ذاته سلسلة متداخلة على أساس مختلف فئات الاسعار الممكنة للمستهلكين ذوي الاوضاع المالية المختلفة . ولنأخذ حالة متطرفة ، فقد يكون المشتري مستعداً لدفع بين ٣٠٠ دولار و٨٠٠ دولار ثمناً لسيارة مستعملة وقادراً على الدفع دون تضحيات شديدة تلحق النواحي الاخرى من ميزانيته ، لكن من المرجح انه يستحيل عليه دخول السوق لشراء سيارة ثمنها ٤٠٠٠ دولار . وتجمع الافتراضات النظرية بخصوص ما يترتب على نقائص السوق من نتائج تحت عنوان « المنافسة الاحتكارية » ، وتمدنا هذه الافتراضات بمثل ممتاز على قيمة النظرية البحت في الدلالة على علاقات ممكنة في عالم الواقع .

ويفترض ان يكون هدف المنتج من وراء ايجاد ظروف المنافسة الاحتكارية هو تأمين الحصول على ربح أعلى وأضمن مما يحصل عليه بالمنافسة الحرة . ومن الطرق المنطقية لبلوغ هذا الغرض ان يجعل منتجاته تبدو مختلفة عن منتجات منافسيه ، وبهذا يقيم سوقاً خاصة لسلعه. ويعرف هذا من الناحية النظرية « بتغاير الانتاج » ، ونراه في العالم الواقعي في الاعلان عن صفات افضل او عن تغليف جذاب او عن مميزات خاصة لا تتوفر في منتجات المنافسين . فصانعو الصابون مثلا يسلكون كل هذه السبل الاعلانية لايجاد جماعة من المستهلكين يفضلون ان يشتروا صنفاً معيناً بالرغم من ان ثمنه قد يكون مساوياً لثمن صنف منافس آخر او أعلى منه . وبالعكس فان وجود تغاير الانتاج يعتبر دلالة على ان عناصر المنافسة الاحتكارية توجد في تلك السوق بعينها .

وهناك خاصة اخرى للمنافسة الاحتكارية وهي انه يفترض في عدد الشركات ان يكون من الصغر بحيث تقف كل شركة على اعمال الاخرى . ويستتبع هذا منطقياً ما يلي : ما دام تنزيل السعر بواسطة احدى الشركات يمكن ان يقابله بسرعة عمل مشابه من قبل الشركات الاخرى ، فان هناك نزعة للمحافظة على السعر باتفاق ضمني . وعندما

تضع احدى الشركات سعراً يقبله منافسوها ، فان هـذه الحالة تعرف باسم « قيادة السعر » . وعندما تتفق عدة شركات اتفاقاً ضمنياً على سعر ما فان هـذا السعر يكون اقرب الى سعر التدبير منه الى سعر المنافسة . كما ان تنظيمات الحكومة وضرائبها قد تحدث في السوق بعض النقائص .

ولم يعد اصحاب النظريات المحدثون يجدون تعريف حـدود المنافسة امراً سهلا . فاذا نظرنا للأمر من احدى النواحي وجدنا ان كل منتج ينافس كل منتج آخر على دولار المستهلك . ومن الواضح ان منتجي الغسالات ينافسون منتجي آلات الراديو والسيارات ، كما هـو الشأن بالنسبة لبنوك التوفير وشركات التأمين في تنافسها على فائض المستهلك ٩٩.

ولا تزال التعريفات الكلاسيكية للسوق تمدنا بالمصطلح اللازم لتحليل العرض والطلب . فاذا كان الطلب عـلى السلعة يرتفع بسرعة بنزول السعر ، او ينزل بسرعة بازدياد السعر ، فيقال عندئذ ان الطلب مرن ، اما اذا استهلك من السلعة الكثير بغض النظر عن السعر ، كما هي الحال بالنسبة للملح ، فيقال ان الطلب غير مرن . ويمـكن استخدام هذين المصطلحين في حال العرض . فالطلب بالفعل هو الذي يسيّر السوق . اما المشتري الذي يشتري اذا نزل السعر الى حد معين فهو جزء من الطلب بالقوة ، الا ان طلبه للسلعة لا يكون بالفعل ان ظل السعر اعلى من ذلك المستوى .

وتربط نظرية النقد نظريةَ السوق والتوزيع بمفهوم القيمة الاقتصادي المركزي . ويعرّف النقد بأنه وسيلة موحدة لتبادل القيمة وقياسهـا . وقد يتخذ اشكالاً كثيرة — من خضار وحيوانات ومعادن — ما دام يؤدي بصفة مقبولة وظيفة مقياس مشترك لمقارنة سويّة السلع والخدمات المختلفة . واذ كان النقد ، بحكم تعريفه ، اكثر اشكال رأس المـال سيولة ، فقد يؤدي كذلك وظيفة مخزن للقيمة . ويعرف طلب المال من

اجل هذا الغرض باسم « إيثار السيولة » . وتقاس التغيرات في قيمة النقد بالنسبة للسلع باستخدام دليل السعر . والنظريات بصدد ما يسبغ القيمة عـــلى المنتجات الاقتصادية كثيرة ومجردة . ويستطيع المؤرخ ان يستخدم المفهومات الاقتصادية دون ان ينحاز الى اي نظرية من نظريات القيمة .

وترتبط دراسة التجارة ، التي تجري في العادة على اساس دولي ، ارتباطاً وثيقاً باعتبارات النقد او السعر ١٠٠ . فالتجـــارة تسمح ، من ناحية نظرية ، بتقسيم العمل تقسيماً متزايداً بين مختلف المناطق او المجموعات المنتجة او الافراد المنتجين ، وبهذا تسمح بانتاج السلع بواسطة المناطق او الاشخاص الذين لا تعدو تكاليفهم الحقيقية ابسط الحدود . فالمنتج يكسب بحكم كونه قادراً على بيع بضاعته في السوق حيث يبلغ الطلب عليها مداه ، كما يكسب المستهلك بشراء حاجاته من السوق الذي تبلغ فيه التكاليف ادنى الحدود . فالتجارة الدولية تسمح لأي قطر بعينه ان يتخصص في انتاج تلك المواد التي يمكن صنعها لقاء اكبر فائدة بالمقارنة.

والسلع هي الصادرات والواردات المنظورة التي تحملهـــا التجارة الدولية ، وتدخل فيها الخدمات المختلفة ذهاباً واياباً كالشحن، والتأمين، والاستثمار ، ودفع الفوائد ، وتحويلات المهاجرين الماليـــة التي تعرف بالمواد غير المنظورة ، كما تشمل نقل المعادن الثمينة . وينبغي من الناحية المثالية للقيمة الكلية للسلع ، مضافةً اليها المواد غير المنظورة في كلا الاتجاهين ، ان يتساويا . والواقع ان المادة المعادلة قد تكون في شكل اعتماد حسابـي او ضمان يمكن من وقت لآخر انكار اي منهما . وقـد يحدث تعادل الحقوق بين امتين (التجـارة الثنائيـة) او بـين مجموع الدفعات المستحقة على او لحساب كثير من الامم (التجارة المتعددة) . وهكذا فان الجنيهات الانجليزية التي تكسبها جهة في الولايات المتحـدة بتصدير سلع لبريطانيا العظمى تصبح عملية خارجية مقيدة على بريطانيا ،

ويمكن استخدامها لدفع ثمن واردات الى الولايات المتحدة من بلد مثل بورما . كما يمكن للمستوردين في بورما عندئذ ان يستخدموا هـــذه الجنيهات في شراء بضائع من بريطانيا العظمى .

هناك ثلاثة ميادين خاصة من ميادين البحث الاقتصادي تهم المؤرخ بصورة خاصة وهي : تحليل دورة العمل ، والتقدم الاقتصادي ، وتنظيم العمل . وقد سارت دراسة دورة العمل على كلا المستويين النظري ، والتجريبي او التاريخي [١٠١] . وقـــام المكتب القومي للبحث الاقتصادي بدراسة تفصيلية موسعة لدورة العمل في الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٦٩. لكن الشواهد بالنسبة للسنوات الاولى ضئيلة ومشكوك في صلاحيتها كمادة موثوق بها [١٠٢] . وحاول بعض العلماء مثل جوزف ا. شخومبتر اثبات صحة النماذج النظرية تاريخياً [١٠٣] . ولمثل هذه الدراسات اهمية خاصة في توضيح الصعوبة التي تكتنف اختبار الفرضيات من استقراء الشواهـــد التـــاريخية .

وبعض التركيز على التقدم او النمو الاقتصادي ، بوصفه ميـــداناً خاصاً ، يرجع الى الدراسات التي قام بها المكتب القومي للبحث الاقتصادي للدخل القومي ، ويرجع بعضه الآخر الى اهتمام الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية بالمناطق المتطورة [١٠٤] . ولقد كان البحث في اكثره تجريبياً او تاريخياً ، ودل على الفائدة من تضافر العلوم الاجتماعية معاً . وتبين انه لا يمكن فصل النمو الاقتصادي المقارن عن الانماط الثقافية ، والبناء الاجتماعي ، وزعامة تنظيم العمل .

وليس لتنظيم العمل مكان هام في النظرية الكلاسيكية . فقد كان ينتظر من اصحاب العمل البارزين ان يتكيفوا عقلانيا واستشرافياً مع ظروف السوق . ودلت الدراسة المقـــارنة للنظم الاقتصادية ، والركود الكبير في العقد الرابع من هذا القرن على ان عوامل متغيرة دخلت في استجابة منظمي العمل . وفي سنة ١٩٣٤ ترجم الى الانجليزية كتاب

شخومبر المسمى « نظرية التقـــدم الاقتصادي » The Theory of Economic Development وكان قد نشر في الاصل في المانيا سنة ١٩٠٦ ، واصبح الكتاب الاساس في نسبة التجديد والتغير الاقتصادي الى وظائف منظم العمل . ومنذ أواخر العقد الخامس من هذا القرن جرى كثير من البحث التجريبي استغلت فيه مختلف العلوم لبحث الظروف التي تميل الى تقوية تنظيم العمل التجديدي او تأخيره [١٠٥] .

فيمكن إذن اعطاء التقدم الاقتصادي تحديدات كثيرة ، ولــكن التحديدات التي يستخدمها الاقتصاديون في العادة هي : زيادة الدخل الواقعي لكل فرد ، او الانتاج الواقعي لـكل عـــامل . ومعنى كلمة « واقعي » هو وحدات نقدية عدلت بحيث توافق تغيرات السعر ؛ ومعنى « لكل فرد » المجموع القومي مقسوماً على السكان . وهـــذه المفهومـــات تجزيدية بعض الشيء ولا تلائم جميع الاغراض ملاءمة تامة . فهي لا تأخذ بعين الاعتبار نتائج اعمال التوزيع المختلفة للدخل بين مختلف قطاعات السكان ، كما انها لا تستطيع ان تقيس بالضبط السلع والخدمات التي لا تمر بالسوق ، وهي ايضاً تميل الى ان تضم دخلا تحصل من عدم صلاحية الاشياء او من الصرف عليها ، مثـــل اجزاء الدخل التي تصرف على بدائل العمل .

وبالاضافة الى ميادين الاهتمام النظرية هـــذه ، فان الاقتصاديين يخصصون الكثير من وقتهم لوصف الظواهر الاقتصادية الملموسة وطريقة عمل التنظيمات الاقتصادية وتحليلها . فمثل هـــذه الميادين ، التي تسمى غالباً « الاقتصاديات التطبيقية » ، تضم الدراسة العملية للاعمال المصرفية ، والعلاقات الصناعية ، والادارة ، والتأمين ، والسياسة المـــالية والنقدية للحكومة ، والنقـل والمواصلات . وللعـلوم الاجتماعية الاخرى ايضاً ميادينها « التطبيقية » ، إلا ان الاقتصاديات التطبيقية تمدنا ، في الارجح ، بأفضل مثل على مزج التحليل النظري بالبحث التجريبي . ولهذا السبب ،

وبسبب الاهمية الاصلية للاكتشافات ، فان مختلف ميادين الاقتصاديات التطبيقية ذات اهمية للمؤرخ .

استنتاجات

إذا لم يكن القارىء على يقين تام بأنه يفهم معـاني كثرة من المصطلحات والمفهومات المذكورة في هذا الفصل فهو ليس بأسوأ حالاً من علماء الاجتماعيات الآخرين . بل ان ابرز العلماء في اشد الدراسات تقارباً كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي يجدون صعوبة في نقل افكارهم بدقة . فان فيض المعاني المضمرة الذي تحمله كل كلمة يختلف باختلاف اهتمام العالم ومرانه .

وبالرغم من مصاعب الاصطلاحات والاتصال ، فللعلوم الاجتماعية قيمة للمؤرخ الذي يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي فيما مضى . واحد مظاهر قيمتها ، وهو مظهر تكمن اهميته في سلبيته ، ان معرفة مشكلات البحث والنظرية الاجتماعيين تكسب المؤرخ مناعة ضـد قبول التعميمات الاجتماعية السطحية والمبالغة في تبسيط المشكلات التاريخية .

وهناك قيمة إيجابية ناجمة عن الحقيقة التالية ، وهي انه لمـا كان التاريخ شاملا كل الشمول ، فلا يمكن ان يكون لدى المؤرخ مهما يكن لامعاً ، معرفة وخيال كافيان لادراك جميع وجـوه مادته . فالعلوم الاجتماعية تعالج موضوعات صريحة يستطيع المؤرخ ان يكشفها خلال بحثه ، وان يعللها عند التركيب . مثلا : ان العالم الذي ينظر في ماضي المدن ، سواء في الازمنة القديمة او الحديثة ، يستطيع الافادة من فهم المفهومات والاساليب المستخدمة فيما قام به علماء الاجتماعيات الآخرون من دراسات لاحوال سكنى المدن .

وينبغي ان يتحصل جزء كبير ممـا يكسبه من الادراك المتزايد للعوامل الداخلة بغض النظر عن صحة المفاهيم او الفرضيات الخـاصة . والاقتصادي ، مثلا ، ينظر الى السوق على انه محور المدينة الاساسي .

وسواء اكانت هذه الطريقة صحيحة ام لا فانها تنبه المؤرخ للنظر في مثل هذه العلاقات المتبادلة . وشبيه بهذا مـــا يتعلق بعلماء اثر البيئة في السكان . فهؤلاء يجدون جوهر مشكلات المدينة في صراع يقوم على التنافس للسيطرة على عناصر البيئة التي يحتاجها الافراد او المجموعات للحياة والنمو ، وهنا ايضاً يمكن للمؤرخ ان يوجه التفاته الى مثل هذه الامور دون ان يقبل افكار هذه المدرسة .

وهناك نتيجة اخرى لطريقة العلم الاجتماعي وهي التأكيد على اكتشاف المعايير والنماذج التي تسمح باقامة امثلة نظرية . ومن المحتم ان يؤدي هذا الى بذل الجهود للقياس وتحديد الكم . ولقد جرى المؤرخ دائماً على استخدام بعض الاساليب الكمية . ولكن يمكن للمران الاحصائي والرياضي ان يزيد احساسه ومهارته عند استخدام ادوات بحث كهذه . فالاختيار الصحيح للامثلة والاختبارات فيما يتعلق بأهمية النتائج الاحصائية المستمدة من حالات قليلة ، مثل اختبار مربع تشي **Chi** ، يمد المؤرخ بأساليب مفيدة للغاية .

وعلى الرغم من ان اصطلاح « مثال » الذي يقدره النظريون كل التقدير ، يبدو مدهشاً وربما بدا مجرداً للغاية ، فانه لا يشير بالفعــل لاكثر من قضيتين او ثلاث قضايا متصلة يستخدمها المؤرخ كدليل منطقي . فمثل هذا التحديد المسبق للمسائل التي يراد تفحصها يساعد من حيث انه يستدعي الاهتمام بالحاجة لاكتشاف أدلة ذات معنى . فقد يكون الدليل معتمداً او غير معتمد ، مضبوطاً او غير مضبوط ، لكنه في الغالب هو كل ما يعتمده المؤرخ في عمله . فمستويات الاسعار مثلا ، قد تكون دليلا شديد النقص لتذبذب دورة العمل ، إلا انهـــا تعتمد طيلة قرون . ولقد اظهر علماء الاجتماعيات مهارة كبيرة في اكتشاف أدلة لحركات هي ذاتها لم تدون ، وينبغي للمؤرخين في الغالب ان يولوا المسألة اهتماماً اكبر قبل ان يقرروا بأنه لا يمكن قياس اتجاه ما .

وللمثال أو القضية التي تقرر مسبقاً قيمة اخرى أكدنا عليها في الفصل السابق — وهي ان المثال يكشف على الاقل بعض مناحي اهتمام الباحث وتحيزه . وتقوم الحاجة الى ادراك التحيز ، بدورها ، على نظرية واسعة الانتشار في علم النفس ، وهي ان الاختيار في استجابة الفرد لاي حافز أمر لا يمكن تجنبه . على ان العلاج الذي يقترحه علماء النفس ليس هو الكفاح لاخراج عنصر الاختيار ، وليس الظن بأنه يمكن للانسان اذا تنبه بعناية ان يصبح آلة مدونة موضوعية ، بل هو بالاحرى تحديد أساس الاختيار . فاذا تمكن المؤرخ من صياغة مناحي اهتمامه (او تحيزه) على صورة قضايا او كليات استطاع ان يتثبت بمزيد من الوثوق من وجود معلومات تهمه في المادة التي ينظر فيها او عدم وجودها . وقد اوضح هذا رجل الاقتصاد المشهور الفرد مارشال بقوله : « ان أشد النظريين استخفافاً وضراعاً هو الذي يدعي بأنه يدع للوقائع والارقام ان تفصح عن نفسها » ١٠٦ .

الفصل الثالث

مشكلات التحليل التاريخي

التسلسل ، والسبب ، والتنبؤ

من القيم الكبرى لدراسة العلوم الاجتماعية فهم مشكلة السببية التاريخية فهماً أفضل . اذ يستطيع المؤرخون اذا هم اعتمدوا تحليل طبيعة السببية التاريخية تحليلا مستمراً أن يسهموا إسهاماً بالغ الاهمية في فهم الماضي وفي رسم سياسات قائمة على التجارب الماضية . ذلك أن تفسيرات التجارب الماضية هي النقاط التي نستند اليها عند تكوين الآراء ورسم السياسات . ويقع جزء كبير من مسئولية تهيئة قواعد لرسم السياسات على عاتق المؤرخين — وهي علاوة على ذلك مسئولية ليس في استطاعة المؤرخين ان يتهربوا منها . فمحور التاريخ هو تحليل التغير ، ويمدنا المؤرخون — سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا بالمواد التي توجه ، السياسات والآراء ، والتنبؤات أو تجد لها مسوغات ، في اقل تقدير .

وهناك نوعان من الاسهام في استطاعة المؤرخين ان يقوموا بهما لفهم السلوك الانساني ، الأول منهما وصفي ، ويتعرف به المؤرخ على الوقائع التي حدثت بالفعل وعلى نظام وقوعها . وعمل المؤرخ هنا « علمي » ،

أي أنه يقيم الشواهد المعقولة (« أي الوقائع ») إذ يستخدم الوثائق بطريقة نقدية . لكن إذا وقف الباحث هنا ورفض أن يحلل كيف حدث التسلسل الزمني الذي يصفه ولم حدث ، فانه يخطىء اذ يحسب أن مهمته الأولية هي المشكلة الفعلية . ذلك أن الوظيفة العلمية بحق تبدأ حيث تقف الوظيفة الوصفية . ولا تتطلب التعرف على التسلسلات الزمنية ووصفها فحسب ، بل تتطلب تفسيرها كذلك .

وعندما نتكلم على تفسير تسلسل معين للوقائع او فهمه ، فاننا نعني أننا نقوم بتقديم أسباب تلك الحوادث بعينها أو ، بعبارة أخرى ، بتفسير حدوثها وفق ذلك النظام المعين . وقيامنا بهذا العمل هو تقرير للسببية [١]. ولا يمكن أن يتأتى فهم للسببية من مجرد بيان وصفي للتسلسل . وعندما ندخل العلائق السببية في التفسير ، فاننا نكون قد تجاوزنا الوصف كثيراً، أجل ، نكون قد بدأنا بالتفسير .

ان العلوم الاجتماعية لا تحل مشكلة تحليل التسلسلات الزمنية ، ولكنها تسهم في فهم المؤرخ لسبب سلوك الناس والجماعات والمجتمعات على النحو الذي نراه . فهي تهيىء لنا سبلا للنظر في الشواهد تبت للباحث بالتجربة أنها تساعده . فالخطوة الاولى في تحليل التسلسلات الزمنية التاريخية لا تتم بالفحص الدقيق « للوثائق » ، بل هي بالاحرى فهم العارف للعوامل التي تكيف الحياة في العالم من حولنا . فاذا تعذر على المؤرخ فهم سلوك الافراد والجماعات في زمنه وضمن نطاق ثقافته فانه لن يستطيع في الارجح فهم الحياة في فترة سابقة ؛ وفي قرينة ثقافية مختلفة . ولا ريب في ان اخطاء جسيمة تكتنف فرض آرائنا الحالية على الماضي وتفسيرنا له على ضوء الحاضر . على أن محاولة المؤرخ فصل نفسه عن النزاعات والفلسفات الاجتماعية المعاصرة لا تعني أنه ينبغي له أن ينكر على نفسه استخدام الاساليب التي اخترعها علماء الاجتماعيات لتحليل الحالات والاحداث الجارية . فالحجة الوحيدة لانتزاع المؤرخ لنفسه من

الحاضر هي الحاجة الملحة للموضوعية .

ومعرفة الحاضر تزيد من فهمنا للماضي ، والتعرف على المفهومات والاساليب التي استحدثها علماء الاجتماعيات لتحليل العمليات الاجتماعية المعاصرة يسهل التحري عن العمليات المشابهة التي تواجهنا في المدونات التاريخية . ويحدث العكس أيضاً لأن معرفة تاريخ الماضي يمكن أن تنير فهمنا للحاضر ، وتقوم في الوقت ذاته بشحذ أدوات التحليل وتوسيع نطاق الشواهد التي تستخدمها العلوم الاجتماعية غير التاريخية .

وعلى أي حال فهناك ناحية هامة يكون ما يطلب فيها من المؤرخ أعظم مما يطلب من عالم الاجتماعيات المتخصص . فالمؤرخ ، كعلماء الاجتماعيات الآخرين ، يستطيع بأساليبه التحليلية ان يفكك ما ينطوي عليه التفاعل الانساني من نظام معقد . لكن ينبغي له أيضاً ، بوصفه مؤرخاً ، أن يقوم بتقويم علائق متبادلة أوسع ، وأن يحاول القيام بتركيب عام . ويجري تحليل العلائق المتبادلة في جميع العلوم الاجتماعية ، لكن محاولة وضع تركيب عام للعوامل الكبرى الفاعلة في تقاطر معين للأحداث أمر تتميز به الدراسات التاريخية . صحيح أن الدراسات الصغيرة في التاريخ قد تعزل قطاعات خاصة لتحليلها تحليلا عميقاً ، لكن المؤرخ المخلص لا يسمح لنفسه ، حتى وهو مكب على بحث موضوع صغير ، أن ينسى الهدف النهائي وهو التركيب الشامل . والمؤرخ ، علاوة على هذا ، لا يسعى جاهداً لفهم الحالة الكلية كما هي في أي نقطة زمنية معروفة فحسب ، بل يضطلع كذلك بتفسير الكيفية **التي صارت بها الحالة كذلك** . فالواقعة ، من وجهة النظر التاريخية ليست شيئاً معزولاً كما أنها ليست ، كما تعد « العيّنة » لدى عالم النبات خطأ ، شيئاً متميزاً يمكن ربطه بدبوس وتثبيته على لوح خشبي يحمل اسمه . فكلا الأمرين جزء من عملية ، هما نتاج تفاعل عوامل دينامية تعمل من خلال الاحداث السابقة وتستمر على ما يرجح في عملها من خلال الأحداث

التالية . وتنحصر أهمية كل منهما في علاقاته بماض وبمستقبل .

ان أسباباً مثل هذه توجب على مؤرخ العلوم الاجتماعية ، أن يتابع الاطلاع على ما يتكون في العلوم الاجتماعية غير التاريخية من مفهومات وفرضيات ، فذلك يصبح شيئاً أساسياً لديه . إلا أن مهمة المؤرخ أشد تعقيداً من المهمة التي تواجه أي عالم في العلوم الاجتماعية غير التاريخية . فالامر الذي يثير اهتمام المؤرخ هو الصورة المعقدة للعوامل الفاعلة في أية حالة ، وعلى الرغم من أن التعقيدات التاريخية تحيّر الانسان ، فانها لا تستعصي على الفهم . على أننا إذا أردنا فهمهـا فلا بد من استخدام طائفة كبيرة متنوعة من أدوات التحليل نختارها بعناية . فاذا توفرت الأدوات الصالحة والمهارة في استخدامها ، أمكن التغلب على المشكلة . إذ يمكن عندئذ تعيين العوامل وتحليلها بالرغم من أن المعطيات لا تكفي لفهم التفاصيل فهماً تاماً . ويمكن تقويم الاتجاهات التي تنشأ عن العوامل، لأن هذه الاتجاهات ليست بلا نتائج ووجهات يمكن التعرف عليها . ثم ان التركيب التفسيري ممكن ، فهو مشكلة تتوقف على « التعرف في المعطيات على حالات الفعل والتفاعل واتجاهاتهما » ٢ .

وما زالت المنهجية في التحليل السببي سطحية تأملية نسبياً . ولا يزال هناك جدل شديد حول امكان معرفة الاسباب ، والتنبؤ ، وإعمال المنطق في حل المشكلات الاجتماعية على المستوى الفلسفي . وتقر اللجنة الحالية بأهمية التحذيرات التي وردت في النشرة رقم ٥٤ . فالاخطار التي تكتنف التفكير المهلهل في تحليل السببية هي ، دون ريب أخطار حقيقية ينبغي تقليلها ما أمكن . على أن المؤرخين لم ينفكوا عن التعرض لمشكلات تدخل فيها السببية ، وسيواصلون ، دون شك ، التعرض لها حتى ولو تجنبوا استخدام كلمة « سبب » بصراحة .

ان ما يحس به كثير من المؤرخين من تردد في القيام بتحليل سببي صريح انما هو احساس ناشىء بعض الشيء عن الاعتقاد بأن مثل هذا

التحليل ينبغي أن يؤدي الى نتائج قطعية . والواقع أن المفهومات الرياضية أو الميكانيكية لتحليل السببية تحليلا علمياً تتطلب موازين مضبوطة للعوامل، وتصر على أن تقاس العلائق . لكن القرينة التاريخية لا تمدنا في العادة بمعطيات من هذا النوع ؛ ولا بد بالضرورة لأساليب التحليل السبي من أن تكون ملائمة للمعطيات . ثم ان القدرة على التنبؤ بالنتائج بشكل متسلسل لا يمكن لها ان تعدو الامور غير اليقينية في الشواهد . على أن « القانون » العلمي لا يقرر أموراً يقينية ، بل يقرر أمـــوراً محتملة فحسب ، كما أن الوصف المناسب للعلائق القياسية يضم دائماً تقديراً للخطأ المحتمل . فعندما نعالج مشكلات تاريخية معينة لهـــا شواهد غير كافية ، واعتمادها أمر مشكوك فيه ، فقد نجد الخطأ المحتمل كبيراً الى حد يبطل أي تعميم عن العلاقة السببية . واذا كانت الحال كذلك فان النزاهة الفكرية تتطلب مواجهة الحالة بصراحة . ولقد تحدى التاريخ دائماً براعة البشر الفكرية ؛ لكن لو كان المؤرخون اكثر استعداداً للاعتراف بوجود مشكلات لم تحل فقد يصبح التاريخ اكثر تحدياً . فالعلم كله ، اجتماعياً وطبيعياً على السواء ، حافل بالنظريات النـــافعة والاستطلاعات الكثيرة المدهشة التي لا تتمخض عن معرفة كاملة . فالروح العلمية الحقة في تحليل السببية تتطلب تحديد مســـألة الاكثر أو الاقل ؛ والتنبؤ بالاحتمالات لا اليقينيات ، والسعي الصادق في سبيل الوصول الى أساليب فنية للتغلب على قصور الشواهد ، والاستعداد للاعتراف بأننا في بعض الاحيان نفتقر الى الاجوبة

المفهومات والفرضيات حين تكون أدوات للتحليل

كل تنبؤ وكل سياسة قصد بهما توجيـــه السلوك في المستقبل فانهما

يقومان على افتراضات سببية . فعندما نتنبأ نقول : [اذا حدث « م » فيحتمل ان يتبعه حدوث « ك »] . وعندما نقرر سياسة ما نقول : [اذا فعلنا « أ » فيحتمل أن يحدث « ب » نتيجة لذلك] . ومثل هذه العبارات هي صياغات أولية لنظرية لأنها تؤكد على وجود علائق معينة بين ظواهر من أنواع معينة . وشبيه بهذا أمر المؤرخ : فهو عندما ينشأ لديه « شعور قوي » أو نظرة نافذة بصدد معنى مـــا لديه من شواهد ، فانه يكون بالفعل آخذاً في وضع نظرية . اذ يكون قد اختار فعلاً قطاعات معينة من المعطيات ، وأكد أنها على اتصال بعضها ببعض، على نحو هام .

وعندما يحاول المؤرخون ــ وهذا يصدق عليهم جميعــاً ــ تفسير معطياتهم واختيار وقائع معينة بناء على أهميتها لتحليل المعطيات ، فانهم يقومون بشكل من اشكال النشاط الذهني شبيه جـــداً بنشاط واضع السياسة أو المتكهن بالاحداث . وهناك نوع وحيد من البحث التاريخي لا يستخدم النظرية بشكل ضمني او صريح وذلك هو التاريخ القصصي، فانه لا يعدو مجرد تسجيل الوقائع دون الاشارة الى العلائق المتبادلة [٣] . أما كل نوع آخر من أنواع البحث التاريخي فينبغي له بالضرورة أن يختار تلك الوقائع التي تسجل ، والوقائع التي يؤكد على أهميتها . لكن اذا كان المؤرخ يختار ، فانه يقوم بالاختيار هذا حسب معيار معين ؛ ومعيار الاختيار ليس جزءا أصيلا من المعطيات ، بل هو شيء يقدمه المؤرخ من عنده .

ولو كان نتاج عمل المؤرخ محض تسلية ، وليس له من قيمة عملية او تعليمية ، لما كان هناك من سبب لاختيار المبادىء التي يتم عـــلى أساسها الاختيار والتفسير . ويمكن للمؤرخ ، من ثم ، ان يختار وفقاً لمشيئته دون ان ينازعه أحد . ولو كان همه الوحيد كذلك منـــاصرة أيديولوجية فريق معين ، لما كانت هناك مشكلة ؛ اذ يمكن للآخرين

في هذه الحالة أن يمدوه بالمبادىء . لكن اذا كان المؤرخ مستعداً لتحمل مسئولية نتائجه، ومستعداً لأن يقرر انها تفسيرات صحيحة للماضي ، ودليل معتمد لرسم سياسات المستقبل ، فينبغي له أن يبرر إيثاره لمبادىء الاختيار والتفسير التي يؤثرها ، وينبغي ألا يكون ذلك تبريراً لنفسه فحسب ، بل لزملائه في المهنة كذلك ، ولجميع من يدعون لعمله مجال التأثير في آرائهم . فالتاريخ ، من حيث هو علم اجتماعي ، يستند الى الافتراض القائل بأن التاريخ يمكن ان يكون شيئاً يعدو التسلية ، وشيئاً يتجاوز الايديولوجية . فالتاريخ من حيث هو علم اجتماعي يصر على أنه لا بد لمبادىء الاختيار والتفسير من ان تختار وتقرر بطريقة عقلانية ، كما انه يوحي بأن هذا لا يتأتى إلا حين تجعل النظريات التى يقوم عليها صريحة قابلة للتقويم الموضوعي .

ولقد سبق لنا ان ناقشنا طبيعة مفهومات العلوم الاجتماعية وفرضياتها وعرفنا عدداً من مصطلحاتها . وسنبحث في الفصول التالية مختلف الطرائق النظرية بشيء اكثر من التفصيل ، وسنشير ثمة الى شيئين : امكانياتها وحدودها التي لا نتعداها . ولا بد لنا في هذا المقام من الاشارة الى ان النحو الذي تستخدم فيه النظريات بوجه عام في العلوم الاجتماعية يختلف قليلا عن النحو الذي تستخدم فيه عموماً في العلوم الطبيعية . فالنظريات في العلوم الطبيعية تستخدم في الغالب لتلخيص عدد كبير من المشاهدات التجريبية بواسطة عبارة تعميمية او « قانون » . وكانت هذه النظريات فيما مضى تسمى « قوانين الطبيعة » التي لا يطرأ عليها تغير والتي تصدق دائماً . وكان البحث العلمي عندئذ في أساسه بحثاً يراد منه إيجاد الكيفية التي تعمل بها القوانين . أما اليوم فقد اصبحت هذه النظرة الى البحث العلمي والى الحقيقة العلمية اقل انتشاراً من ذي قبل ؛ ولكن لا يزال كثير من نظريات العلم الطبيعي في الاساس تعميمات توصل اصحابها اليها بطريقة استقرائية من مجموعة ضخمة من الشواهد التجريبية.

وهذا النوع من النظريات يمكن ايضاً ان يوجد في العلوم الاجتماعية. والحقيقة اننا عندما نُستَدرج الى استخدام عبارات مثل « التاريخ يعلمنا ان ... » أو « ان دروس التاريخ هي ... » فاننا نقوم عندئذ بتقرير نظريات استقرائية تعميمية من هذا النوع . ويمكن كذلك اعتبار « قوانين » الاقتصاد ، كقانون جريشام ، ونظرية العوائد المتناقصة ، واقعة في هذا الباب ؛ وحين نبحث في العلوم الاجتماعية يكون من اكبر المعونات لنا ان نفكر في النظريات من حيث هي وسائل توجه البحث عن المعطيات وتساعد في عملية التحليل والتفسير ، لا من حيث هي وسيلة لايجاز طائفة ضخمة من المعطيات التي سبق لنا الحصول عليها . فتلك النظريات تبنى بطريقة تجريبية ، وتُقَوَّم على أساس قدرتها على مساعدتنا في اكتشاف الشواهد وتحليلها وتفسيرها .

وعليه فانه لا بد للمؤرخ الذي يحاول استخدام نظريات العلوم الاجتماعية في عمله من ان يفهم بجلاء انه يشترك في اجراء تجربة . فهذه النظريات ليست بيانات للحقيقة أبدية لا تتغير ، بل هي ، بالاحرى ، بيانات يمكن ان تمدنا بتفسيرات صحيحة . فمهمة المؤرخ ، ومهمة جميع علماء الاجتماعيات الآخرين ، هي ان يكتشفوا بعملية الاختبار والتجربة اي النظريات تصح كلياً او جزئياً ، وكيف تتصل بغيرها من الصيغ النظرية ، وكيف يمكن تكوين نظريات ذات صحة ابلغ ، ويكون اختبار الصحة في هذه القرينة عملياً ، فنسأل فيه : الى اي حد تفسر هذه النظرية الشواهد ؟ وهل تساعدنا على الفهم ؟

ويتحدث بعض علماء الاجتماعيات عن « نظرية » ما عندما يشيرون الى ما يسميه العالم الطبيعي فرضية ، او ، بالاحرى ، طائفة من الفرضيات . ويجب ان تُميّز النظرية بهذا المعنى من التصور العام للتاريخ ، اي نظرة المؤرخ العامة لطبيعة الانسان وللعملية التاريخية . ولا بد كذلك من ان نقيم تمييزاً بين النظريات والتصورات العامة وبين المفهومات التي

هي المادة الخام للنظريات . فالمفهوم تركيب ذهني ، او فكرة تجريدية تشير اما الى صنف من الظواهر او الى مظاهر او مميزات معينة تشترك فيها طائفة من الظواهر . وهكذا فالمفهوم طريقة تحليلية ونظرية ، وطريقة للنظر في المعطيات . وتمدنا مجموعة المفهومات بوسيلة تمكننا من معالجة المادة معالجة فكرية بقصد التعرف على المظاهر المختلفة وفصلها وتحليلها . فمفهوم الرجل الاقتصادي ، مثلا ، مفهوم خيالي مُفترض ، كالمفهومات القانونية التي تفترض ان الشركة شخص[٤] . والمفهومات — طبقاً لتعريفها — تجريدات من الواقع تصف نماذج من الحركات والاشخاص والسلوك واصنافاً أخرى من الظواهر . وتستخدم المفهومات للتنظيم والتحليل ، ولكنها علاوة على هذا ، سبل تعميمية تشتمل على افتراضات نظرية مضمرة ، وينبغي ربطها بفرضيات صريحة اذا اعتبرت تفسيرات تاريخية لحالات خاصة .

ويمكن للمفهومات ، وبالتالي يمكن للنظريات ايضاً ، ان تكون على مستويات مختلفة من التجريد . فنلاحظ ، مثلا ، ان كثيراً من المهمات الاقتصادية في الحضارة الغربية تضطلع بها منظمات من الشعب تعرف بوحدات العمل او الشركات . ونلاحظ كذلك ان الذين يتولون تصريف شئون وحدات العمل هذه اناس تقع عليهم مسئوليات معينة قانونية وغير قانونية ازاء ما تعمله الشركة ، وهم يتمتعون بحقوق ومكافآت معينة نظير خدماتهم . ويمكن لهذه الطبقة العامة من الناس ان تصنف تحت مفهوم « **منفذي العمل** » . ومثل هذا المفهوم يعرف احياناً باسم « **النموذج الواقعي** » . ونلاحظ من الناحية الاخرى ان في كل وحدة عمل وظائف عامة معينة تؤدّى : فهناك ، مثلا ، من يقرر الاشياء التي تنتجها الوحدة ، وكميتها ، ومكان انتاجها ، واساليب الانتاج . وهذه الوظائف وغيرها في الغالب تقع معاً تحت اسم عام وهو « وظائف منظمي العمل » او « تنظيم العمل » ، ويؤخذ مفهوم « منظم العمل »

لكي يطلق على الشخص الذي يؤدي هذه الوظائف . ويعرف مفهوم من هذا النوع احياناً باسم « **النموذج المثالي** » لانه لا يشير بالضرورة وبصورة مباشرة الى اي شخص بعينه او فريق معين من الاشخاص . فقد نتمكن في حالات معينة من ان نميز في مؤسسة من مؤسسات العمل فرداً او بضعة افراد في الواقع ممن ينطبق عليهم مفهوم « منظم العمل » انطباقاً تاماً ، إلا اننا قد لا نستطيع ان نفعل الشيء نفسه في حالات أخرى . ففي الشركات الكبرى الحالية ، مثلا ، تقوم جماعة مختلفة من الناس بتأدية وظائف تنظيم العمل ، وليس فيها فرد واحد يكاد ينطبق عليه المفهوم . وعليه فان النموذج المثالي نموذج وهمي ، لكن النموذج الواقعي ليس وهمياً كلياً ، وانما هو طبقة عامة من الناس الواقعيين او من الاحداث الواقعة ، كلاهما ، اي الواقعي والمثالي ، يسمى مفهوماً، ولكنهما يمثلان مستويين مختلفين من التجريد [٥] .

على انه اذا كانت النظرية غاية في التجريد ، فانه ينبغي للفرضيات التي تستخدم بالفعل في عملية التحري والتفسير ان توضع في عبارات مكونة من اصطلاحات ملموسة الى الحد الذي لا يفسح مجالا لأي غموض فيما يتعلق بطائفة الظواهر التجريبية التي تشير اليها تلك الاصطلاحات . وتعرف الفرضية التي توضع على هذا النحو باسم « **الفرضية العملية العاملة** » ، وسنجد ان غالبية مثل هذه الفرضيات إما ان تضم مفهومات على درجة منخفضة من التجريد نسبياً ، او تقترن بمجموعة من التحديدات الدقيقة التي توضح المستوى التجريبي لكل مفهوم مستخدم . فمثلا ، لا يمكننا ان نختبر فرضية كهذه : « عملية التصنيع – في اي مجتمع – تقترن دائماً بنقلة في الطبقات الاجتماعية التي يؤخذ منها منظمو العمل » ، ما لم نكن قد اوضحنا باصطلاحات عملية ما هو المقصود من مفهومات التصنيع ، والطبقة الاجتماعية ، ومنظم العمل . وعندئذ يكون اختبار الفرضية ممكنا . فاذا اهملنا القيام بهذا ظلت فرضياتنا مجموعة من

التعميات الغامضة التي قد تعني اي شيء او لا شي .

ان الفرضيات قضايا تؤكد وجود علائق متبادلة بين الظواهر وبهذا تختلف عن المفهومات . اما من حيث البنـــاء المنطقي فيمكن وضع الفرضيات اما على شكل عبارات اخبارية او اسئلة . ولنورد مثلا عليها: « اذا ارتفع معدل الفائدة ، هبطت كمية الاستثمارات الجديدة » . « هل يعقبُ ارتفاعَ معدل الفائدة دائماً هبوطٌ في كمية الاستثمارات الجديدة ؟ » ويمكن احياناً تكوين مثل هذه الفرضيات مباشرة من دراسة الشواهد ، إلا انه يمكن استخلاصها استنتاجاً من نظرية عامة . فالفرضية التي قدرناها في المثل السابق ، مستمدة من نظرية عامة للاسعار والقيمة. وتكون الفرضية في هذه الحالة **مضمنة** في النظرية ، فاذا صحت النظرية، وجب اثبات الفرضية بالشواهد . وعلى هذا فان اختبار الفرضية هـــو اختبار جزئي للنظرية .

أما فيما يختص بمؤرخ العلوم الاجتماعية ، فيرجح ان يجـــد اعظم المساعدة اذا اعتبر الفرضيات اسئلة تجيب عنها معطياته . فالمؤرخون ، كما هو مفهوم ، يحجمون عن جعل مهمتهم الرئيسية اختبار النظريات العامة التي أنشأها علماء الاجتماعيات الآخرون ، وربما كان من الخير ان يكون الوضع كذلك . فقيمة مفهومات العلوم الاجتماعية ونظرياتها لدى المؤرخ انما تنحصر في ان هذه المفهومات والنظريات توسع نطاق الاسئلة التي يستطيع القاءها على معطياته ، وتمده في الوقت ذاته ببعض التوجيه ازاء انواع المعطيات اللازمة اذا ما اراد اجوبة على اسئلته .

وكلما زاد اهتمام المؤرخ بالتفسيرات ، والعلائق المتبادلة من كل نوع بما فيها العلائق السببية ، عظمت حاجته لفهم العلوم الاجتماعية . الا أنه لا يمكن تطبيق طرائق العلوم الاجتماعية في التاريخ تطبيقاً آلياً . فان التحدث ببساطة عن تكوين المفهومات واختبار الفرضيات امر سهل . لكن القواعد المتبعة في اجراءات من هذا القبيل لن تكون قادرة على

اخراج المؤرخين الاكفاء اكثر من قدرة « المرشد الاولي » في لعبة الشطرنج على اخراج لاعب مثل كابابلانكا . وكلما كانت عدة المؤرخ الفكرية والثقافية أغنى ، جاءت نتائج بحثه أغنى وأقدر على التفسير . فاستخدام طرائق العلوم الاجتماعية في البحث التاريخي ليس إلا محض وسيلة واحدة ، يستطيع بها المؤرخ ان يستغل جهوده الفكرية لما هو اجدى عليه .

ان اطلاع مؤرخي الولايات المتحدة على استخدام الطرائق الذهنية قد اخذ يتزايد ، مما دفعهم الى إعادة النظر في طبيعة المعرفة التاريخية ووظيفتها . وعلق احد اعضاء اللجنة السابقة لكتابة التاريخ على هذا بقوله انه بالرغم من المخاوف « فان استخدام المؤرخ لتعميمات العلوم الاجتماعية يتزايد » . ويضيف الى هذا ان المؤرخين يتجاوزون ذلك كثيراً وذلك اذ يضطلعون بمهمة اكتشاف الحالات الفردية التي توضح تعميماً من تعميمات العلوم الاجتماعية ، والحالات الفردية التي تناقضه ؛ كما يعلق على ظهور دراسات مقارنة عديدة قصد بها اختبار تطبيق التعميم العلمي الاجتماعي على تسلسلات واتجاهات مشابهة [٦] . **فان النمو المنتظم للتحليلات التاريخية بواسطة المفهومات والفرضيات يبين المدى الذي وصله التاريخ بوصفه علماً من العلوم الاجتماعية** . ويعتمد المزيد من تطوره في هذا الاتجاه على توسع مزدوج قوامه مزيد من استخدام مفهومات من الدراسات المتصلة به [٧] ، ومزيد من استغلال طرق التصور الذهني الذي سبق للمؤرخين ان استخدموه وهذبوه .

ولقد اوجد المؤرخون انفسهم ونشروا مفهومات كثيرة لا غنى عنها . فأنشأوا ، مثلا ، طرائق تحليلية هامة مرتبطة بمفهوم القومية . كما أنشأوا واختبروا مفهوم النماذج التاريخية ، مثل الفلاح الروسي ، وانساني عصر النهضة ، والمستبد المستنير ، والبرجوازي . وكان من المفهومات الهامة في الطريقة التي اتبعها فردريك جاكسون تيرنر مفهوم المزارع من

الرواد الاول ، والحقيقة ان تيرنر تصور سلسلة من نماذج الرواد . وان كثيراً من الاصطلاحات العامة التي اصبحت جزءاً من حديثنا اليومي هي مفهومات تجريدية يتخذها المؤرخون وسيلة لتنظيم قرينة بعينها من الظروف التاريخية والنظر اليها ، وذلك مثل الاستعمار ، والرأسمالية ، والاقطاع ، والصراع الطبقي ، والثورة ، والديمقراطية والمصلحة العامة ، والحقوق الثابتة . واستمدت الدراسات التاريخية مفهوم القوة البحرية ، ومفهوم السيطرة البحرية الذي يرتبط به ، من أمثلة ملموسة . والواقع ان مفهوم توازن القوى هو مجموعة معقدة من طائفة متنوعة من الفرضيات المترابطة. ولقد اوضح المؤرخون بالدرجة الاولى ، ورجال الدبلوماسية الذين يستخدمون المناهج التاريخية بالدرجة الثانية ، الفروق بين هذه المفهومات ، وقوموا مدى اهميتها الزمنية المتغيرة . هذا وان الثورة من حيث هي مفهوم لنوع واحد من الحركة الاجتماعية قد مكنت المؤرخين من ان يضعوا تصنيفاً لمختلف المراحل في الثورات ، ولمختلف الدوافع الثورية وانواعها . وليس الانسان بحاجة لاكثر من ان يقارن بين الافكار الاغريقية القديمة حول اعمال الهياج الاهلية وبين التحليل الحديث للثورة حتى يلاحظ فائدة المفهومات التي تصاغ صياغة جيدة .

ولقد لجأ المؤرخون بسبب اهتمامهم الخاص بالتسلسل الزمني الى العديد من المفهومات الزمنية ، مثل الواقعة ، او الحركة ، او الفترة . ونجد في كثير من الحالات ان اصطلاحاً نطلقه على الحركة او الحقبة ، او القرن يكتسب منزلة المفهوم ، هذا بالرغم من انه قصد به في الاصل ان يكون عنواناً وصفياً فحسب ، ومن الامثلة على هذا « القرن الثامن عشر » « والحركة الرومانطيقية » « والتخوم الاخيرة » . ومثل هذه المفهومات الزمنية اقل شيوعاً في العلوم الاجتماعية الاخرى ، لكنها بالنسبة للمؤرخ وسيلة لتقسيم ما هو في الاساس تسلسل مستمر للاحداث لاغراض تحليلية . فالواقع ان مفهوم المؤرخ **للمتصل Continuum** في

غاية الاهمية . وليس **المتصل** في التاريخ هو « الشيء المستمر الباقي على حاله اطلاقاً » بالمعنى الحرفي ، بل هو بالاحرى مجموعة من الظواهر ذات طابع اساسي مشترك يستمر في الزمان والمكان . **ويسعى المؤرخ الى اكتشاف التغير وتفسيره ، لكن لا يمكن مشاهدة التغير وقياسه الا بتحليل الاستمرارات والانقطاعات .**

ويستخدم المؤرخ المفهومات والفرضيات بناء على افتراض عام هو أساس العلوم الاجتماعية كلها . فالتاريخ ليس فوضى او مصادفة لا غير : **ذلك ان في السلوك الانساني درجة من النظام والنسق الظاهرين يمكن التنبؤ الجزئي باستمرارهما المنتظم .**

البناء والعملية

ان المؤرخين الذين جعلوا من العلم الاجتماعي جزءا من تفكيرهم لا يرضيهم اعتبار التاريخ وقائع فحسب . فهناك طريقان أخريان للنظر الى مادة التاريخ وتفسيرها : الاولى على اساس **بناء** الحالة التي تقع فيها الاحداث . فمؤسسة العمل ، والحزب السياسي ، والثورة والجامعة ، واللقاء العابر بين شخصين يعرف احدهما الآخر — كل هذه قد توصف وصفاً صحيحاً بأنها انظمة للتفاعل الانساني تتميز بدرجة من التنظيم كبيرة او صغيرة . فدرجة التنظيم وطرازه في اية حالة هما **بناؤها** . وبمفهوم البناء نستطيع إقامة جسر نظري بين الفرد الذي هو نسيج وحده ، بجميع ما يتميز به من دقائق الصفات والتكوين ، وبين البيئة التي يعمل فيها . ولا يعد السلوك الفردي وبناء البيئة الاجتماعية شيئين يستقل احدهما عن الآخر ، بل يعتبران مترابطين . فالكائنات البشرية تحيا على شكل

اجزاء من المنظمات الاجتماعية ، ويتكون نسق سلوكها بفعل الادوار التي تقوم بها في هذه المنظمات ، وبفعل الضوابط التي يفرضها عدد كبير من الجماعات صاحبة القوة التي تستجيب بدورها الى تقاليد ثقافية راسخة . ولهذا كان لا بد لأي تفسير تام لقطاع معين من السلوك الانساني (كعمل رجل السياسة مثلا) من ان يأخذ بعين الاعتبار بناء الحالة التي يحدث فيها هذا السلوك . فالبناء هو الذي يوجه السلوك في اتجاهات خاصة مقيداً حرية العمل في بعض الاتجاهات ، وموجداً امكانات واسعة في غيرها .

وَيعْدِلُ هذا من حيث الفائدة ، وبنفس المعنى العلمي ، معالجتنا للاحداث التاريخية على اساس **العملية** . فكثيراً ما تكون التغيرات التي تطرأ على البناء عفوية ومن غير قصد ، ولكنها تتبع انماطاً محددة في اوقات معينة . فرجال الاقتصاد وعلماء الاجتماعيات مثلا يتحدثون عن « عملية التصنيع » ، ويعنون بها ان التغيرات التي تقع في مجتمع عندما يتحول من مجتمع تغلب عليه الزراعة الى مجتمع تغلب عليه الصناعة ، تتبع طريقاً واضحاً يمكن تعيينه وتحليله **بوصفه ظاهرة قابلة للفصل** . فالبناء والعملية مفهومان مترابطان ترابطاً وثيقاً لأن التغيرات التي نرى انها تكون العملية هي دائماً تغيرات في البناء . وتعكس هذه التغيرات تفاعل اجزاء ذلك البناء . فعملية التصنيع مثلا تتألف من سلاسل معقدة من التغيرات في الحجم والتكوين بالنسبة للعمال ، واساليب الانتاج وتنظيمه ، والعلائق بين رأس المال والعمل ، وعوامل كثيرة غيرها ، ونقصد بتسميتنا اياها عملية ان هذه التغيرات تتبع نمطاً يمكن وصفه وتحليله .

ويمدنا مفهوما البناء والعملية المترابطان بقبس يهدي الخُطى ، بالغ الفائدة في تحليل السببية . فهما اساسيان في اية دراسة منهجية تتناول التغير ، اذ تمكنان المؤرخ من ان ينفذ الى ما وراء ظواهر التغير السطحية ،

ومن ان يبحث عن تفسير قوامه الاتجاهات والعوامل المكيفة الاساسية . فالمرء يحتاج من اجل تحليل تاريخ الاسرة الامريكية [٨] ، مثلا ، اي دراسة بنائها الداخلي (اي الادوار المترابطة التي يقوم بها الاب والابن والبنت والام ، والعم والاقارب الآخرون)، وعلاقتها بالثقافة والمجتمع اللذين هي جزء منهما (اي نتائج التصنيع ، وحياة المدينة ، وفرص التعليم الواسعة ، و « تحرير » النساء وغيرها من العناصر المشابهة) والعمليات التي تتأثر بها التغيرات في بنائها الداخلي بالعلائق الخارجية وتؤثر بدورها فيها [٩] . او قد يحلل المرء نشوب الحرب العالمية الاولى لا باعتماده في الغالب على شئون الاغتيالات والانذارات بل على اساس البناء الاجتماعي (وبخاصة السياسي والاقتصادي) لكل دولة مشتركة ، وبناء العلاقات الدولية (ربما مع التأكيد بوجه خاص على التجارة والاستثمار الدوليين ، وعلى الصراع من اجل الاسواق والمواد الخام) والعملية التي فيها تنعكس النزاعات النابعة من التوتر الداخلي في بناء الدول القوميةعلى صفحة النزاعات الدولية وتتفاقم بسببها .

وباختصار فان المعالجة التي تستخدم مفهومي البناء والعملية تؤدي بنا الى طرح اسئلة لا يمكن الاجابة عليها بمجرد ان نعين تسلسل الاحداث. فالاحداث بنت وقتها او هي شيء عرضي ، اما العملية والبناء فلهما استمرار زمني ، وانماط واضحة وحظ كبير من الاستمرار . والمعالجة التي تجعل الاتجاهات والاحداث الاساسية محوراً لها تمكننا من رؤية احداث خاصة ، وافعال اناس معينين في منظور اوسع واكثر اشراقاً [١٠] .

طريقة لمعالجة تاريخ الثقافة

ان البحث في البناء والعملية غني بالايحاء وبخاصة عند دراسة تاريخ

الثقافات . ومن الجوانب الاساسية في الثقافة عملية التعلم الاجتماعية . فالمعرفة والافكار وانماط السلوك المنظمة تُنقل جميعها للاجيال التالية عن طريق الاتصال المتبادل في داخل اية ثقافة . اما الاتصالات بين مختلف الثقافات فانها تبث عناصر جديدة وتدمجها بعضها ببعض ضمن وجهات جديدة تتخذها الثقافات . وربما كانت دراسة البناء والعملية على المستوى العالي لتاريخ الثقافة العام اشد مهمة تحدياً ومجازاة أوحت بها للمؤرخين الدراسات العملية الاجتماعية غير التاريخية .

وتاريخ التغيرات ذات المدى البعيد في اية ثقافة ضرب من التاريخ التأملي التجريدي . فهو يتطلب مستوى من التجريد اعلى من التاريخ الاقتصادي او السياسي . إذ ينظر مؤرخ الثقافة الى الاتجاهات ذات المدى البعيد ، والى امكانات الثقافة ، والى درجة تحقق تلك الامكانات. وهذا يتطلب مفهومات أعم ، وفرضيات اكثر تجريداً من التعميات عن الوقائع الملموسة او عن العوامل السببية في التسلسلات ذات المدى القصير. ومع هذا فان تفسير الامكانات الدينامية في اية ثقافة ، او تفسير المميزات البنائية التي تجعل ثقافات معينة جامدة نسبياً او بطيئة التغير ، انما هو ضرب من التحليل السببي ، هذا بالرغم من ان الفرضيات السببية المتصلة بالموضوع توغل في البعد بسبب التجريد عن العوامل الملموسة في اية حالة من الحالات . ولا حاجة الى القول بأن المعطيات التي يستدل منها مؤرخ الثقافة على وجود الثقافات وخصائصها معطيات حقيقية وملموسة مثل اي من المعطيات التي تستخدم في التاريخ السياسي او الاقتصادي . ولكن اختيارها يتم على اساس مختلف ، كما انها تتخذ شواهد على التعميات في مستوى مختلف . فالمؤرخ الذي يحاول تقدير امكانات ثقافة ما ومحركاتها وقيودها يسعى الى تقديرها كلها ، حسبما فعل دي توكوفيل في دراسة له عنوانها « الديمقراطية في امريكا »

Democracy in America وهي دراسة جاءت تأملية للغاية ، وتقديراً على جانب كبير من الصحة لموضوع الديمقراطية . لقد كان توكوفيل يحاول ان يجيب على السؤال التالي « ما الذي جعل امريكا تسير ؟ » هذا السؤال من بعض النواحي هو السؤال الأساسي الذي يطرح على مؤرخ ثقافة ما .

وليس تحليل التأثير المتبادل الذي تؤديه العوامل الثقافية في القرينة التاريخية بالأمر الهين . فالكائنات البشرية في كل زمان ومكان لا تحس في الغالب بما لمأثوراتها الثقافية من تأثير مكيّف ، ثم ان ما تتركه هذه الكائنات من وثائق وعناصر حضارية اخرى لا تمد المؤرخ بتفسيرات شاهدة بذاتها حول تأثير الثقافة في الأعمال الفردية . على انه لا يستحيل على المؤرخ (وعلى عالم الانسان الثقافي) ان يحرز فهماً لشيء ما يبدو للشعب في زمان ما ومكان ما امراً عادياً وطبيعياً ، اي يأخذونه مأخذ التسليم . ويمكنه في الغالب ان يلاحظ خيراً من القائمين انفسهم بدور تاريخي في حالة معينة ما تتميز به ثقافتهم اذا عورضت بالثقافات الاخرى، كما يستطيع ان يستخلص المضمر من الصريح . ويمكنه ان يفصل اجزاء من الموروث الحضاري لتحليلها كالمهارات العملية ، مثلا ، والمعرفة الفعلية (اي الجانب التقني) ، والمأثور من المؤسسات (اي الجانب التنظيمي) ، والوجهة الفكرية والعاطفية (اي الجانب المتصل بالفكر). ويمكن ان نرى في هذه الأمور كلها ابنية ذوات انماط قابلة للتعرف والاستبانة ، كما يمكن تعيين عمليات تغيرها وتحليلها . ثم انها متداخل احدها بالآخر ، ويؤلف التأثير المتبادل في علاقة احدها بالآخر مشكلة اساسية في البحث التاريخي .

وهناك طريقة مناسبة لتحليل التأثير المتبادل بين اجزاء اية ثقافة وذلك على اساس الجماعات التي تنقل او تنشر حيثيات المعرفة والمأثور الثقافي .

فالجماعات الخاصة (الكهنوتية او العسكرية او التجارية) التي تلعب دوراً فعالاً في نقل مهارات ، او معرفة ، او مأثورات هامة ، تقوم بدور حملة الثقافة . وعندما كان دكسون ريان فوكس يكتب عما اسماه «الثقافة في الزكائب الجلدية » [11] كان يتحدث عن حملة الثقافة من ساحل الولايات المتحدة الشرقي الى الحد الغربي . وبما ان حملة الثقافة بشر فان دراستهم على شكل جماعات او افراد امر ممكن . والثقافة متعددة الوجوه بشكل لا يمكن معه وجود رجل عالمي يحمل الثقافة بأجمعها . وقد يكون هنا المفهوم السيكولوجي الذي يذهب الى ان النزعة الانسانية ترمي الى ادراك انتخابي للغاية مفهوماً ذا فائدة . فالافراد او الجماعات يحملون وينشرون من المأثور الثقافي تلك العناصر الراسخة في تجربتهم ، والتي تكون ذات معنى على ضوء توجيههم الفكري والعاطفي الخاص. وهكذا فان كل فريق وكل فرد لا يحمل الا جزءاً من الثقافة . وذلك الجزء من الثقافة الكلية ، على وجه الخصوص ، هو الذي يمد الفرد بالمعرفة المهنية ، ويعين المعايير ، ويؤيد مصالح الجماعة او الجماعات التي ينتمي اليها الفرد بصورة رئيسية . ومن الأمثلة الجديدة على تحليل حمل جزء من الثقافة الغربية دراسة المؤرخ هيز للقومية، وبخاصة ذلك النقل التدريجي لتوجيهها الفكري والعاطفي من اعلى الى اسفل ، او بصورة رأسية من المجموعات الاجتماعية الراقية الى ما هو ادنى منها [12] .

غير ان الناس يصنعون المأثورات مثلما انهم يحملونها . والمأثورات ضروب من التعلم الاجتماعي وتفسيرات جماعية للتجارب الماضية في الوقت ذاته . ومن شأن معرفة حقائق جديدة تكتسب بانتشارها او بالاكتشاف والاختراع ان تسمح بتفسير جديد للثقافة ، كنشوء ضرب جديد من التنظيم الاجتماعي مثلا ، ويصبح هذا التعديل ، آخر الامر ، ايضاً جزءاً مقبولا من التفسير للتجارب الماضية . وهكذا تنمو الثقافة وتتغير في العادة

بزيادات طفيفة ما دامت التقاليد الموروثة وسبل السلوك تصاب بالتعديل المستمر الناشىء عن ضرورة مواجهة مشكلات جديدة . ومن الثابت في كل حالة ان هذه الحصيلة المتراكمة من اعادة التفسير ، واعادة تكوين الثقافة ، تحدث في الخفاء ، ودون ادراك واعٍ لوجهة التغير . الا ان هناك حالات يقف فيها الشعب موقفاً تقويمياً ، وربما كان ذلك في الأزمات عندما نريد ان نختبر ان كان الموروث المقبول كفاء لا يهيء حلاً فعالاً لمشكلة مستعجلة .

وعلى هذا فان هناك انقطاعات واستمرارات في التغير الثقافي. فهناك فترات من سوء التنظيم الثقافي بل من الأزمات الثقافية تختل فيها اختلالاً خطيراً عناصر المأثور الموروث ، كأنماط السلوك الأساسية ، وسبل العمل الآلية ، والمواقف العاطفية والفكرية ، وعندها يبدو كأن الثقافة فقدت كثيراً من تماسكها الداخلي . ويعقب هذه الانقطاعات في العادة ظهور انماط ثقافية جديدة وتفسيرات جديدة للثقافة . وفي اثناء أزمة الركود خلال العقد الرابع من القرن العشرين كان اضطراب الطرق المأثورة في ميداني العمل والتفكير في الولايات المتحدة ، او الشعور بالضياع في عالم اختفت منه المعالم المأثورة المألوفة ، عرضاً من اعراض الاختلال الجزئي في الثقافة . ويصح من بعض الوجوه لا كلها ان نورد «السياسة الجديدة » **New Deal** لنوضح ظهور انماط ثقافية جديدة . ومن المهم عند معالجة فترات من التغير الثقافي السريع كهذه ان نبحث في مدى ما هيأته الثقافة القائمة من حلول شافية وفعالة للمشكلات الملحة. ويكشف وقوع التغير الثقافي ، وإعادةُ تحديد الثقافة وامكاناتها عن عدم التناسب بين المشكلة وحلها التقليدي . وعلى هذا نجد ان البحث في « حيوية » الثقافات « وقدرتها على الخلق » قد اصبح بحثاً في محله .

حين تتخذ طرائق المعالجة اتجاهاً موحداً

يجد كثير من المؤرخين بعض الجاذبية الخادعة في كتابة تواريخ عامة للثقافات . ومن المؤكد ان بلوغ مستوى عال من التحليل وتكوين فرضيات بالغة الأهمية في هذا الميدان امر ممكن . على ان هناك شبهة لا تعدم مسوغاً ، وهي ان محاولات معينة لكتابة تواريخ عامة للثقافات، مع ما تتطلبه من مستوى عال من التجريد ، ومع ما يستتبع التجريد من صعوبة في اثبات الفرضيات او نقضها بالاشارة الى اي طائفة من الوقائع ، أن تلك المحاولات لا تعكس من الرغبة في الوصول الى استنتاجات ذات صحة علمية بقدر ما تعكس من عدم الرغبة في الاضطلاع بتلك المهمة الشاقة التي لا تقضي بالافادة من طرائق العلم الاجتماعي على مستوى قريب يسهّل تمييز ما يستحق الاعتبار مما لا يستحقه . واذا كان هذا التنوع في البحث التاريخي هو الميدان الوحيد الذي يمكن فيه تطبيق مثل تلك الطرائق فان بعض التشكك في فائدتها يجد ما يسوغه .

على انه يمكن الإفادة من طرائق العلم الاجتماعي على مستويات عدة . وأساس المشكلة هو ان يقرر الباحث على اي مستوى من التجريد يرغب في تهيئة التفسير . فان معطيات المؤرخ الأساسية تتألف من شواهد على حوادث ووقائع بعينها ، وهو ذو اهتمام — من ناحية تقليدية — بالأشياء المحسوسة والفردية . وهناك نماذج من الأسئلة لا تمكن الاجابة عنها على هذا المستوى . فما هو الحد الذي نختار الذهاب اليه في التجريد من هذه الظواهر الخاصة وفي تكوين مفهومات وفرضيات ؟ ذلك يعتمد اعتماداً كلياً على طبيعة المشكلات التي نباشرها . وقد يتطرف المؤرخ من ناحية فيعمل على المستوى التجريدي العالي للتغير الثقافي ، وقد

يتطرف في الاتجاه الآخر فيعمل على مستوى الشيء الخاص المتفرد . وكلما كانت المشكلة اعم جاءت مفهومات المؤرخ وفرضياته ضرورة ، وغالباً اكثر تجريداً .

ان مشكلة الطرائق التي تنتحي وجهة واحدة هي مشكلة توضيح الكيفية التي يمكن بها تعميم وتركيب تفسيرات وضعت على مستوى واحد من التحليل . وأشد المستويات تعمياً هو مستوى الثقافة ؛ على انه ينبغي ان يكون بين هذا المستوى الأشد تعمياً وبين تفسيرات الأحداث الخاصة سلم مستمر من التركيبات العامة المتزايدة . وعلى نحو مشابه هناك فرق كبير في مستوى التجريد بين النظرية العامة للنسبية وبين ملاحظة ان التفاح يسقط عن الاشجار . لكن لنا ان نتأكد من انه اذا تعذر علينا ان نستخلص من النظرية العامة للنسبية تفسيراً وافياً لما حدث للتفاح اذ سقط عن الشجر ، فلن يكون لهذه النظرية العامة حظ قوي من القبول لدى علماء الطبيعيات . هذه هي طبيعة التفسير العلمي . والمهمة التي تواجه المؤرخين هي في الأساس من هذا النوع : فهي تقضي بالتأكد من ان التفسيرات التي يقدمونها للتغير الثقافي العام من ناحية ، والتفسيرات التي يقدمونها للاحداث التاريخية الخاصة من الناحية الاخرى ، متماسكة منطقياً، كما تقضي بأن تقام على تفسيرات الأحداث الخاصة مفهومات وفرضيات صحيحة بالاستناد الى نظرية اكثر شمولاً .

تبيان للطرائق الموحدة

يفضل المؤرخون من ذوي المرانات والأمزجة المختلفة سبلاً متباينة من التأليف بين مختلف مفهومات العلوم الاجتماعية لدى تحليل مشكلات خاصة ؛ ومن الواجب طبعاً تشجيع الاتجاه الاختباري — اي الرغبة في

اختبار الطرائق المختلفة . ولا بأس في ان نقترح هنا ، وذلك للتوضيح لا اكثر ، طريقة لمعالجة المشكلة . فالمعالجة العلمية بالمعنى الدقيق تبدأ بتعيين المشكلة . على ان غالبية المؤرخين يميلون الى التركيز على الأحداث الملموسة ، والانتقال من ثم الى سرد الوقائع ، وعلى هذا فمن المرجح ان يبدأوا بالقرينة الروائية — اي الحالة ، والاشخاص ، والموقع الزماني والمكاني . ولأساوب العرض هذا الذي يخالف اسلوب التحليل مسوغات كثيرة . لكن ما دامت المفهومات والفرضيات التي نفترض استخدامها تعتمد على صياغة المشكلة صياغة دقيقة ، فسوف يسعى المؤرخ الى تحديد مشكلته والى تبيان الكيفية التي ينوي معالجتها بها في اول مراحل اعداد المسرح التاريخي .

ولما كان المؤرخ يعالج سلوك الكائنات البشرية في قرينتها الاجتماعية ، فانه يمضي من ثم (والاشارة هنا الى طريقته في التحليل اكثر منهـــا الى اسلوبه في العرض) الى تحليل بنـــاء مختلف الحالات التي يجد فيها « شخوصه » انفسهم . وهنا يسائل نفسه : ما هي الأدوار الاجتماعية التي يؤدونها ؟ وما هي انظمة الموجبات التي يواجهونها وهم يؤدون هذه الادوار ؟ وما هي الجماعات او الافراد الذين يفرضون هذه الموجبات ؟ والى اي حد ينجحون في فرضها ؟ وهل نجد تضارباً وتنافراً بين أنماط الموجبات نفسها ، او بين تلك الأنماط وميول القائمين بالادوار ؟ وهل هناك عمليات من التغير فعالة ؟ واذا كان الامر كذلك فهل هناك تناسق بين سلوك الاشخاص الذين ندرسهم وبين هذه النزعات البعيدة المدى ؟ هذه الأسئلة الخاصة الدقيقة وكثير غيرها تثور في الذهن عـــلى التو . والواقع ان اي مؤرخ يكون قد استحوذ على مفهوم البناء الاجتماعي ، سيجد امثلة تنتظر التحليل عند كل خطوة : مثل الجماعات ، والافراد الذين تنتظمهم الجماعات ، والجماعات اذ تكون اجزاء من المجتمع تؤدي وظيفتها ، والمظاهر الديموجرافية للجماعات ، ومكانتها من حيث امتلاكها

للسلع والمال ، ومكانتها الحالية من حيث قدرتها في ميدان العلاقات الاقتصادية ، وتأثيرها السياسي ، ومكانتها من حيث السيطرة على وسائل العنف ، ومكانتها بالنسبة الى الأفكار واستغلال الرموز . وقد يجد المؤرخ في تحليل العمل الجماعي ، وبخاصة في الميدان السياسي ، «مقولات» لاسْوِل عامرة بالايحاء ، وخاصة في استغلال الرموز ، والسيطرة على السلع ، وعلى وسائل العنف [١٣] .

فالمؤرخ المهتم بالتغير الاجتماعي بأوسع معانيه، وبخاصة بدور الافكار ، قد تساعده طرائق معينة يمكن استخلاصها من علم الانسان وسوسيولوجية المعرفة . ثم ان التحليلات لما يقوم به افراد معينون او جماعات معينة من ادوار في توليد معرفة جديدة ونشرها ، وفي توليد عناصر ثقافية اخرى ، قد تفيد في اصلاح النقص الذي يشوب المعالجة التجريدية المستقيمة لأي فكرة يدركها التغير على مر الزمن . فالفكر يهيء وظائف للجماعات التي تحمله ، ولا بد لأي تفسير واف يتناول تاريخ فكرة ما من ان يضم شيئاً من تحليل الوظائف التي أدتها الفكرة لمختلف الجماعات . ونجد من الناحية الاخرى ان معالجة الفكرة معالجة مستقيمة تميل الى التأكيد على نشأتها اعتماداً على منطقها الداخلي ، وبالتالي الى التصغير من اهميتها في قرائن خاصة .

فاذا حللنا الوظيفة المتغيرة للفكر التي يدركها التغير في الزمان والمكان فاننا بذلك نضع التطور الفكري في مجلاه الاجتماعي ، ونستطيع به ان نحاول اظهار دور الفكر في التغير الثقافي . فكثيراً ما لاحظ المؤرخون، مثلاً ، كيف تتيح فكرة ما امكانات لتغير يصيب ثقافة ، مع ان تلك الامكانات لم يسبق لها ان لحظت او وجدت . ومن الأمثلة على هذا التطور المبكر الذي اصابه العلم الحديث ، فقد كان منبعه فكرة تقول ان الظواهر الطبيعية ليست امراً لا يقبل التنبؤ ، اي ليست امراً يمثل تخبط قوة خارقة ، بل انها تسير حسب « قوانين » يمكن اكتشافها بأعمال الفكر [١٤] . فمثل هذه الاضافة الثقافية توجد امكانات

للنمو ، فهي توسع حدود الممكن . ومن الواضح ان هـذا المفهوم لامكانات الثقافة في مختلف الاوقات يحتاج من الصقل والاختبار النقدي الى اكثر مما قد ظفر به ، الا انه ، مع هذا ، مفيد . فعند النظر الى ثقافة تبدو جامدة ، مثلاً ، او الى ثقافـة تتغير ببطء شديد ، يمكن للمؤرخ ان يبحث في العوامل — المادية والاجتماعية والثقافية — التي تحد من المدى الذي قد تبلغه الاتجاهات الاخرى من النمو . وعلى هذا فلدينا مفهوم للاختيارات او البدائل يوازن مفهوم الامكانات هـذا ، ويستند كلا المفهومين الى تصور الثقافة على انها حالة للمعرفة . **فعندما تحلل حالة المعرفة في وقت معين فقد تكشف عن حدود الممكن ، اي ان بعض الاختيارات المفترضة لم تكن اختيارات حقيقية، او ان الاختيارات المفترضة لم تكن تفي بالامكانات التي وجدت بالفعل .**

ومن المهم عند استخدام مفهومات الثقافة والبناء الاجتماعي الا يفترض المؤرخ ضمناً درجة من التجانس اكبر ممـا هو موجود بالفعل . فان معالجة الثقافة او البناء الاجتماعي كما لو كانت شيئاً موجوداً ، كما فعل بعض الكتاب حين تصوروا الحالة في شكل تجريدي ، او اعتبار الثقافة شيئاً يمكن وجوده مستقلاً ومنفصلاً عن سلوك الأفراد من اصحابه ، ان تلك المعالجـة بمثابة الوقوع في مغالطة سببها وضع الشيء المحسوس في غير موضعه . ذلك انه حتى المجتمع المتكامل تكاملاً وثيقاً ، وهو في الحقيقة مجتمع كلي ، يكشف عن درجة من التعـدد . فكل الجماعات تشترك في نقل الثقافة وتفسيرها ؛ لكن اشتراكها جزئي ، يـتم على مستويات مختلفة ، وبدرجات مختلفة من العمق . فاذا التفتت كل جماعة الى مصالحها فانها ترى لها مستقبلاً ، وتحكم على الامكانات وتقـدر حدود الممكن وتسأل : « ما الذي يجب عمله ؟ » حتى عندما تعتبر احدى الجماعات مصالحها مماثـلة لمصالح المجتمع الذي هي جزء منه فانه يحتمل ان يكون حكمها على الامكانات والاختيارات مغرقاً في الأوهام .

وان ما تراه سوف يعتمد على المكان الذي تتخذ فيه وقفتها . فقد يبقى احد الشرور الاجتماعية مثلاً دون ان يلاحظه احد او قد يقبل كأنه شيء حتمي خلال أجيال الى ان تقرر جماعة صاحبة نفوذ ، على ضوء ما جد من معرفة او تفسيرات اخرى لمصالحها ، انه شر وانه لا بد من عمل شيء لاتقائه . **فالامكانات تنشأ من ادخال معرفة جديدة ، وبخاصة معرفة الحقائق ، وما يرافقها من تجارب جديدة وافكار ادبية جديدة . الا ان قيام حركة ما لتحقيق احد الامكانات قد يتأخر امداً طويلا الى ان تسمح التغيرات في علاقات الجماعة بعمل ايجابي .**

ان احكام الجماعات بشأن ما يمكن عمله تمد المؤرخ بوثائق يستنبط منها مختلف البدائل التي تعتبرها مختلفُ قطاعات المجتمع اختيارات حقيقية ، مع انه من الممكن الا تكون هذه الاختيارات بدائل حقيقية . ومن الواجب ان نتساءل عما كان منها تقديرات واقعية للممكن وعما لم يكن كذلك . فبالرغم من ان هذه التقديرات الجماعية كانت ذاتية ، وربما غير واقعية فانها معطيات موضوعية في قرينة تاريخية ، وتمد المؤرخ بجزء من اشد شواهده نفعاً ، وبخاصة فيما يختص بالعملية التي تحرز بها الجماعات في مجتمع ما مراكز السيطرة وتحتفظ بها . فالجماعات المتنافسة تلجأ الى تلك الاجزاء من الموروث الثقافي التي تسوغ مصالحها وتؤيد حكمها على الامكانات على افضل وجه . وهذه المنافسة تدخل في السجل التاريخي مظهراً يوحي بتعدد مجال الاختيار ، اما العملية التي يتم بها التنافس والتضارب بحيث يقع الاختيار على شيء واحد فقط فانها تواجه المؤرخ بمشكلات قديمة متعددة الاسباب .

وعليه فان ما يعنى به المؤرخ من الطرائق التي تشير بها المفهومات المستخدمة في العلوم الاجتماعية الاخرى هو ايجاد تفسير صحيح لتسلسلات خاصة من الوقائع ؛ ويكوّن المؤرخ هذا التفسير بأن يربط بين التسلسل الملموس وبين ما في بناء المجتمع والثقافة من نزعات وعمليات اساسية

للتغير . ويبدأ بالحالة التاريخية المتفردة ؛ وفيما هو يعد مسرحه يقرر مشكلته . ثم يحلل بناء الحالة على مستويات مختلفة الا انها مترابطة — فيحلل القرينة المباشرة ، والجماعات ذات الصلة ، وبناء المجتمع ، والثقافة — مع تأكيد خاص على عمليات التغير وامكاناته في كل من هذه المستويات ، وكيف أثرت في السلوك الفردي وبهذا يأتي استنتاجه ، اذا نجح تحليله ، عبارةً تعميميةً عن طبيعة تسلسل الوقائع ومعناه في هذه الثقافة بعينها ، **وتفسيراً** للتسلسل على ضوء التأثيرات المسببة التي فعلت فيه . وليست هناك ضرورة لتقديم تركيب عام لكل هذا في كتاب صغير . فقد يكون البحث في موضعه اللائق به ، اذا هو تناول اي قطاع خاص من الرابطة السببية او اي مستوى خاص من مستويات التحليل .

الفصل الرابع

التغير والتاريخ

التغير والمؤرخ

المفترض الأساسي في هذا التقرير ان مشــكلة التاريخ الأساسية هي وصف النشاط الانساني على مر الزمن وتحليله . فاذا سلمنا بصحة هذا المفترض تصبح مهمة المؤرخ هي : ان يعين ما حدث ، وان يتعرف على الوقائع متسلسلة ، وان يحلل الروابط بين هذه الوقائع ، وان يكتشف كيف ولماذا حدثت على نحو ما .

ومهمة المؤرخ هذه عسيرة ضخمة — فهي اشد شمولا من اية مهمة من المهمات التي تواجه العلوم الاجتماعية غير التاريخية . وقد يتحول عنها من لم يؤتوا من الشجاعة الا قليلاً يائسين ، وهم يحتجون بأن المؤرخ قد لا يبلغ من القدرة ما يمكنه من القيام بمعالجة شاملة تمام الشمول لجميع مظاهر التجربة الانسانية التي هي مجالات اختصاص زملائــه من علماء الاجتماعيات . وسوف يذهب هؤلاء الى ان اية محاولة في هذا العصر ،

عصر الاختصاص ، لبلوغ المكانة الفكرية لما قد نسميه الرجل العـــالمي انما هي محاولة في غير محلها ، هذا ان لم تكن خاطئة . وقـــد يدعي هؤلاء حقاً بأن وصف ما في الروابط البشرية من تعقيد بالغ ، وتحليلها على مر الزمن لهو امر من قبيل السحر . فاذا تحول المؤرخون عن هذا الموقف الهروبي فقد يجدون من السهل عليهم ان يلجأوا الى مجرد تاريخ قصصي لا يساعد كثيراً ، حتى وان كان مسلياً ، في بناء مجموعة من المعارف العلمية عن السلوك الانساني .

فاذا اريد للتاريخ ان يحقق غرضه العظـــيم بوصفه دراسة علمية لا يمكن التخلي عنه لدعاة الهزيمة او القصصيين . ومن حسن الحظ ان مهمة المؤرخ الفرد ليست مريعة كالمهمة التي تواجه مجموع المؤرخين . اذ من الواضح ان المؤرخ الفرد لا يستطيع وصف التجربة الانسانية كلها وتحليلها على مر جميع الزمن . فهو لا يحتاج الى اكثر من ان يدرك ان بحثه ينبغي ان يسهم في الوصف والتحليل . ومع هذا فهو يحتاج كلما سار خطوات في عمله الى بينة ترشده عند اختيار المشكلات التي يتحراها وعند تكوين مفهومات صحيحة وأساليب تحليلية . ولا يمده التاريخ التقليدي ، فيما يتعلق بهذه الأمور كلها فيما عدا صدق الشواهد ، الا بعون قليل .

عند هذا الحد يستطيع المؤرخ ان يفيد من التفاته الى العلوم الاجتماعية الاخرى . وقد يكون اول رد فعل ينشأ لديه هو انه ليس لهذه الدراسات سوى اسمـــاء مزخرفة ، ولغـــة مبهمة تتحدث عن المسائل الـــتي اصبحت عادية بالنسبة للباحث في التاريخ ، او قـــد يتملكه اعجاب عفوي حين يتعـــلم اسماء اشياء امضى في معالجتهـــا سني اشتغاله في المهنة ، فيكون شبيهاً الى حد كبير بشخصية مسيو جوردين الذي يرد في رواية موليير « الرجل المهذب البرجوازي » **Bourgeois Gentil-homme** . فقـــد غمره الفرح عندما علم بأن حروفاً معينة كان قـــد

تعلمها منذ الصغر تعرف بحروف العلة . فاذا امكن بلوغ توازن معقول بين مثل هذين الأمرين المتطرفين فربما وجد المؤرخ ان العلوم الاجتماعية قادرة على ان تساعده بطرق كثيرة . ففي امكان تلك العلوم ان تدل المؤرخ على الموضوعات التي تنال اهتمامها ، لأن هذه الموضوعات جزء كبير من النشاط الانساني ، وكثير منها ، مثل مؤسسة الأسرة ، مما لم يقم المؤرخون بدراسته حتى اليوم . كما يمكن لتلك العلوم ان توحي بروابط بين مختلف مظاهر السلوك الانساني وبين الأحداث ؛ وان تمد المؤرخ بأساليب أنشئت لجعل الملاحظة والتحليل اكثر دقة، ويمكن الاستفادة منها الى الحد الضروري للعمل التاريخي بطريقة اسهل مما يتصور المرء لأول وهلة . وباختصار فان معرفة العلوم الاجتماعية الاخرى ستساعد المؤرخ في ان يطرح على معطياته اسئلة اكثر اتصالاً بالموضوع ، وان يتجنب تفسير النشاط الانساني بتفسيرات طائشة غاية في التبسيط ، بل خاطئة .

فالعلوم الاجتماعية ، كما رأينا تستخدم مفهومات تسمح بتنظيم المعطيات المتصلة بمظاهر السلوك الانساني الكبرى . وتساعد هذه المفهومات في وضع اوصاف منهجية للمجتمع — اي لثقافته ، ومؤسساته ، وبنائه ، وبيئته الطبيعية، وتكوينه البيولوجي ، ومراكز السلطة فيه — كما تساعد في تفسير الروابط بين أجزاء هذا المجتمع وتفاعلاته .

فاذا اتبع هذا الاجراء بالنظر الى أية لحظة من لحظات الزمن فان المجتمع يبدو في حالة توقف [1] . اما اذا اتبع بالنظر الى مرور الزمن فان المجتمع يبدو متغيراً من بعض الوجوه . وتنزع دراسات المجتمع الراكد « المتوقف » في الاكثر الى ان تكون وصفية . أما دراسات المجتمع خلال مر الزمن فلا بد وان تقوم بتوضيح عمليات التغير وأنماطه، وبدراسة القوى التي تولد التغير .

وعليه فان التغير ذو خطر كبير بالنسبة للمؤرخين لانهم يدرسون جماع النشاط الانساني على مر الزمن ، ولهذا فانهم يواجهون من التغير في معطياتهم اكثر مما يواجهه غيرهم من علماء الاجتماعيات الذين يحددون المجال الزمني لملاحظاتهم [٢] . ويعنى المؤرخون بتغيرات الثقافة والمؤسسات والبناء الاجتماعي ، ومراكز القوة ، والزعماء ، والبيئة الطبيعية ،وتركيب السكان ، والعلائق التي يمكن تعيينها بين هـذه التغيرات . ويحاولون وصف التغيرات في كل من هذه الميادين ، وتفسير الكيفية التي يؤثر بها ما يطرأ من تغيير على أحدها في الميادين الاخرى ، وتحليل الاتجاهات الجديدة لسير المجتمع . فالمؤرخون باختصار يحاولون تقدير معدل التغير وكميته ووجهته .

تصورات صائبة وأخرى خاطئة

وبينما يقترب المؤرخ من دراسة التغير ، يجـد مجموعة كبيرة من الافكار العامة عن موضوعه . فهناك ، اولا ، الحقيقة البدهية التي تقول ان المجتمع يتغير بعض الشيء باستمرار ، حتى ولو اقتصر التغير على تجديد اعضائه بسبب المواليد والوفيات . ومن هنا يمكن القول بأن التغير أصيل في المجتمع . ثم ان مشكلات التغير ، ثانياً ، سواء من حيث الحيلولة دونه او زيادته ، هي اعظم ما تعنى به البشرية . وعلى هـذا فان التغير هو هدف غالبية السياسات الخاصة والعامة — اي هـدف محاولات الانسان للتحكم فيما يحدث وتنظيمه .

وقد تجد هذه التصورات قبولا مباشراً لدى المؤرخ . اما فيما يختص بتفسير سبب التغير وكيفية حدوثه فان العالم يواجه صعوبات اكثرخطورة. ذلك انه يجد هنا نظريات كثيرة تستهويه . فاذا سبق له ان درس كتاب

ارنولـــد ج. توينبي « دراسة التـــاريخ » **A Study of History** (١٩٣٤ — ١٩٣٩) فقد يكون قد أعجب بالازدواجية التي يعتقدها المؤلف بين « التحدي والاستجابة » و « الانسحاب والعودة » او يكون قد أخذ بسحر كتاب **The Decline of the West** « انحطـــاط الغرب » (١٩٢٦ — ١٩٢٨) لازفلد اشبنجلر ، واستمالته مقارنة المؤلف للمجتمع بالجسم الحي — اي بشي يولد ، ويصبح شاباً قوياً ، ثم ينضج ، وأخيراً يموت . او يكون قد اعجب بالتحليل الماركسي فيسعى الى تفسير التغير بالدرجة الاولى على اساس الصراع بين الطبقات الاقتصادية_الاجتماعية ونظرية العمل في القيمة ، او يكون قد استمد من مونتسكيو وبكل وهنتنجتن الاعتقاد بأنه ينبغي البحث عن مصدر التغير في تعاقب الاحوال الجغرافية والمناخية . وقد يكون سبق لـــه ان تأثر بالقائلين بالتطور الاجتماعي ، مثل هربرت سبنسر [٣] وكون رأياً فحواه ان التغير يحدث بسبب الصراع الذي تكتب الحيـــاة فيه « للاصلح » من المؤسسات الاجتماعية والثقافات . او قـــد يكون استمد من احدى الفلسفات اللاهوتية الايمان بقوة خارقة تقرر ما يحدث على الارض من تغـــير .

ويمكن القول ، عموماً ، بأنه مهما تكن التفسيرات الكبرى وغيرها للتغير عامرة بالايحاء ، فلا بد من تقديرها على الاساس الذي يتطلبة التحليل التجريبي . فينبغي ، مثلا ، لتعميمات توينبي ان تفصّل لكي تصبح قضايا يمكن اختبارها ، وهـــو امر لم يفعله المؤلف . فمفهوم « التحدي والاستجابة » يعني ضمناً ان الكائنات في المجتمع تستجيب للحوافز . (وهي قضية ابتدائية جداً بالنسبة لعـــلم النفس) واكنه لا يفسر لنا الظروف التي حدثت فيها استجابات معينة لحوافز معينة . كما ان مفهوم « الانسحاب والعودة » لا يقول اكثر من ان المجتمع قد يبلغ منزلة ثقافية ، ثم يفقدها ، وبعد ذلك يبلغ مكانة جديدة عالية .

فمثل هذه العبارة الوصفية لا تعيننا على فهم اسباب بلوغ المجتمع المنزلة وفقدانه لها وفي ظل اي ظروف .

ولا يمدنا قياس اشبنجلر بأداة مفيدة للتحليل ، وذلك لان المجتمعات، بالرغم من انها مكونة من اجسام بشرية حية ، ليست هي ذاتها اجساماً حية ولا تعمل عمل الاجسام . فالمعطيات المشاهدة والمسجلة بشأن المجتمعات لا تشير الى ان التغيرات تحدث في فترات منتظمة او تتبع الانماط ذاتها التي تتبعها الحيوانات [٤] . ويبدو ان هذه الحقيقة تُخرج من دائرة النظر الجدي أيّ نظريةٍ بسيطةٍ حتمية دورية عن التغير في المجتمعات في فترات طويلة من الزمن . الا انها لا تستثني الحركات الدورية وامكان اكتشاف انتظامات عامة في خضم العوامل التي تؤثر في سلوك الانسان .

اما التفسير الماركسي الذي يقول بالتغير الناجم عن الصراع الطبقي فتعوزه الصحة بسبب تصوره المحدود للقوى المؤثرة ، وبسبب ما تنطوي عليه نظرية العمل للقيمة من مغالطة في الحقائق عندما تذهب الى ان العمل هو المصدر الأوحد للقيمة . وليس لنظريات التطور الاجتماعي المتشددة الا نفع قليل لان المعطيات المشاهدة لا تؤيد مقدمتها المنطقية الاساسية المتفائلة بخصوص بقاء الاصلح ، ولا نتيجتها التي تمثل التقدم بالخط المستقيم الصاعد ، ولانه من الواضح ان تحديدها للاصلح بأنه الباقي هو تحديد تعسفي عقيم .

والظاهر انه لا بد لاي عبارة معممة عن التغير يمكن الانتفاع بها علمياً في فهم القوى المؤثرة في المجتمع وفي فهم ما في السلوك الانساني من انتظامات — لا بد لها من ان تكون وصفاً شاملا كل الشمول للمجتمع ذاته . فان كلا المنطق والشواهد المتيسرة يشيران الى ان التغير يمكن ان يتأتى من التغيرات المتعاقبة في اي مظهر من المظاهر الكثيرة لاي مجتمع بعينه ، او من التحولات في اي من مركبات هذه المظاهر. وعليه فانه ينبغي للمؤرخ ان يعالج مهمة تفسير التغير بوقوفه موقف

الناقد من المفاهيم الفخمة والانظمة القائمة على تفسير واحد .

ولا تمدنا العلوم الاجتماعية في مقابل مثل هذه النظريات المغرقة في التعميم بتفسيرات تناسب جميع الحالات ، وانما تمدنا **بمجموعة من ادوات التحليل قصد بها ان تمكننا من معالجة دراسة التغير التاريخي** . ويستطيع المؤرخ ان يستخدم هذه الادوات دون ان يتقيد ضرورة بأي نوع معين من التفسير . فقد يفيد ، اولا ، من النظر الى المجتمع الذي يبحث فيه على انه **بناء من الروابط والتفاعلات تتميز بعمليات التغير** وتتكون بفعل عوامل كثيرة متغيرة مستقلة ، ذات طبيعة مادية واجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية . وقد يفيد ، ثانياً ، من ادراكه ان بعض هـــذه العناصر اكثر **ثباتاً ورسوخاً** من غيرها ، اذ من الواضح ان اموراً كالمناخ والجغرافيا هي اقل تعرضاً للتغيرات المفاجئة من اشكال الحكومة أو أساليب الانتاج . وقد يفيد ، ثالثاً ، من تصنيف انواع التغير التي تنشأ في داخل احد العناصر المذكورة بغض النظر عن تأثيرها في العوامل الاخرى ، كالتغير الآلي ، والتعديلات التي تَحْدُثُ في عناصر سواها استجابة للتغير الآلي بوصفه **تغيراً متكيفاً** [٥] . ويمكنه ان يفيد ، رابعاً ، من التمييز بين عوامل التغير هـــذه الاصيلة في الجسم الاجتماعي ، كالمواليد والوفيات التي يمكن تسميتها **عوامل التغير الفطرية** وبين ما قد يسمى **العوامل الخارجية** كالطقس والطوبوغرافيا [٦] .

على ان تصنيف عوامل التغير حسب مختلف انواعها لا يحل مشكلة السببية التاريخية ، لكنه يهيء لنا اطاراً ذهنياً يمكننا من معالجة المشكلة في داخله [٧] . ولنكرر ضرورة التأكيد على انه لا يمكن لسرد الاحداث سرداً سطحياً ، ولا لوصف الاحداث بتسلسلها الزمني ان يمدنا بتحليل واف للروابط السببية ، بل قد يكون في الحقيقة خادعاً للغاية . فالتسلسل الزمني ليس بدلالة اكيدة على وجود الترابط السببي . وقوام المشكلة هو تعيين الانماط المنطقية لا الزمنية فحسب . ومما له اهمية اساسية عنـــد

معالجة هذه المشكلة هو التمييز بين الاسباب **الضرورية والكافية** .

عوامل التغير : عرض عام

عندما يعرض اعضاء النقابة التاريخية تفسيرهم لواقعة معينه ،كنشوب القتال في الحرب الاهلية الامريكية ، يدركون بوجه عام انه كان هناك سبب ضروري (ولنفرض انه ضرب قلعة سمــتر) وظروف أخرى متصلة ، اذا جمعت مع السبب الضروري ، كونت الاسباب الكافية . ويعبرون عن ادراكهم هذا بمحاولة إعداد « مسرح الاحداث » او « مستندها » ثم بعزل ما يسمونه باسباب التغير « المباشرة » . وجوهر هذه الطريقة صحيح منطقياً وعملياً . على انه عند التطبيق يظهر عملياً للغاية ويفتقر الى استخدام المفهومات العامة التي تشجع المعالجة المنهجية، وتسهم في التوضيح ، وتؤكد شمول العوامل المتصلة على نحو واف . ولا ريب في ان المؤرخ هنا يستطيع ان يفيد مما كشفته العلوم الاجتماعية الاخرى .

فيمكن للمؤرخ من اطلاعه على المؤلفات في الاقتصاد وعلم الاجتماع ان يجد انه اذا حلل اسباب وقوع طائفة من التغيرات فذلك يفيده في البحث في مدى الفرص التي تسنح لافراد المجتمع الذي يدرسه كي يتخذوا قرارات بديلة ، وفي العوامل التي تقيِّد ذلك المدى . ونَنْساق من نقطة البداية هذه في الحال الى التساؤل عما اذا كانت الثقــافة ، والمؤسسات ، والروابط بين الجماعات ، وقوة الزعماء ، والبيئة الطبيعية على نحو يمكّنُ افرادَ المجتمع بقدر من الحرية النسبية ان يختاروا بين عدة قرارات بصدد السياسة الخاصة والعامة . ومن شأن هذه الطريقة مثلا ، انْ تدفع مؤرخ الفترة السابقة على الحرب الاهلية الى التساؤل عن

اتساع مجال الفرص في الولايات الجنوبية لتغيير السياسات بشأن الرق في فترة من الزمن كافية لمنع اتخاذ موقف عدائي (هذا اذا اتخذ مثل هذا الموقف) في الشمال وفي الجنوب . او قد تدفع المؤرخ الى ان يسأل : ما مدى سعة مجال الفرص في الشمال وفي الجنوب للجوء فعلا الى الحرب بعد ان تم قرار الانفصال وضرب قلعة سمتر ، والى ان يسأل : هل كان الناس آنئذ على ادراك تام لمدى ما لديهم من مختلف الوجوه الاخرى التي قد يتوجهون فيها ؟ فمن شأن هذا الاسلوب ان يوجه الالتفات الى تحري العوامل التي قيدت ، واثرت تبعاً لذلك ، في رسم السياسة ، ومدى رسوخ الانماط الثقافية والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة ، ومصادر التغير الاساسية ، ومناطق الاصطدام .

ولو كان الموضوع هو الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واوائل التاسع عشر ، فمن المحتمل ان مثل هذا التحليل لمدى الفرص التي سنحت لاستخدام الموارد الانسانية والمادية قد يؤدي الى فهم افضل لعملية معقدة للغاية . فهل كانت لدى أصحاب العمل الانجليز فرص اوسع مما لدى الفرنسيين لإدخال الآلة في الصناعة ؟ وهل كان الطلب الفعلي لسلع معينة في انجلترا يفوق الطلب في فرنسا بحيث تشجع المنتجون لاتخاذ أساليب جديدة لزيادة انتاجهم ؟ وهل كانت المواد الخام ارخص او أسهل منالا ؟ وهل كان رأس المال متوفراً للمشاريع بكميات كبيرة ؟ وهل كانت القوة العاملة اكثر قابلية لملاءمة العمليات الآلية ؟ وهل كان الذوق والاستهلاك في البلدين يستهدفان اشياء مختلفة ؟ وهل جاءت الاختراعات الحاسمة نتيجة لمزيد من التجارب المركزة والمعرفة بالأمور الآلية ، والتشديد على طلب البضائع ؟ وهل كانت الثقافة على نحو يجعل قبول الابتكارات وأنماط السلوك الجديدة أسهل في انجلترا منه في غيرها ؟ وهل كانت لدى منظم العمل الانجليزي رغبة اكبر في الربح مما لدى الفرنسي ؟ واذا كان الامر كذلك فما السبب ؟ فمن شأن

الاجابة على هذه الأسئلة وغيرها المتصلة بمدى الفرص ان تُلقي ضوءاً لا على عملية النمو الصناعي فحسب ، بل على اسباب ذلك التآلف المتميز ذاته للعوامل المساعدة في انجلترا .

توحي هذه الأمثلة الموضحة بأن مفهوم مدى فرص القرارات البديلة قد يكون اداة نافعة للغاية في دراسة التغير على مر الزمن . كما تدل على ان ذلك المدى يعتمد على ظروف ثقافية واجتماعية كثيرة ، مثل **درجة التشدد** في المجتمع الذي ندرسه . فاذا كانت ثقافة مجتمع ما ، ومؤسساته وجماعاته ، وايديولوجياته ، وزعامته ذات أنماط او بناء صلب للغاية (اي اتخذت أنماطاً تقليدية تليدة متصلبة) فان التغير يحدث ببطء اكثر وبصعوبة اكبر من حدوثه في مجتمع يتميز بقدر اكبر من المرونة . ومن شأن هذا المفهوم ان يدفع مؤرخ فترة ما قبل الحرب الأهلية الى البحث في درجة تصلب ثقافة الجنوب بصدد الرق والاقتصاد القائم عليه . فهل كان نظام الرق شديد الرسوخ هناك ؟ واذا كان الامر كذلك ففي اي المناطق وعند اي الطبقات ؟ وهل كانت هذه المناطق والطبقات تتبوأ اعظم مراكز الزعامة والسلطان ؟ وهل كانت الايديولوجية المعاكسة للرق في الشمال منسقة للغاية وبعيدة الجذور ؟ وهل كانت قوية بين الجماعات والزعماء الذين كانوا يشغلون مراكز القوة ؟ واذا كان هذا كذلك فما هذه الوظائف التي كانت تؤديها لهم ؟ واين كان اعظم قسط من المرونة بشأن الرق ، وما هي الظروف التي ولدت هذه المرونة ؟

ويمكن ان نطرح اسئلة مشابهة عن الثورة الصناعية في انجلترا في القرن الثامن عشر . اذ نجد هنا في تنظيم الصناعات الثابتة التاريخية كصناعة الأنسجة الصوفية تصلباً اكبر بكثير مما نجد في الصناعات الجديدة ذات التوسع السريع كصناعة القطن . وعلاوة على هذا فقد وجد التصلب في

المواقف والسلوك بين اولئك الذين لم يتأثروا مباشرة بادخال الآلة (كالزوجات اللواتي كن يحكن ويغزلن في اوقات فراغهن) بينما اظهر الجيل الجديد من منظمي العمل مرونة كبيرة . ومن الواضح في تاريخ الصناعة ان مثل هذا التصلب كان عاملاً مهماً في نمو الاقتصاد الامريكي [٨] . ويظهر اليوم مثل هذا التصلب في البناء الاجتماعي ، بالطبع ، عند كثير من الشعوب المعروفة بالمتخلفة [٩] .

ويتوقف بعض التصلب ، اولاً ، على **مدى موافقة نتائج التغير المقترح او عدمها لمكانة تلك القطاعات من المجتمع التي تعد صاحبة النفوذ والسلطة والقدرة ، ولمنزلة الزعماء** . وتمثل هذه العبارة تعديلاً جذرياً للاعتقاد التقليدي بأن قطاعات المجتمع المحرومة كانت هي التربة المولدة للتغير . فنادراً ما جلبت الجماعات المحرومة بنفسها التغير حتى بلغت ، أو بلغ زعماؤها ، منزلة من القدرة والسلطة . والحقيقة هي ان الجماعات ذات الامتيازات هي المسئولة عن قسط كبير من التغير ، لأن لديها الوسائل لانشاء مشاريع جديدة ومنزلتها تتيح لها التحرر الى حد ما من التقاليد . وتسهل لها مواردها الاقتصادية انشاء الابتكارات وادخالها ، بينما تسهل لها هيبتها وسلطتها اكتساب رضا الجمهور وموافقته. ففي الثورة الصناعية دخلت الأساليب الجديدة بفضل رجال بعيدي النظر في ميدان الانتاج مثل آركرايت ، وبولتون ، وكروب . وفي الحرب الاهلية الامريكية اتخذ الخطوات الحاسمة افراد من طبقات المجتمع العليا لا الدنيا .

وتتوقف درجة التصلب ، ثانياً ، على مدى وجود خوف خفي من التغير في المجتمع المقصود . وقد ينشأ هذا الخوف من عدم التأكد من النتائج النهائية للتغير ، بل حتى ان التغيرات العارضة التي تبدو غير مهمة تلقى مقاومة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بنتائجها . ولقد كان الخوف الكامن من التغير مؤثراً هاماً في مواقف المدافعين عن الرق في الجنوب قبل الحرب الأهلية . وبالعكس يمكن للمرونة ان تزداد اذا كان لدى

القطاعات المسيطرة في المجتمع ايمان راسخ في حتمية التغير ونتائجه الطيبة، او ، بعبارة اخرى ، اذا كان لديها ايمان بحتمية « التقدم » . ومثل هذا النوع من الايمان هو الذي بشر به بحماسة اصحاب مذهب التطور الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر .

ويزداد التصلب ، ثالثاً ، اذا كان لدى المجتمع ضآلة في طاقته وموارده الفائضة اللازمة لاجراء التجارب . فاذا اوقفت جميع الطاقة البشرية لمواجهة الحاجات المباشرة للبقاء ، مهما تكن اسباب حالة من هذا النوع ، فان التصلب سيزداد . وبالعكس فان القدر الكبير من الفائض يؤدي الى خلق فرص لاستخدام الوقت والطاقة والموارد بطرق أخرى . وقد وقفت الحاجة الى فائض من رأس المال المستثمر في الجنوب قبل الحرب الاهلية في طريق توسع الصناعة ، ولهذا تأخر انشاء انواع من المشاريع لا تتفق مع الرق . وساعد هذا على بقاء التصلب في الاقتصاد بوجه عام ، وفي الرق بوجه خاص ، مدة اطول . ونجد من الناحية الاخرى ان فائض المدخرات للاستثمار في انجلترا في اثناء الثورة الصناعية كان يعني امكان استخدام الوقت الذي وفرته صناعة السلع في مواجهة الحاجات اليومية وذلك للتحول الى السلع الاستهلاكية التي كان من شأنها فيما بعد ان تمد البلاد بكميات اكبر من سلع المستهلك .

والحقيقة ان الفائض وما يعود به على المجتمع هما من الاهمية بحيث يمكن ايجاد توافق مدهش بين ذروات الحضارة وذروات الرخاء الاقتصادي[١٠] . ويبدو واضحاً خلال فترات طويلة من الزمن ان الفائض الاقتصادي يجعل من الممكن ظهور اساليب لمد سيطرة الانسان على الطبيعة ، الى جانب قوانين ومؤسسات تنظم العلائق الانسانية ، وظهور المآثر الفنية والفكرية الكبرى التي تعتبرها الثقافة الغربية سمات للحضارة . فلولا الفائض لما وجد افراد المجتمع وقتاً للتأمل والتجريب او تبادل الافكار — التي هي منابع التغير — ولنزعوا الى البقاء في حالة ركود .

ويتوقف التصلب — رابعاً — والى حد ما على البيئة الطبيعية والى حد آخر على التركيب البيولوجي للسكان . فالبيئة الطبيعية من العوامل التي تؤثر في مدى إيجاد الفائض وامكان تبادل الأفكار مع أفراد المجتمعات الأخرى . اذ يبدو ان مجتمعات الصحارى ، مثلا ، قد تغيرت اقل بكثير من مجتمعات المناطق الزراعية ، وبخاصة مجتمعات أودية الأنهار الملاحية الخصبة . ويشبه هذا اثر العوامل البيولوجية التي قد تولد التصلب اذا كان الافراد ضعاف البنية او خاملين بسبب نوعية الاجسام الموروثة ، وفقر الغذاء ، او ضعف الصحة كالاقزام ، او ضحايا ذباب التسي تسي في افريقيا الغربية البرتغالية .

ان ما سبق من بحث لا ينتهي بنـــا الى ان نستنتج ان التصلب في الثقافة والبناء الاجتماعي يضع في طريق التغير عوائق لا يمكن التغلب عليها . بل على العكس ، فقد يشتمل تصلب من هذا النوع على عناصر تنزع الى تقويض وجودها ذاته . فهناك شواهد وافرة ، مثلا ، على ان ناحيـــة من نواحي التصلب ، كالطراز الفني ، تنزع الى التحقّـق تحقّـقاً كاملا : فالفنانون يستخدمون الطراز الفني زمناً طويلا ، ويصلون به الى درجة كبيرة من التهذيب ، وفي النهاية يثورون عليه بحثاً عن طراز جديد يحقق جميع طلباتهم بما فيها الشعور بالرضـــا الذي قد يستمدونه من التعبير عن انفسهم [١١] . فقد أسهم البحث المدرسي في القرون الوسطى حول المعتقدات الدينية الصحيحة في تعدد المذاهب ، وذلك أضعف الكنيسة المنظمة تنظيما شديداً في النهاية . وفي فرنساً في ظل « النظام القديم » أوجد شكلُ الحكومة الراسخُ التصلبِ فيضاً من النقد أسهم في تقويض دعائمها . فمن الواضح ان للتصلب مظاهرَ تناقضه ، ورأينا بين الامثلة السابقة ان مهاجمة التصلب كانت توجد حالةً من المرونة .

ولمرونة الثقافة ، ومدى ما تتيحه من الفرص كذلك ، اهمية اساسية

عند تحليل عوامل التغير العامة . على انه ينبغي ان يضاف الى هــذه العوامل نظرة نهائية تتصل بطبيعة التغير ومداه ومعدله . ففي اي مجتمع ، بل حتى في المجتمعات ذات البناء المعقد للغاية ، لا تعتـبر بعض الايديولوجيات والمؤسسات هامة للغاية ، وليس لما يطرأ عليها من تغيرات إلا أثر ضئيل في العناصر التي تعتبر هامة للمجتمع كي يقوم بأداء وظائفه ويكفل بقاءه . هذه طرز ألبسة النساء ، مثلا ، تتغـير في المجتمع الامريكي في القرن العشرين بسرعة كبيرة الى حد ان التغير ذاته أصبح مؤسسة . فالمنتجون والموزعون والزبائن ، كلهم ، يتوقعون التغير ، ويخططون له ويعدلون سلوكهم (اي الاختراعات وانماط الشراء) طبقاً له دون أن يصدر احتجاج عنيف من احد . واخيراً فان الذين يقاومون التغيرات التدريجية اقل من أولئك الذين يقاومون التغيرات الفجائية . فالتأمين الاتحادي للشيخوخة في الولايات المتحدة ، مثلا ، لم يلق عند إدخاله سوى مقاومة ضئيلة نسبياً ، ذلك لأن تشريعاً مشابهاً كان قد أدخل فعلا في عدد من الولايات . والحقيقة انه يمكن القول بأن أجزاء الثقافة او البناء الاجتماعي التي تعتبر غير هامة تتغير بسرعة اكبر من تغير الاجزاء التي تعتبر هامة ، وانه كلما قوي ارتباط مظهر من مظاهر الثقافة او البناء الاجتماعي بأجزاء أخرى من المجتمع ، قويت المقاومة للتغير ، وان التغير البطيء او المتطور يتم بتوتر اقل من التغير الفجائي او الثوري .

عوامل التغير البيولوجية الجثمانية

لقد أشرنا الى ان من بين عوامل التغير العامة التي تفوق غيرها من حيث الاهمية ما يأتي : (١) مدى واسع من الفرص البديلة . (٢) مرونة

أو تفكك نسبي في بناء الثقافة او التنظيم الاجتماعي (٣) الافتقار الى المقاومة بسبب طبيعة التغير المحدودة او البطيئة . ولننتقل الآن الى النظر في العوامل الخاصة التي تعمل مباشرة لاحداث التغير — هذه العوامل التي كثيراً ما نشير اليها ، ولو بشيء من التجوز ، باسم عوامل التغير « الدينامية » في المجتمع . وتوجد عوامل التغير الدينامية هذه ، أو أدوات التغير الفعالة ، في مظاهر النشاط الانساني التحليلية الاربعة القابلة للعزل ، وهي البيولوجية ، والجثمانية ؛ والاجتماعية والثقافية . والواقع ان افراد المجتمع معرضون لجميع هذه المؤثرات في وقت واحد ، ومع هذا فان التمييز بينها مفيد للتحليل .

ومعنى الحقيقة القائلة بأن الفرد جسم حي هو ان التغير قد ينجم بفعل عوامل بيولوجية لا غير . وبالرغم من ان المؤرخ لا يستطيع دراسة أنماط جينات الافراد الذين توفوا منذ زمن طويل ، فينبغي له ان يدرك ان البيولوجيين يعتقدون بأن هذه الانماط تقرر بناء الفرد ، وان ما يطرأ على هذه الانماط من تغيرات قد يؤثر في تركيب الجماعة الجثماني. وعلاوة على هذا فان قدراً معيناً من التوالد الانتخابي يحدث بين الناس نتيجة للبيئات البيولوجية والاجتماعية والثقافية والجثمانية ، الامر الذي قد يؤدي الى ظهور انواع جسدية جديدة . وشبيه بهذا امر الجسم الانساني الذي يتطلب ، ككل جسم حي ، غذاء وأوكسجينا ثم يتأثر نموه باستخدامها ونوعيتها . وهكذا فان الانواع الجثمانية قد تتغير بفعل الغذاء تغيراً عظيماً وان التغير ذاته قد يصبح مصدراً لتغيرات أخرى . وقد تخلق العوامل السابقة أنواعاً ذات نشاط مفرط تتحرق رغبة في العمل ، وتمد المجتمع في الغالب بزعماء نادرين ، او قد تؤدي الى خلق جماعة ضعيفة لا تأتي بحركة . لكن ينبغي لنا في هذا المقام أن نحذر من أنه من الصعب تعيين التغيرات في الخصائص الجثمانية ، وأصعب منه تعيين اثرها في السلوك الاجتماعي والثقافي . ثم ان الخصائص الجثمانية لأشخاص

هم افراد جماعة كبيرة ، تختلف اختلافاً هائلا بسبب التشابه والاختلاف في غذاء الافراد وصحتهم . ومن هنا نخطىء تماماً اذا نسبنا ، دون تفكير ، تشابهاً في الشخصية الاجتماعية والثقافية لجماعة لها صفات جثمانية معينة مشتركة كلون البشرة مثلا . وهذه هي مغالطة أولئك الذين نادوا بالمذهب العنصري[١٢] .

وقد يحدث التغير بفعل حركات السكان ، وذلك بحدوث تغيرات في الحجم الكلي للسكان او في الحجم النسبي للعناصر التي يتألف منها . فتجمعات السكان تتغير بفعل العلاقة بين المواليد والوفيات وبالهجرة الى المجتمع ومنه . وقد يتغير تركيب السكان ، كما سبق وأشرنا ، بتكوين أنماط جديدة من الجينات ، او بفعل الغذاء والصحة ، او بتدني سن الموت او ارتفاعها ، او بفعل تغيرات في معدل النمو . فمن المؤكد ان لهذه الحركات اثر في النظم الاجتماعية والثقافية . فمثلا ، كانت زيادة سكان الشمال قبل الحرب الاهلية الامريكية احد العوامل التي شجعت جمع رؤوس الاموال واستثمارها بشكل تسنى معه القيام بمتطلبات الزيادة في السكان . ومن المرجح ان زيادة سكـــان الجنوب عملت على زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة ، وانها أسهمت في التوتر بين المتنافسين على الموارد وبخاصة على الارض الصالحة لزراعة القطن والتبغ. ثم ان تناقص السكان ، او هبوط معدل نموهم من ناحية اخرى قـــد يؤدي الى ان تتحول الموارد التي تغذّي تجميع رأس المال ، فيذهب بعضها الى البضائع الاستهلاكية — وذلك اتجاه بدا في فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى . ثم ان التغيرات التي تطرأ على تكوين السكان بحسب السن ، تحدث تغيراً في الحاجة الى الخدمات التعليمية والاجتماعية الاخرى، والتنافس من مختلف الانواع ، وعبء العناية بالعدد الزائد من الاطفال او الشيوخ غير المنتجين ، ونسبة السكان القادرين على العمل المنتج او الخدمة العسكرية . وهكذا فان هجرة الاوروبيين من الذين كانت غالبيتهم

من ذوي الاعمار المنتجة الى الشمال قبل الحرب الاهلية الامريكية أسهم مباشرة في قوة تلك المنطقة العسكرية والانتاجية [13] .

وهناك عامل آخر هام من عوامل التغير وهو البيئة الطبيعية ، هذا بالرغم من ان اغلبية تغيراتها بطيئة . إذ يبدو انه لم يطرأ خلال الازمنة التاريخية إلا تغير طفيف على المناخ في الاقسام المعروفة من الارض . بيد ان هناك شواهد اثرية وافرة على انه حدث عند نهاية العصر الجليدي ، او قبل عشرين الف سنة حسب احد تواريخ الازمنة ، ان اصبحت مناطق السهوب والتندرا في اوروبا غابات معتدلـــة ، وان المروج في جنوب البحر الابيض المتوسط في القسم الادنى من آسيا قد تحولت الى صحارى فيها واحات واودية أنهار متناثرة . وقد أدت التغيرات المناخية في هذه المناطق من آسيا الى زراعة الحبوب وتدجين الحيوانات . وكان لهذا التغير تأثير بالغ في المجتمع ، لأن الزراعة المستقرة تتطلب علائق بشرية تختلف جذرياً عن تلك التي تميز مرحلة جمع الغـــذاء [14] . ولم تحدث بعد ذلك إلا تغيرات مناخية قليلة واسعة النطاق ؛ الا ان تعاقب سنين من الجفاف او المطر الغزير يحدث من حين لآخر . بل ان خروج الفصول عن مجراها العادي قد يؤدي الى حدوث نقص في الغـــذاء او تجمع الكثير منه بشكل يؤثر على تجمعات السكان ، وتكوينهم ، وعلى الهجرة ، والعلاقات الثقافية والاجتماعية ، او السياسات العامة الهامة [15] . فقد ادى سوء المحاصيل في فرنسا سنة ١٧٨٨ ، مثلا ، الى تنـــاقص الغذاء بحيث ان ثمن الحبوب في تموز (يوليو) من عام ١٧٨٩ ، وصل اعلى حد بلغه ابداً ، وكان من اسباب تذمر عمال المدن . وهذه العناصر المدينية امدت الحركة الثورية التي لم تكن في البداية من صنعها ، بالتأييد.

اما التغيرات الاخرى في البيئة الطبيعية ، كانتقـــال مجرى نهر ، وكَرْي ميناء من الرواسب ، او تحطيم غابة واقية بنيران الصواعق ، فهي تؤثر في الاشخاص الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على هذه الظروف

الطبيعية .

على ان غالبية ما حدث من تغيرات في البيئة الطبيعية في الأزمنة الحديثة نسبياً كان في الاكثر من عمل الناس لا من عمل الطبيعة ، وعليه فهو بالدرجة الاولى تغير طبيعي وثقافي . وعلينا هنا ان ندرك انه لا يمكن اعتبار اي نتاج للطبيعة مورداً طبيعياً الى ان يرغب الناس في استخدامه ويحصلون على وسائل استغلاله . وعليه فان الأرض الغنية ذات المستنقعات لا تصبح مورداً طبيعياً ما لم يجففها الانسان ويزرعها ، كما ان الفحم والذهب والأورانيوم لم تكن ذات اهمية الى ان بحث عنها الناس وتوفرت لديهم وسائل لاستغلالها . ويمكن للناس استهلاك منتوجات الطبيعة هذه وتغييرها . وقد جرى استغلال بعض رواسب الفحم ومناجم الذهب الى حد فقدت معه كل فائدة اجتماعية ، وقد تواجه الموارد الأخرى مع الزمن مصيراً مشابهاً [١٦] . وقد يؤدي قطع الغابات والمبالغة في استغلال الارض بالطريقة ذاتها للافتقار الى الماء ، وتفتت التربة والجدب كما حدث في انحاء من الشرق الادنى وشمال افريقية . وكان اجهاد التربة من زراعة القطن في اجزاء من الجنوب سبباً دفع اهله الى البحث عن مزيد من الارض في الغرب ، كما ان التركيز على الزراعة في الجنوب اخر استغلال موارد الفحم والحديد هناك ، وأخر ، بالمناسبة ، تكوين الصناعة الضرورية للقيام بالحرب .

وينبغي اخيراً ان ننبه الى دور البيئة الطبيعية في التغير عندما ينتقل المجتمع الى محيط جديد . ويمكننا التثبت من حدوث عدة هجرات في الماضي ، كهجرة اهل البحر حوالي ١٢٠٠ ق. م. ، وغزوات البرابرة للامبراطورية الرومانية ، وهجرة الاوروبيين الى ما وراء البحار منذ سنة ١٥٠٠ م ، والزحف غرباً في الولايات المتحدة ، فعن طريق القيام بهجرات كبرى كهذه ، تحصل الشعوب على موارد طبيعية جديدة من كل وجه ، وتنجم تغيرات اجتماعية مما يعقب الهجرة من تغيرات

في علاقات السكان بالموارد . ثم ان التجارة تجلب موارد جديدة وتؤثر في سلوك الناس . وهكذا فان التوسع غرباً في الولايات المتحدة قبل الحرب الاهلية لم يزد من حدة التنافس بين الجنوب والشمال فحسب ، بل زاد من امكانات الشمال الاقتصادية . كما ان تطور التجارة بين الجنوب وبين اوروبا انتهى بالجنوبيين الى اعتقاد خاطىء فحواه ان القطن رأس الاشياء ، وانه يمكنهم من الحصول على حاجتهم من المنتجات الصناعية حتى في زمن الحرب .

عوامل التغير الثقافية والاجتماعية

يتضح من هذا العرض المختصر لعوامل التغير البيولوجية والجثمانية ان العوامل الاجتماعية ذات الصلة بروابط الافراد والجماعات في المجتمع ، وان العوامل الثقافية ذات الصلة بما لدى المجتمع من معرفة يتعلمها الافراد وينقلونها — ان تلك العوامل جميعاً تتأثر بنتائج اي تغير وتقوم بتوجيهها وتكييفها . بل ان ما يطرأ من تغيرات على الخصائص البيولوجية للمجتمع تتأثر بالقواعد التي يحتمها الاجتماع بشأن الزواج وبما يتناقله الناس عن نواحي الضعف الجثمانية ، التي تورث وينبغي تجنبها ، مثل نزيف الدم .

فالعوامل الاجتماعية والثقافية مسئولة عن غالبية التغير في المجتمع وعن غالبية التغير السريع . ولما كانت هذه العوامل من صنع الانسان ، فانها اكثر تغيراً من العوامل البيولوجية والجثمانية ، وادعى للانقياد الى سيطرة الانسان . ويتمكن الانسان اذا استخدمها ان يخفف الى حد ما من تأثيرات القوى الطبيعية وان ينظمها . فالنزعة البيولوجية الى زيادة السكان قد تقاوم باعتبارات اقتصادية اجتماعية مثل الرغبة مثلا في تكوين الأسر

الصغيرة . بل قد تُخفف نتائج الجفاف الطويل الى ابعد حد اذا توفرت كميات كبيرة من الغذاء في مكان آخر ، وتوفرت وسائل الاتصال بالمنطقة المنكوبة ، وتوفرت سبل تغري اصحاب الغذاء الوفير بالتخلي عنه . والحق ان السيطرة التي فرضها الانسان على الطبيعة هي من سمات الحضارة او هي سمة لمباينته التوحش الحيواني .

وقد يكون الابتكار أشد المفهومات أهمية لتعيين عوامل التغير الثقافية والاجتماعية . ويصح ان تصنف الابتكارات على أساس صلتها بنواحي المجتمع التالية : (١) الثقافة (٢) المؤسسات الاجتماعية (٣) الطوائف الاجتماعية (٤) مراكز القوة (٥) العضوية . ومهما تكن ماهية الابتكار فقد يُكتشف او يكوّن داخل المجتمع (اصل ذاتي) او قد يدخل من خارج المجتمع (اصل خارجي) . بيد انه مهما يكن امر اصل ابتكار ما فان قبوله وتكييفه وانتشاره ، يعتمد على المحيط **الكلي** الذي ينشأ فيه ، اي على ما اذا كان يلائم الحالة الكلية ام لا ، وعلى درجة الملاءمة . وسيكون عظم نتائج الابتكار متوقفاً على مدى تغييره للعناصر الأساسية في المجتمع . ويمكن قياس معدل التغير بالسرعة التي يقبل بها الابتكار ، والتي يُحدث بها آثاره . وستكون وجهة التغير متوقفة على طبيعة الابتكار وآثاره .

ويحتاج كل مظهر من مظاهر الابتكار هذه الى مزيد من الايضاح . ولنبدأ اولاً بالنظر في نشوء شيء جديد[١٧] ، اي عملية الاختراع وما ينتج عنها من اختراعات . فبالرغم من ان هذه الاصطلاحات تستخدم في العادة للاشارة الى تكوين الأساليب ، فانها قابلة للتطبيق على أية ظاهرة اقتصادية اجتماعية . والاختراع ، عادة ، نتيجة الزيادة التدريجية في المعرفة التفصيلية من شتى الانواع والمصادر ، هذه الزيادة التي تجعل من الممكن الاعتراف اجتماعياً بطريقة للفكر او العمل. والعملية بطيئة في البدء ، ولكنها تقوى عندما تلوح مرحلة اكتمالها . وقد تُدفع

هذه العملية بتأثير حاجة عامة بارزة في المجتمع او بمحاولات مقصودة يقوم بها أفراد يعتقدون الحاجة الى ذلك ، او يستمدون الرضى مما يتطلبه الاختراع او الابتكار من نشاط .

ويمكن توضيح هذه النقاط بأي اختراع تقريباً من الاختراعات الآلية في القرن الثامن عشر . خذ مثلاً قضية الآلة البخارية ، نجد ان التقدم فيما يتصل بها كان بطيئاً اولاً إزاء آلة سافري ثم آلة نيوكومن بعد ذلك . وعندما أهلّ زمنُ واط جرى التقدم بسرعة وأصبح يعمل في المشكلة عدد كبير من الناس كانوا يستمدون افكارهم من مصادر مختلفة . وقوي انتشار الآلة البخارية أخيراً بما نشأ من حاجات جديدة تتطلب قوة رخيصة قابلة للنقل . ويمكن إيراد شيء مشابه عن آلة القطن . ونتائج هذين الاختراعين معروفة معرفة جيدة : فقد أمدت الآلة البخارية مجتمعنا الصناعي حتى الآن بالقوة الآلية ، وكانت سبباً في وجود المجتمع ذاته . اما آلة القطن فقد عملت على هبوط تكاليف القطن ، ومكنته من منافسة الصوف والكتان بنجاح ، وشجعت زراعة القطن في الجنوب ، وأسهمت في اتساع مؤسسة الرق وتقويتها .

ويندر ، كما أشرنا ، ان يكون الاختراع من صنع فرد ، هذا اذا حدث اطلاقاً ، بالرغم من ان بعض المؤرخين والقوانين الاحتكارية ينزعون الى تأكيد العكس . والحق ان غالبية الاختراعات الكبرى ــ سواء أكانت وسائل آلية ، وأفكاراً ، او اشكالا من التنظيم الاجتماعي ــ قد توصّل اليها اصحابها مستقلاً احدهم عن الآخر ، في وقت واحد تقريباً [18] .

يبدو مما سبق ان الاختراع من بعض جوانبه ثمرةُ اسبابٍ ثقافية اجتماعية . على انه يجب ألا يفوتنا ادراك ما هو واضح بدهي : ذلك ان هذه العوامل تؤثر في الأفراد وتعمل بواسطتهم ، وتلعب مواهب الافراد ودربتهم الخاصة دوراً كبيراً . فلا غرابة مثلاً في قيام رياضيّيْن

ذكيين مدربين ، مثل نيوتن وليبنتز ، باختراع حساب التفاضل والتكامل منفردين وفي وقت واحد تقريباً ، بيد ان الغريب هو قيام مئة من الفلاحين غير المدربين باختراعه في ذلك الوقت نفسه او في اي وقت. وتفسر القوى الثقافية الاجتماعية بالطريقة ذاتها اختراع آلة القطن . فقد كان كثير من الناس يسعون في الوقت ذاته الى اختراع آلة تفصل البذور عن القطن، لكن كان لهؤلاء كلهم علاقة ما بصناعة القطن. لكن المخترعين لم يكونوا مجرد جامعين للقطن ، بل كانوا مثل ايلي ويتني صاحب التجارب الآلية الكثيرة السابقة .

وبينما نُسمي اكتشاف شيء جديد اختراعاً ، فان العملية التي ينتفع بها الناس من هذا الاكتشاف وتتمثله ثقافتهم تعرف بالابتكار. وهكذا فقد كان اختراع خيوط النيلون في المختبر اختراعا ، لكن انتاج انسجة النيلون وبيعها يمثلان الابتكار . ولا تصبح الاختراعات ذات اهمية في عمليات التغير الاجتماعي الا عندما تبلغ مرحلة الابتكار . وهناك عامل هام في عملية الابتكار وهو **مدى الفرص السانحة لتوصيل الافكار** . فاذا حصل الابتكار نتيجة لمزيد من المعرفة بكثير من التفاصيل فلا بد ان يكون هناك تبادل واسع النطاق في الافكار المتعلقة بهذه التفصيلات وذلك كما يتم تراكمها . ويشبه هذا ما يحدث بشأن النقل عن الآخرين الذي يعتبر مصدراً كبيراً للابتكارات ؛ فلا بد من اتصالات على نطاق واسع بين اناس من مختلف الثقافات والمجتمعات قبل ان تكون فوائد الشيء الجديد ملزمة للناس بأن يتقبلوه . وعلى هذا فان الاختراعات تتولد في تلك الثقافات التي تمكن من اختزان المعرفة بالكتابة، وحيث يمكن نقلها بطرق الاتصال . وتساعد هذه الحقيقة على تفسير السبب في ان الابتكارات ظهرت بشكل رئيسي في المناطق المدينية او في المناطق المكتظة بالسكان حيث أمكن تبادل الافكار ووجود الوسائل، وهي ايضاً تفسر لما تسربت الافكار المنقولة بطريق المراكز التجارية[١٩] . ومن الأمثلة على هذا ادخال الرق في الولايات المتحدة فقد كان الرق

مؤسسة منقولة عرفها الانجليز والامريكيون من خلال اتصالاتهم بمناطق البحر الكاريبي وامريكا الجنوبية . واستخدم العبيد اول ما استخدموا في المناطق المجاورة لمراكز الشحن .

تبني الابتكارات ونشرها

حالما يجد عالم الاجتماعيات ان علة وجود الابتكار هي الاختراع او النقل ، فانه يعنى بتبني الناس له ، وتكييفه ، ونشره ، ويتساءل : هل طريقة التفكير والعمل الجديدة ملائمة للمجتمع الذي يدرسه ؟ هل بلغ بناء المجتمع الاجتماعي والثقافي من المرونة حداً يقبل معه الابتكار ؟ وهل ادخال الابتكار سيفيد الزعماء الذين يتولون مراكز السلطة ؟ وباختصار ، هل كان مدى فرص اتخاذ قرارات بديلة يسمح بالرضى عن الابتكار ؟

وقد يريد عالم الاجتماعيات من تخصيص نظرته وتحديدها فيبحث عما اذا كان الابتكار قادراً على الظفر برد فعل ايجابي من الافراد ، وعما اذا كان يعود عليهم بالخير اذا فعلوا ذلك . ونقول بوجه عام ان الابتكار الذي يشبع احد الحوافز الأساسية، كالجوع والعطش او الجنس اقرب الى القبول من ابتكار لا يشبع الا حافزاً ثانوياً اوجدته الثقافة ، كالانتساب الى ناد اجتماعي معين مثلاً . وهكذا فان فرصة قبول آلة استنباط المياه في مجتمع صحراوي اقوى من فرصة قبول فونغراف متحرك. وقد واجه الغاء الرق ، وهو مؤسسة بحد ذاته ، بعض المقاومة بسبب مخاوف اهل الجنوب عما قد يصدر من عنف عن الرقيق المعتق .

وعلاوة على هذا ، فان الابتكار الذي يساير ، او يشبه ، المؤسسات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي ، والأنماط الثقافية المقررة ، سيجد طريقاً

اسهل مما يجده ابتكار آخر لا يسايرهـــا او يشبهها . ومن الثابت ان الأفراد يتصورون بسرعة ويتذكرون بسهولة فائقة تلك الاشياء الـــتي توافقهم اشد الموافقة . ويعتمد تبني المجتمع لطريقة جديدة في التفكير والعمل ، على اشياء منها مدى انقاذهم من التوتر السائد فيه ، ومن ثم تكون الطريقة ملائمة له .

وفي اثناء التوسع الاوروبـي الى ما وراء البحار أقبل اهل الهنـــد والصين بسرعة على المنسوجات القطنية التي صنعت بالآلات في مانشستر ، لأنه لم يكن هناك الا فرق طفيف بـــين نسيج الآلة ونسيج المغزل ، ولكنهم لم يُقبلوا بسرعة على اللباس الاوروبـي او على الأفكار الدينية الاوروبية . ثم ان صناعة النسيج هي اول ما أدخل على المناطق النامية التي يجري تصنيعها لأسباب منها ان أساليب الصناعة الآلية كانت شديدة الشبه بأساليب الصناعة اليدوية . وأظهر الهندي الامريكي ولعاً زائداً بالحلى وربما كان ذلك نتيجة لفرحه الشخصي بالزينة ، وأقبل بسرعة عـــلى الأسلحة النارية الخفيفة لأنها كانت تعينه على الصيد والدفاع عن نفسه ضد الأعداء .

وينطوي تبني الابتكار ونشره على مشكلة اخرى تتصل في الأساس بأساليب الانتشار . فقد تكون احدى الثقافات قوية الى حد تفرض معه نفسها على الثقافات الاخرى كما يبدو في جزء كبير من الاستعمار الاوروبـي الثقافي خلال القرون الاربعة الماضية . فقد بلغ اقتصاد اوروبا ، وكثير من اساليبها ، وأفكارها السياسية ، والى حد ما دياناتها ، جميع نواحي الدنيا . وفرضت اوروبا كثيراً من خصائصها على الأمم الاخرى بمـــا كان لها من سطوة وقوى مادية ، وعلى تلك الأمم ان تتكيف افضل تكيف طبقاً لذلك الوضع . وعلى العكس من ذلك فان الثقافة القوية او المجتمع القوي اشد انتخابا في ما ينقله . فقد اقتبست اوروبا حاصلات مثل الكينا والتبغ والبطاطس والقطن وطرزاً ثقافية معينة من بلاد ما وراء

البحار ، ولكنها بالمقارنة نقلت القليل من ديانات تلك البلاد ، واشكال تنظيمها الاجتماعي ، او أساليبها في الانتاج . لكن يحدث خلال نقل هذه الاشياء من هنا وهناك ، وخلال عملية التكيف الثقافي الاجتماعي طبقاً للعنصر المستورد ، ان يتحول الابتكار الى شيء مختلف جداً عما كان عليه في الأصل . وهكذا فان بعض القبائل البدائية حولت النصرانية تحويلا تاماً؛ وانحطت مؤسسات الحكومة الديمقراطية، كنظام الانتخاب ، احياناً بحيث اصبحت صراعاً تستخدم فيه القوة .

وعلاوة على الانتشار الأفقي للابتكارات في ثقافة ما او ثقافات متعددة ، هناك مشكلة الانتشار العامودي . ففي كل مجتمع شيء من الطبقية القائمة على أساس من الثروة او المهنة او القوة ، وقد يجد الابتكار الذي يقبل عند طبقة ما ، وقد لا يجد ، شيئاً من القبول عند طبقة أخرى . فكثير من الاختراعات الآلية أثناء الثورة الصناعية كان من صنع العمال الفنيين ؛ ولكن اصحاب العمل الذين كانوا سيفيدون من الاختراعات ذاتها كانوا اشد عناية بها من العمال . فالانتشار في هذه الحالة كان الى اعلى ؛ لكن عندما استخدمت الآلات كان لها تأثير على الطبقات الاقتصادية الدنيا ، واحدثت تغيراً عميقاً في طرق حياتها . ولقد انبثقت الاشتراكية الماركسية في الاصل من الطبقة الوسطى ، ثم اتجهت الى اسفل بانتشارها بين تلك الطبقات التي كان من المفترض انها وجدت من اجل مصلحتها . ووجد الرق قبولا لدى اصحاب المزارع الكبيرة ، ولكن مظاهره الاقتصادية لم تنتشر انتشاراً واسعاً بين المزارعين او اصحاب العمل الصغار [٢٠] .

ولانتشار الابتكار كذلك عناصر ذات وظائف معينة ، اي انه يؤثر اولا في اولئك الذين يفتتحونه او يتوصلون اليه ، ثم فيمن يستخدمه ، وأخيراً في أولئك الذين يستخدمون نتاجه . فقد تأثر بمحاريث المزارع الآلية اولا المخترعون ومنظمو العمل والعمال الذين صنعوها . وعندما وصلت المزارع حلت محل وسائل الحراثة السابقة ، كالخيل والبغال على

ما يرجح ، وقللت تدريجياً من الحاجة الى البقر ، وصانعي السروج والحدادين . ثم لما اخذ استخدام المحاريث الآلية ينقص تكاليف انتاج القمح ، انخفض سعر القمح ، وازداد استهلاك الناس والحيوانات له ، وتحسنت احوال المستهلكين . واثر ادخال الرقيق اولا في اصحاب الرقيق وفي الرقيق شخصياً ، ثم في كميات المحاصيل ، وبخاصة القطن والتبغ ، ثم في مستهلكي المحاصيل ، وأخيراً في ذلك الجزء من المجتمع الامريكي الذي اتخذ موقفاً من مشكلة الرق . ويمكن تصنيف هذه المؤثرات على الوجه التالي : أولى ، وثانية وثالثة وهكذا .

وينشيء المجتمع احياناً فريقاً من الاشخاص يتخصصون في توسيع مدى اتخاذ القرارات البديلة بحيث انهم يصبحون اختصاصيين في الاستفادة من الابتكارات . ويعرف مثل هؤلاء الاشخاص في بيئة العمل بمنظمي العمل . وكان اولئك الذين طبقوا الاختراعات خلال الثورة الصناعية تطبيقاً عملياً تجاراً او منتجين لديهم رؤوس اموال ومواقف ذهنية ساعدتهم على المخاطرة املا في الربح . وكان اول من ادخل الرق ، بالدرجة الاولى ، تجار واصحاب سفن ، وبالدرجة الثانية ملاك ارض كانت لديهم وفرة من الوسائل والشعور بالحاجة تشجع على التأمل في نوع جديد من العمل [21] .

سرعة التغير وحجمه ووجهته

مهما يكن اصل التغير فانه يختلف سرعة وحجماً ووُجْهةً طبقاً لطبيعة الابتكار ، وطبيعة البيئة الكلية (الاجتماعية والثقافية ، والبيولوجية والطبيعية) التي يظهر فيها ، وطبقاً لمن يتزعم الابتكار ذاته . فقد ظفر الرق في الجنوب ، كما قد لاحظنا ، بزعامة بناءة قوامها اشخاص

يشغلون مناصب ذات نفوذ ، وبيئة ملائمة على العموم . وتأثرت وجهته بالدرجة الاولى باعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية ، وقامت هذه الاعتبارات بتعديله تعديلا عميقاً في مناطق معينة . اما السرعة التي قبل بها الرق فقد قررتها قوى مشابهة وضحت كل الوضوح في الصرع على مناطق الرقيق الجديدة .

أما فيما يختص بسرعة التغير فقد كون علم الاجتماع فرضيات بشأن التخلف . ومصدر مفهوم التخلف هو النزاع حول القول بأن غالبية التغيرات الثقافية ـ الاجتماعية في الثقافة الغربية احدثتها ابتكارات سابقة في الاساليب . واذ تحدث تغيرات في البناء الاقتصادي نتيجة للاساليب ، فان هذه التغيرات تؤثر في مظاهر اخرى في المجتمع والثقافة اللذين قد يتكيفان في النهاية طبقاً للتغيرات . وبين الاختراع والتكييف تفاوت ينجم عن التخلف ؛ فاختراع آلات نسج القطن شجع زراعة القطن ، فتطلبت هذه الزراعة عدداً اكبر من العمال ، الامر الذي دفع الى استخدام العبيد ؛ لكن بعض النظريات السائدة بخصوص المساواة بين الناس او القاعدة الذهبية تخلفت وراء مؤسسة الرق ، او لم تتكيف مطلقاً طبقاً له وبخاصة في الشمال .

والفرضيات حول التخلف الثقافي تحفز الفكر ، ولكن المفهوم ضيق جداً بحيث لا ينطبق انطباقاً عاماً . ذلك ان المفهوم ، حتى في حالة الاختراع ، ينزع الى التقليل من شأن القوى الثقافية ـ الاجتماعية التي تتطلب الاساليب وتجميع رأس المال الضروري لتطبيقها ، او زعامة قوية لتنظيم العمل تسبق وجود وسائل جديدة للقيام بمهمة معينة . والحق ان في الامكان ايراد امثلة كثيرة حيث تبدو الأساليب متخلفة وراء المتطلبات الثقافية ـ الاجتماعية[٢٢]. وعلاوة على هذا فان مفهوم التخلف عرضة للشك من الناحية المنطقية ، اذ لو ان التغيرات تطرأ في الوقت ذاته على مؤسستين باتجاهين متعاكسين تماماً فمن الصعب القول بأن إحداهما متخلفة

وراء الاخرى . على انه بالرغم من مثل هذه الانتقادات فقد كان المفهوم نافعاً ، لأنه نبه الى التوتر الذي ينشأ من التغير ، والى اعمال التكييف الضرورية لتخفيفه . وأدى هذا الى البحث في «التغير السلمي» — اي كيفية التنسيق بين التكيف حسب التغير في جزء من البيئة الثقافية الاجتماعية وبين التكيفات الاخرى ، وذلك للحيلولة دون ازدياد التوتر الى حد لا تنفع معه الا العلاجات العنيفة .

ولا بد في هذا الصدد من ان نلفت النظر الى ان ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة انشأت اساليبَ تقاسُ بها وتحلَّلُ المواقفُ الاجتماعيةُ وضروب التوتر الاجتماعي . وقد انتخب الدارسون بعناية عدداً من الافراد الذين ينتمون الى مختلف الجماعات ، وأُخذت اجوبتهم ، وعلى أساسها ُوضعت تقديرات للمواقف النموذجية التي يقفهـا افراد تلك الجماعات إزاء مشكلات معينة ، وقدرت الوظائف التي تؤديها هذه المواقف وعرف كيف تبررها الجماعة لنفسها ، كما عرف مدى تمسك الجماعة بها. وبالرغم من ان استخدام هذه الاساليب ما زال في دور الطفولة ولا يستطيع حتى الآن ان يخدم المؤرخين كثيراً ، فانه قد اسهم كثيراً في معرفتنا . وتستطيع هذه الأساليب ان تقيس المواقف الحالية وان تعينها، حتى ولو لم تكن قادرة على ان تتنبأ بدقة بمواقف الناس في المستقبل . وقد اثبتت هذه الأساليب الاعتقاد السابق بأن للجماعات التي يقابل بعضها بعضاً اثراً قوياً في آراء افرادها . كما أوضحت بأن الأحداث لا الدعاية هي التي تؤثر في الناس ، وأيدت مفهوم سهولة التغير في المجتمعات ذات البناء الثقافي الاجتماعي المرن . ثم ان الربط بين مواقف أصحاب الإجابات وبين منزلتهم الاقتصادية ، وثقافتهم الماضية ، ومراكزهم الاجتماعية ومدى نفوذهم ، هذا الربط يعلل لنا لماذا يفكر اناس معينون على نحو ما . ونقول باختصار : ان هذه الاساليب ادوات بحث تستطيع ان تسهل دراسات التغير وتحسنها كثيراً [٢٣] . وقد يكون للمعطيات التي

توفرت لدينا اهمية كبيرة للمؤرخين في المستقبل .

اما مقدار التغير ووجهته فيتوقفان ، كما اشرنا ، على طبيعة التغير وعلى البيئة الكاية التي يحدث فيها . وعند تحليل مقداره ووجهته تواجه عالم الاجتماع مهمة القيام بتتبع نتائجه في المرحلة الاولى والثانية ومـا يتلوهما من مراحل ، كما تواجهه قوى معقدة ليس التغير الا قوة واحدة منها . وهنا نحتاج الى معرفة اكثر تخصصاً بعلم الاجتماع ، كما نحتاج الى معطيات وفيرة والى حكم سديد . فنسأل مثلا : ماذا كان حجم مؤسسة الرق ؟ وما هو مقدار تأثيرها في الجنوب وفي سياسته نحـو الشمال ؟ وما هو الاتجاه الذي اتخذته المؤسسة — اتجهت نحو التصفية ام نحو الرسوخ ؟ وماذا كانت علاقة المؤسسة بنشوب الحرب ؟ فهذه هي بالدقة أمثلة على المشكلات المعقدة التي يواجهها المؤرخ . وهي، بالمناسبة ، المشكلات التي تولد اختلافات في الحكم عند المؤرخين . ويبدو انه لا يمكن الوصول الى معرفة علمية أعم عن السلوك الانساني في الماضي إلا بتحليل مفصل على الأسس التي أشرنا اليها .

وينبغي ان يتمكن المؤرخ عن طريق استخدامه لمفهومات علم الاجتماع وأساليبه من ان يصف التغيرات التي حدثت في الماضي ، وان يحلل القوى التي سببتها ، وان يقيس نتائجها الهامة بشكل أوفى . ويستطيع اذا درس التغير ان يعين بشيء من التساهل النتائج الاولية والثـانوية « لابتكار » ما في بيئة معينة — كما يستطيع ان يشير الى الامكانات والاحتمالات المستنتجة التي قد تنفع في تكوين السياسات العامة والخاصة . فاذا كانت السيطرة على البيئة الطبيعية والثقافية — الاجتماعية هي ما يفصل بين البشر المتحضرين والمتوحشين، فيمكن للمؤرخ بحكم معرفته للشئون الانسانية في الماضي ان يقوم بقسط كبير في تبيين الظروف والشرائط الضرورية لبلوغ مستويات ارقى من الحضارة في المستقبل .

الفصل الخامس

الأساليب النظرية والممارسة

ان تقدم الممارسة العملية على النظرية قاعدة من أقدم القواعد . إلا ان البحث في التاريخ وغيره من العلوم الاجتماعية قد بلغ الحد الذي يجعل التمييز بين الطرائق القديمة — وهي ما تزال نافعة للغاية — وبين الطرائق الجديدة التي تبشر بتوسيع نطاق المعرفة ، أمراً كبير الاهمية . وتقدم الاقسام الاولى من هذا الفصل مختلف الاقتراحات لبناء نظرية للمؤرخ في حقل المعرفة التاريخية .

اسلوب الوثائق

ان المؤرخين كثيرو الممارسة للوثائق يكنّون من الاحترام للأسلوب الوثائقي ما يحدوهم احياناً الى اعتباره الأسلوب التاريخي الوحيد . وان من يقبلون هذه النظرة قد يبدأون بحثهم — على غير ما هو الحال في

الاسلوب المتبع في العلم الاجتماعي – لا باختيار المشكلة ، بل بطائفة من الوثائق مثل مجموعة او سلسلة نشرت حديثاً ، او اوراق خاصة عرضت حديثاً امام الباحثين . وقد يبدأ طالب الدكتوراه بحثه في مثل هذه الوثائق دون ان يكون في ذهنه مفهومات خاصة او فرضيات . فيكون قصده مجرد « استكشاف ما في الوثائق » .

وقد يكون هذا الأسلوب في البحث نتيجة لاتجاه رانكه الذي بالغ في النزعة التجريبية : اي الالتفات الى « الوقائع » التي يُظن بأنها تتحدث عما فيها . وربما لم يكن هذا التقليد منطوياً على عداء للنظرية ، وإنما كان معتمداً على الاستقراء وحده ، اذ يفترض ان الانسان ينظر اولا الى الوقائع ، ثم « يكتشف » « النظرية او التعميم » . وقد قرنت المذاهبُ « العلمية » الأولى هذه الآراء باحتقار الاستنتاج من المقدمات العامة . ومهما يكن المسوغ الفلسفي لمثل هذا الموقف فان النتائج هي ذاتها فيما يختص بالأسلوب ، فالإنسان لا يبدأ بمشكلة ما ، ولا بأي مبدأ من مبادىء الاختيار المدروسة دراسة طيبة .

وتدلنا مناهج العلم الاجتماعي ومفهوماته على ان تغيراً طرأ على الأسلوب. فقد اصبح المؤرخ الذي يستخدم مفهومات العلم الاجتماعي وأساليبه لا يقيم حداً فاصلاً واضحاً بين الاستقراء والاستنتاج دون ان يولي « ما تبينه الوقائع » اي استخفاف او احتقار . فهو لا يفضل احدهما على الآخر ، كما انه لا يهتم بتقدم الاستقراء على الاستنتاج او تأخره عنه[١]. ثم انه يبدأ عادة بمجموعة من الوثائق ، بل بحالة تاريخية تنطوي على مشكلة. ومن ثم يصوغ فرضياته، ويثير الأسئلة حول هذه المشكلة . ويبدأ في هذه المرحلة ، لا قبلها ، بالبحث عن شواهد من الوثائق توحي بأجوبة عن الأسئلة المثارة .

وقد كان أسلوب العلم الاجتماعي مألوفاً نسبياً في البحث التاريخي . غير ان التعريف التاريخي لطبيعة الوثيقة تغير تدريجاً . فمثلا : اتسع

نطاق المعنى كي يضم معطيات مثل المتواليات الاحصائية . وهكذا فان المؤرخ لا يبحث ضرورة ، وهو يسعى لمعرفة « الوقائع » ، عن الوقائع البدهية التي تظهر في « وثائق » التاريخ التقليدية ، انما قد يبحث عن روابط لا يمكن تتبعها وقياسها الا بأساليب خاصة للتحليل . وتزيد مفهومات العلم الاجتماعي واساليبه من نطاق التحقيق بواسطة الوثائق ، وتمكن المؤرخ من ان يذهب الى ما وراء المعطيات الخام و « الشاهد » المباشر . ومنذ عصر رانكه والعلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً واضحاً متزايداً في المؤرخين وذلك بتشجيعهم على القيام بتحليل الوثائق التقليدية تحليلا علمياً . وقد خطا المنهج التاريخي خطوات واسعة في تقرير صحة السجلات المدونة ومعناها الأصلي . وان الطريقتين الأساسيتين — وهما تحليل الشاهد الداخلي والتحري عن الشاهد الخارجي — او مقارنة الوثائق بغيرها ، ودراسة القرينة الاجتماعية للوثيقة — من المآثر التي تأخذ مكانتها بين الأمور العلمية [٢] . فقد عرفا منذ زمن وأخضعا للاختبار الدقيق ، وأصبحا أسلوبين تجريبيين للرجوع الى الوقائع ، وأساسين بالنسبة للتحليل التراكمي .

وعندما يعالج المؤرخ عوامل عديدة في ميدان واسع او خلال فترة طويلة من الزمن ، يكاد دائماً يلجأ الى اطلاق تعميمات سريعة يصح ان تعتمد على ما قام به كثير من المؤرخين من دراسات جزئية وابحاث ، بيد انه يعتمد كذلك على ما يعرف « بالبصيرة » او « الخيال التاريخي » او « الحس التاريخي » . ومثل تلك الانطباعات التعميمية عن النزعة والسبب والنتيجة التاريخية انما هي من باب التخمين الصادر عن خبرة خاصة . وقد يكون وراءها عملية طويلة من الدرس ، ومعرفة بوثائق كثيرة ، ونضج فكري بطيء . ويضطر الخبراء في جميع فروع المعرفة الى تخمينات من هذا النوع . ويوحي العلم الاجتماعي ان اعمال البصيرة هذه ما هي الا اول مرحلة في عملية تكوين الفرضية، وانه ينبغي اختبار

الفرضية الأولية الناتجة .

ولا يستطيع مؤرخ ان يختبر جميع ومضات البصيرة . فغالباً ما يضطره قصر الوقت وتغاير المواد التاريخية وتعقيدها الى تقديم تفسيرات دون ان يختبرها . ويبقى المؤرخ حتى هذا الحد متبعاً للمأثور في الدراسات الانسانية . فبصيرته هي بصيرة الخبير بالتاريخ ، ولكنها ، مع ذلك ، تعميم انطباعي ، وهي بالنسبة للمنهجية شبيهة بتأكيدات أولئك الذين يقررون فكرة إما لأنها توحي بالإيمان او لأنها في الظاهر استدلال معقول .

ويفترض مثلنا الاعلى في الموضوعية ، افتراضاً مسبقاً ، وجوب اختبار الفرضيات . لكن لو اصر العلماء على انه لا تُقدَّم فرضية قبل ان تختبر اختباراً كاملا ، وتدعم بالوثائق ، لكان ذلك سبباً يعرقل تقدم العلم . بل ان النظريات الكبرى في العلوم الطبيعية لا تُقدَّم فحسب قبل التثبت منها ، بل انها في ذاتها لا يمكن التثبت منها اطلاقاً . على ان هذه النظريات تمكن من التنبؤ ومن استخلاص استدلالات قابلة للاختبار . وينبغي اقتراح الفرضيات اذا كانت توحي لنا بالتفسيرات ، فاذا ثبت انها تولّد آراء مثمرة فستظفر بمن يختبرها . على انه ينبغي التمييز بين الفرضية التي تعوزها الأدلة ، وبين الفرضية الاولية التي تسندها مجموعة كبيرة من المعطيات . ويمكننا وصف ابسط الفرضيات الأولية بأنها « التي تجاوز حدود المعطيات » . لكن علينا أن نذكر أنه لا بد لأي فرضية كبيرة من ان تتجاوز ما لدينا من معطيات مباشرة ، وأن التحقق الكامل من أمرها غير ممكن ابداً .

وينعكس مذهب الوثائق الذي يستخدمه المؤرخون في اقتباس او إيراد عبارات لتؤيد او تنفي النقاط المختلف عليها ، وعند عرض نظرية معينة ، كنظرية تيرنر بصدد تأثير الحد في التاريخ الامريكي [٣]، تنتخب الاستشهادات على اساس صلتها بالنظرية .وبينما تقر الصناعة التاريخية قيمة

الدراسات الجزئية عن نظرية خاصة ، فانها تقر كذلك بأن التفسير المفرد لا يفي بالحاجة من الناحية المنهجية . ومع هذا فلا يجري المؤرخون عادة على تقديم فرضيات بديلة صريحة ومقارنتها واختبارها في ضوء ما يتصل بها من المعطيات . والمفروض ان تكون قد استبعدت بالفعل مختلف الفرضيات البديلة قبل كتابة التقرير النهائي . إلا ان المؤرخ قليلا ما يقوم بايراد ما يعتبره اكتشافاً سلبياً .

فيما سبق إشارة ضمنية الى ان منهج الوثائق التقليدي لا يحول بصورة آلية دون الافتراضات غير المختبرة ، ولا يكفل لنا صحة الفرضيات الأساسية . فالوقائع « لا تتحدث عن نفسها » . ثم ان المفهومات لا « تنبثق » عن الشواهد . وليست التفسيرات العادية إلا أول خطوة في التحليل، لا آخر خطوة. وحين يستخدم المؤرخون مفهومات العلم الاجتماعي العامة ، فانها تشجع التهذيب التراكمي للتحليل وذلك باختبار التفسيرات اختباراً مكشوفاً مستمراً . وتستند نظريات العلم الاجتماعي الى قدر هائل من التحليل والتحري ؛ وعندما تطبّق على المعطيات التاريخية فانها قد تكون اكثر صحة من انطباع او افتراض قائم على « حس تاريخي » فحسب .

الاسلوب المنهجي

عندما يحتل التاريخ مكانته في العلم الاجتماعي تتكون طرق البحث طبقاً لاسلوب منهجي . وقد سبق ان ذكرنا ان المرحلة المثالية الاولى في البحث تبدأ بتعيين مشكلة ما ، اي ان الباحث يستنتج ان التفسيرات السابقة لظاهرة ما غير كافية ، او انه بقي ما يقال في الموضوع . وعلى هذا يكون تعيين المشكلة قد نشأ من معرفة بالشيء لا من قرار

عرضي لدراسة شيء ما . وقد يكون تعيينها هو المرحلة الأولية لاستخلاص استدلال استقرائي من معرفة سابقة . وليست المشكلات متساوية الأهمية . وانما قد يفيد المؤرخ من مختلف فروع العلم الاجتماعي في ان يتحرى أي المشكلات هو أساسي ، وأيها مفيد بالرغم من أهميته الثانوية ، وايها خيالي ، وايها ميتافيزيقي لا تحله المعطيات التاريخية . فتحديد المشكلة وصوغ الاسئلة او الفرضيات امران في غاية الأهمية لأنهما يحددان وجهة البحث . وتحديد المشكلة يعني تصورها ذهنياً ، وتعيين حدودها بشكل تمهيدي ونحن نسير بالعملية خطوات عندما نضع الأسئلة او الفرضيات . فاذا تم تحديد المشكلة ، وأقيم إطار مرجعي معتمد أولي او نظام ذهني متصل بالمشكلة (اي إطار يوجه التفاتنا الى انواع المعطيات اللازمة) بقصد تحسس الموضوع . ومن هذا النظام الذهني نستمد الأسئلة او الفرضيات الاسترشادية التي يمكن تجربتها من حيث انها قد تكون حلولا للمشكلة . وقد تكون هذه الأسئلة بسيطة لم تتخذ بعد شكل التعميات الأولية ، او قد تكون قضايا نظرية عامة صيغت على شكل تفسيرات تخمينية للمشكلة . وقد تكون القضايا من النوع الذي صح الاعتماد عليه الى حد كبير نتيجة لتجربته بنجاح في قرائن او حالات اخرى. ويمكن استخلاصها من نظرية نشأت من دراسة سابقة ، او استنتاجات من نظرية تكونت في ناحية اخرى من التاريخ ، او في اي علم من العلوم الاجتماعية .

ويمكن القول باختصار اننا اذا درسنا التاريخ على اساس المشكلات ، فذلك لا يمكن ان يتم دون اطار نظري ما ، او دون بعض الفرضيات الاسترشادية . لكن إذا لم ننتخب الأنظمة النظرية او الفرضيات العملية على اساس معرفة معينة فلا ضرورة لنا لاختيارها اختياراً عرضياً .

والخطوة التالية ، وهي إحكام الفرضيات ، مجرد بحث عن مبادىء جامعة موحدة او طرق لجمع المعطيات ، وتنظيمها ، ووضع أسئلة عنها.

فلا بد من إحكام الفرضيات لاستخراج تفريعاتها ووضعها بشكل يمكن معه اختبارها . ويشتمل إحكام الفرضيات على الجمع بينها وبين العوامل المعروفة الأخرى ذات الصلة بالحالة التاريخية المعينة التي ندرسها. ونستخرج التفريعات بأن نتصور النتائج المنطقية للفرضيات ، او كيف ينبغي ان تطبق فعلا في التاريخ . إذ يحدث اضطراب منهجي اذا لم تشحذ النظرية وتوضع بشكل يمكن معه اختباره بالمعطيات ؛ كما تحدث مغالطات منطقية اذا لم توضع النظرية بعناية تجعلها متناسقة في حد ذاتها . وينبغي ان تظل التحديدات ثابتة حتى اذا وصفت شيئاً على نحوٍ ما استمرت كذلك. على ان الفرضيات الاسترشادية المتعددة قد تكون غير منطقية ، اي متناقضة تناقضاً ذاتياً . إذ ينبغي ، منطقياً ، للاثباتات النظرية الصحيحة ان تكون متناسقة مع العبارات الاخرى الصحيحة . وعندما تكون جميع فرضياتنا الاسترشادية غير متناسقة بعضها مع بعض نعلم بأن لدينا **فرضيات متناقضة بديلة** ، وهو امر مستحب ، عملاً بمبدأ فحواه انه كلما ازدادت التفسيرات المقبولة التي نوليها النظر قوي احتمال عثورنا على الاقوى منها . ولا بد ان يقوم تحليل المعطيات باستبعاد التفسيرات الضعيفة. وهناك مبدأ آخر من المنطق وهو الملاءمة او المناسبة . فهل التفسيرات النظرية أساسية او حتى ملائمة للدراسة ؟ وهل تلتزم التحديد ، او هل يميل التحديد ذاته الى التفاهة ؟ وهل يمكن للتحديد ان ينتج شيئاً أقل تفاهة ؟

أما عند الممارسة الفعلية فان شحذ الفرضيات لجعلها قابلة للاختبار ليس بالأمر الواجب عمله مباشرة . ذلك ان البحث ليس عملية آلية . فالفرضيات ، كما أشار ديوي قبل وقت طويل ، لا تكون في البداية تكويناً تاماً ، ثم تختبر وأخيراً تقبل او تستبعد[4] . بل ان التحديد الأولي ، والصياغة التمهيدية للفرضيات يمدانا بمبدأ للاختيار نبدأ على أساسه بجمع المادة وتنظيمها . فالتطور التام لأي فرضية انما هو نتاج

سلسلة من الاختبارات والتعديلات . وهكذا فان الفرضية تنشأ بناء على معطيات خاصة قبل ان تتكون بشكل كامل .

ويشمل تحليل المعطيات عملية التحقق او « الاختبار بالمشاهدة » . فحالما تجمع الشواهد ، تُرتّب وتُصنف بحيث يستطيع الانســان أن يطبق مختلف الاختبارات على الفرضيات الاسترشادية . فمثلا : فرضية بيرد ، التي تذهب الى ان المصــالح الاقتصادية اثرت في القرارات السياسية ، انتهت به الى تصنيف مصالح واضعي الدستور الاقتصادية . ثم طرح أسئلة على المعطيات ليكشف الترابط بين مصالح خــاصة وقرارات سياسية خاصة . وعلى الرغم من انه يصح ان تكون استنتاجات بيرد الفعلية قد استندت الى افتراضات مسبقة وفرضيات لم يبينها بصراحة ، فان منهجه صحيح على الاقل من حيث المبدأ . ويتضح من تحليل الشواهد انه علينا إما ان نستبعد الفرضية او ان نقبلها ، او إما ان نعدل اسئلتنا ونشحذها . وبهذا نُحلل **مدى التحقق** . ونكون قــد تنبأنا بنتائج او علاقــات سببية معينة . فهــل تُثبتُ تصانيفنا للوقائع والروابط بين المعطيات صحة تأكيداتنا الفرضية بشأن بناء الحالة ، او العلاقات بـين الأحداث ، او ما في حركة ما من نزعات ؟ فالتحقق بطبيعة الحال ليس برهاناً قاطعاً . وانما هو محض ميل لإثبات الفرضية . فقد تظهر فرضيات اخرى ، ويُفصل آخر الامر في أوجــه تضاربهــا بالاستعانة بفرضيات اقوى وأكثر شمولاً تُفسّر التناقضات الظاهرة [٥] .

ويحدث في بعض الاحيان ان تنشأ آراء متضاربة حول ما اذا كانت « القوانين » الاقتصادية ، كقوانين المــدرسة الكلاسيكية بشأن العرض والطلب او صندوق الاجرة ، تُعنى عناية مباشرة بالتحقق التجريبي . والواقع انها لا تعنى بذلك . فهذه القوانين لا تشتمل على محتوى تجريبي ، وتعتبر « نظرية بحتة » . وعند ت. و. هتشسون [٦] مثال على هذا ،

وهو افتراضه بأن « الشركات تتخذ حجماً مثالياً. عندما تكون المنافسة منافسة كاملة » فعبارة كهذه هي بمثابة محاولة للتأكد من ان تعريفات المفهومات متناسق احدها مع الآخر ، ومحاولة لتوضيح العلائق بين التعريفات . وتشمل العملية منطقاً استنتاجياً لا حاجة لتكراره ، او ضرباً من التفكير الدائري يفترض الاستنتاجات من البداية في الافتراضات الأصلية التي تدخل في التعريفات . ويتمخض مثل هذه التعريفات عن قوانين « حتمية » ، ولكنها لا تخبرنا بشيء عن الحقائق الجديدة بسبب افتقارها للمحتوى التجريبي . **فالتعريفات تعسفية يتخذها الباحث لأنها تلائمه وتساعد على التناسق ، ولا يثار سؤال عن صدقها او بطلانها من الناحية التجريبية** . لكنها قد تصبح هدفاً لأسئلة مثل : أهي دقيقة ام غامضة ؟ نافعة ام غير نافعة ؟ متناسقة إم متناقضة في حد ذاتها ؟

وتستخدم التعميمات التجريبية في البحث الاقتصادي الفعلي ويختبر صدقها او بطلانها بعملية عادية تقضي بالرجوع الى الشواهد . فقانون جريشام، ومبدأ العوائد المتناقصة ، ونظرية الترابط بين الاستهلاك والدخل (الوظيفة الاستهلاكية) ليست « نظرية بحتة » ، بل هي أمثلة على التعميمات التجريبية الاستقرائية . وهي بحكم كونها كذلك تخضع للتحقق .

ويلاحظ المؤرخون من خبرتهم بالاقتصاد ان الاختلاف حول التحديدات (التعريفات) لا ينطوي بالضرورة على أسئلة تتعلق بالبحث وتتطلب تحققاً تجريبياً ، وان التحديدات القائمة على الافتراضات تمدنا بمفهومات جديدة للعلاقات المتبادلة ، ولكن ما دامت تفتقر الى المحتوى التجريبي فهي في حد ذاتها ليست « واقعاً » ولا تولد معرفة جديدة. فالتحديدات والقضايا التي تبين كيفية ترابط التحديدات لا يمكن التحقق منها تجريبياً، فهي مجرد وصف للقواعد التي تتبع عند استخدام كلمات معينة . اما التعميمات التجريبية فيمكن التحقق منها بالرجوع الى الشواهد وطبقاً لمبادىء البرهنة العلمية .

التحقق العلمي

اذا طور المؤرخون مقاييسهم النقدية ومهاراتهم المنهجيـة الضرورية للتحاليل التراكمي ، فسوف يكتسبون العادات الفـكرية التي تلازمها . فالبرهنة البسيطة بواسطة الاسلوب الوثائقي ، اي باقتباس الشواهد ، قد لا تكفي عندما نعالج اسئلة اكبر عن النظرية. وذلك لأن المناهج التحليلية ومنطق « البرهـان » العلمي لا يظفران بالانتباه دائمـاً عند تدريس الموضوعات التاريخية . وقد تبين الخلاصة الموجزة التالية قيمة اختبـار وسائل التحقق التي تكمّل أسلوب الوثائق [٧] . وقـد حدد المناطقة مختلف ابواب التحقق . ويذهب احدهم الى ان النقاط التالية هي من أهمهـا :

(١) **المشاهدة والاختبار** : — ويقضيان بالقيام بدراسة مفصلة للمعطيات المتوفرة ، وجمع المزيد منها ، او القيام بتجربة من نوع ما، والعرض من هذا كله هو ايجاد ما اذا كان الاستنتاج الذي نختبره صحيحاً ....

(٢) **الحساب الرياضي** : — عندما تعترضنا امور كمية يمكننا اجراء حساب رياضي واظهار ما اذا كانت الوقائع متناسقة او غير متناسقة مع حاصل العمليات الحسابية . وغالباً ما يؤلّف بين طريقة التحقق هـذه وبين الاختبار او المشاهدة ، وتعتبر الحسابات تفسيراً للاستنتاج اكثر دقة وتفصيلاً . وقد تمدنا هذه المعالجـات الحسابية للاستنتاج بأساس للتنبؤ تنبؤاً دقيقاً بكيفية حدوث شيء ما في الطبيعة. فاذا ما تم التحقق من التنبؤ النظري فيما بعد ، فان البرهان على الفرضية التي استمد منها يكون قاطعاً .

(٣) **التحقق الاحصائي** : — ويرتبط العد الاحصائي ارتباطاً وثيقاً بالحساب الرياضي . فعندما يتعذر امر الاختبار ، يمكن القيام بدراسة إحصائية لتبين ما اذا كان الاستنتاج يصح دائماً او عموماً . وقـد يجر

هذا اسلوب اختيار النماذج .

(٤) **التحقق بالاستبعاد** : — قد نشد أزر الفرضية باستبعاد جميع الفرضيات التي تنافسها . فالتحقق السلبي من النظريات المنافسة يصبح تحققاً ايجابياً للفرضية التي لا يمكن استبعادها . وللتأكد من هذا يمكننا عادة ان نجد شواهد اخرى تؤيد مثل تلك الفرضيات ، لكن الاستبعاد يمكن كثيراً للفرضية الباقية وهنا ايضاً ،... نتبين ان النفي هام للغاية في نمو المعرفة .

(٥) **التحقق بالتفكير الفاصل** : — وتحقق الفرضية احياناً عندما نبين انها الفرضية الوحيدة التي تتسق مع ما قد جرت معرفته في ميدان المعرفة التي تنتمي اليها المعطيات الواقعة تحت منظار البحث والاستطلاع. وقد يتخذ التفكير شكل قياس منفصل — فنقول : إما ان تكون هذه الفرضية صحيحة او ان ما نعرفه في هذا الميدان خطأ كله . لكن ما نعرفه في هذا الميدان ليس خطأ ، ولهذا فان هذه الفرضية صحيحة . فاتساق الفرضية مع المعرفة السابقة في ميدانها دليل ممتاز دائماً على صحتها. وهذا هو السبب في ان العلماء يحاولون دائماً ان يبينوا ان الفرضية التي يدافعون عنها تتفق اكثر من اي فرضية منافسة مع معارفنا .

ويجمع العلماء عند البحث الفعلي ، بطريقة ما ، بين جميع هذه الاساليب للتحقق من الفرضيات . وعلى هذا فمن الخطأ ان تعتقد انهم منفصلون عن بعضهم البعض . فالعالم يحقق استنتاجاته بأي طريقة تفيده[٨].

اساليب العلم ومنطقه

لقد تكون العلم بالتحليل التراكمي . وأصبح الباحث نتيجة لهذه العملية يستطيع ان يقبل المبادىء والصلات التي حققها من سبقه من العلماء

تحقيقاً وافياً ، وان ينتقل الى مرحلة تالية من البحث . أما هل يستطيع العلم ان يصل الى درجة هامة من التحليل التراكمي فتلك قضية اساسية . وقد كان نمو التحليل التراكمي في العلوم الطبيعية اسرع بكثير منه في العلوم الاجتماعية ، فكان نطاق التطور في هذا الاتجاه في العلوم الاجتماعية محدوداً . على ان هناك شواهد تدل على ان مختلف العمليات في الشئون الانسانية يمكن اخضاعها – وانها أخضعت فعلاً – لقسط كبير جداً من التحليل التراكمي . وقد أيدت مباحثات اللجنة مع خبراء من خارجها الانطباع بأن من اشد التطورات خطراً في العلم الاجتماعي ما تم من عمل تمهيدي لتكوين قاعدة اكثر تماسكاً للنظرية التراكمية . فمن شرائط التقدم بالتحليل التراكمي ان يُفهم منطق ذلك التحليل وأساليبه .

وبين مظاهر منطق العلم وأساليبه ستة مظاهر متصلة بوجه خاص ببحث التحليل التراكمي في العلم الاجتماعي :

١ – من الأمور الأساسية في الكشف العلمي احترام النظرية واستخدامها: ان تكوين النظريات باستخدام تأملات واسعة (نظريات) وتخمينات معينة (فرضيات اولية) ، في الوقت ذاته ، لهو اجراء ضروري مميّز لوضع التفسيرات العلمية ، إذ باستخدام النظرية يوسع العالم عالمَه الفكري . وبادخاله للفرضيات يجعل من الممكن التحري عن العلائق السببية التي تشمل عوامل ومعطيات جديدة. ويمكّن هذا الاسلوب من القيام بدراسة تراكمية للأنماط الواقعية التي لم يسبق الاعتراف بها . اما النظريات الاستقرائية الواسعة فهي نوع من التركيب التخميني ، وتتكون بالبصيرة التي تستند الى ملاحظة سابقة للتضارب الظاهري بين النظريات القائمة وبين الحقائق الجزئية المعينة . ثم توضع فيما بعد في نظرية منطقية عن طريق الاستدلال الاستقرائي الموجه نحو النظام او الترتيب المميز لترابط الظواهر . فالنظرية الاستقرائية تأمل منطقي يبدأ بمعرفة جزئية لبعض الخصوصيات ، ثم يسير الى نظرية تجريدية بشأن الكل الذي ينتظم

الجزئيات . وعليه فانها بمثابة استدلال مباشر على انه قد يمكن التأكيد بأن مشاهداتنا حول وقائع معينة ملموسة ، هي من خصائص نظام كلي من الظواهر المترابطة . وبهذا تصبح فكرة نظام ما مفهوماً او أداة تحليلية لتصنيف العلاقات بين ظواهر معينة ودراستها .

٢ ــ ان الفرضيات القابلة للاختبار وسندها من الوقائع كلاهما أمران أساسيان من اجل الحصول على استنتاجات لها ما يبررها : فالفرضيات الاختبارية دقيقة ومحدودة ، وتتنبأ بوجود علاقات معينة او حدوث وقائع معينة في ظروف خاصة . ويمكن التقليل من الاخطـــاء المنهجية بتحديد الإجراءات على اساس التطبيق ، وتكوين فرضيات يمكن اختبارها ، والاعتراف بأن المفهومات مجرد تجريدات [٩] .

٣ ــ ولما كانت النظريات العامة لا تختبر مباشرة او ككل ، فانها تتأكد جزءاً بعد جزء وبصورة غير مبـــاشرة وذلك باستخدام فرضيات استنتاجية : إذ يبدأ المرء في الطريقة الاستنتاجية بنظرية مجردة عامة ، ويتنبأ ببعض نتائجها الخاصة او يستخلصها ، ثم تُختبر هذه النتائج عن طريق مقارنتها بالمعطيات الخاصة ذات الصلة . فليس الاستنتاج وحده هو الذي يختبر ، بل يختبر ايضاً تناسق النظرية العامة الأساسية وصدقها. ولما كانت اساليب البرهان الاستنتاجي متقنة ، فان العلماء يكتشفون دائماً المزيد من الاستثناءات، وينبغي لهم ان يحددوا القوانين العامة التي توصلوا اليها بالاستدلال الاستقرائي .

٤ ــ ان غالبية الفرضيات والنظريات العلمية « فرضيات استرشادية» او تقديرات للاحتمالات ، وليست تقريرات نهائية لأمور يقينية : إن كون الفرضيـــة الاسترشادية فرضية مؤقتة لا يعني أنهـــا غير علمية . اذ الأمر على العكس ، لأن العلم لا يتقدم اطلاقاً دون قضايا نظريـــة من هذا النوع الاولي . ففي العلم يفترض الانسان أحياناً فرضيةً حتى ولو لم يكن يعتقد بها، وذلك كي يتبع نتائج الفرضية والبرهنة **على عدم**

موافقتها للوقائع المعروفة او التي يمكن معرفتها . فللعلاقة السلبية قيمة كبيرة في تقدم المعرفة كقيمة العلاقة الايجابية . وقد تبلغ الفرضية المحققة منزلة القانون التجريبي ، ولكن لا يمكن التحقق من كثير من الفرضيات تحققاً كاملا . ومع هذا يستمر استخدامها استخداماً تمهيدياً بوصفها فرضيات استرشادية ، ما لم تظفر فرضية بديلة بقبول مؤقت لأنها تفسير اكثر تناسقاً لمجموعة كبيرة من الحقائق ، ودليل اكثر فائدة للمزيد من البحث .

٥ — **يتوقف استخدام النظريات او استبعادها على النتائج التي تستخلص منها** : وهذه هي العملية التنقيحية ذات الاصلاح الذاتي ، وهي عملية أساسية بالنسبة للتحليل التراكمي .

٦ — **ان النظرية التي تتجاوز حدود المعطيات المقررة هي مصدر الخصب في التحليل العلمي التراكمي** : ان الاستقراء البحث لاكتشاف العلاقات السببية طبقاً لقواعد المنطق الكلاسيكي (اي استقراء بيكون) يمكن ان يبيّن الروابط بين الحقائق المعروفة ، ويوحي دائماً بفرضية محدودة تفسر هذه الوقائع . لكن على المرء ان يتجاوز الفرضية القائمة على المعرفة التجريبيةفحسب ، وان يفترض نظرية اوسع ، نظرية قبل تجريبية **Apriori** تتجاوز الوقائع المعروفة . فالنظرية الأوسع لا الفرضية المحدودة هي الحرية بأن تكون ميداناً خصباً للتنبؤ بظواهر جديدة لم تلاحظ سابقاً ، ولتوليد مفهومات جديدة . أما الاستقراء البيكوني في حد ذاته فلم يثبت انه خصب جداً بالنسبة للعلوم الطبيعية . مثلا ، كانت القوانين الأساسية للكيمياء قوانين تجريبية قائمة على انتظامات او نسب معروفة حدثت في تجمعات العناصر . وعندما تجاوز العلماء هذا بافتراضهم وجود خصائص معينة في أبنية ذرية معينة ،استنتج الكيمائيون او تنبأوا بضروب جديدة من السلوك والتفاعل ، واختبروا تنبؤاتهم النظرية بدراسة تجريبية للمعطيات المتصلة بالصياغات الجديدة .

ولهذه الاعتبارات اهمية أساسية للمؤرخين اذا هم ارادوا ان يحفزوا تقدم البحث التراكمي .

التحليل التراكمي

ترى اللجنة ان دفع عملية التحليل التراكمي هدف من اهم الأهداف التي ينبغي تحقيقها باستخدام اساليب العلم الاجتماعي في التاريخ . وبقدر ما يستطيع البحث التاريخي ان ينجح في استخدام الأسلوب العلمي ، فان النتائج ستكون تراكمية . ولقد افترض اهل الثقافة الغربية منذ القرن السادس عشر ان الانسان يجمع المعرفة . على ان المختصين بالبحث العلمي لم يزالوا منذ زمن طويل يصرون على التفريق بين نمو المعرفة نمواً متقطعاً بزيادتها ، وبين نمو المعرفة بصورة اكثر استمراراً بالتحليل التراكمي . وكان كثير من الكتابات التاريخية الكلاسيكية ، وعدد من الروائع الأدبية والفلسفية امثلة رائعة من الفن لا تجارى . لكن حيثما حال الافتقار الى مقاييس نظرية دون تقرير الوثوق بالاختبار ، تحتم الا يكون هناك سوى زيادة جزئية متقطعة للمعرفة . والحق ان النسيان كان يطوي الاكتشافات ، ثم كانت تعود فتظهر او تكتشف ثانية من جديد . وكان يحدث ان « يتأثر » الكتاب في ميادين تهيمن عليها الطرق التأملية بمن سبقهم ، غير ان كل مؤلف كان يبدأ من جديد معتمداً على النظريات والمفهومات السابقة اعتماداً اقل من اعتماده على جو غامض من الرأي وعلى وجهة نظر شخصية .

ولقد أشرنا فيما سبق الى مستلزمات البحث التراكمي . فينبغي ان تكون اكتشافاتنا عن مشكلة معينة موثوقاً بها الى حد يجعلها جديرة بالقبول

بصفتها اساساً استرشادياً لمزيد من البحث . لكن ليست كل النظريات والتفسيرات التي « تظفر بالقبول » جديرة به . إذ يحدث احيـاناً ان يظفر بالقبول الخطأ التراكمي ، او الاشاعة او الثرثرة او الفضيحة ، لكن البحث التراكمي العلمي يتطلب ألا تكون قاعدة القبول العام تعسفية. فاذا قام (س) بإجراء تجربة ، وتوصل الى استنتاجات معينة لا يسلم بها (ص) ، فليس على الثاني (ص) إلا ان يعيد التجربة ليرى ما اذا كان يصل الى الاستنتاجات ذاتها . وشبيه بهذا ما يحدث في العلم الاجتماعي ؛ فمقياس القبول في هذا العلم ليس شهرة الباحث السابق ، وانما هو ما اذا كان عالم آخر سيحصل على نفس النتائج لو واجهته الشواهد ذاتها واتبع قواعد المنطق ذاتها . ولا يُخل بهذا المبدأ ان لا يقف العالم الاجتماعي في تحليله عند نفس الشواهد ، بل يتعداها الى مجموعة اكبر منها تشمل عدداً اكبر من الحالات ، ويصل من ثمـة الى تفسير أعم يعدّل استنتاجات من سبقه من الباحثين . ومثل هـذا الضبط المزدوج للنتائج هو من قبيل التمثيل على التحليل التراكمي وطابعـه التنقيحي والانضباطي . وتهيء المقاييس النقدية التي وضعها المؤرخون وسائل يقررون بها متى يقبلون الاستكشافات السابقة ، وبهذا « يواصلون عمل سابقيهم ويتقدمون به » . وعلى اساس مثل هذه المقاييس النقدية تحدث هتشسون عن « الاتفاق الثابت العلماني الذي يتم على دفعات » وعن « نمو المعرفة التراكمي الدولي غير الشخصي الذي يشبه نمو شُعب الحواجز المرجانية»[10].

ولقد تكونت النظرية القوية بشكل تراكمي خلال الدراسة التاريخيـة لمشكلات كثيرة . وتبدو الحصيلة التراكمية عندما يتحول المؤرخون من الشيء الفريد او المفرد الى تحليل الأبنية (**Structures**) والعمليات . والواقع ان هناك كثيراً من النظريات الاسترشادية بصـدد التفسيرات التاريخية للعلائق والعمليات المستمدة المنتظمة . ففرضية تيرنر عن الحـد الامريكي أوحت بمجموعة كبيرة من التآليف القيمـة . وأدى كذلك

مفهوم الثورة الصناعية الى وضع مجموعة من الفرضيات الاسترشادية ، وكثيراً ما توضع الآن افتراضات عامة بشأن طبيعة الثورة الصناعية وأثرها في التاريخ .

ولقد أخذ المؤرخون بأساليب من شأنهـا ان تؤدي الى الاستكشاف التراكمي . وهم لا يتصورون عادة انهم يبدأون من جديد فيما يختص بالمفهومات وبالنظرية . بل جرت العادة ان يطلعوا على ما كتب بصدد المشكلة المراد بحثها ، وان يدرسوا نظريات اسلافهم من الباحثين . ومن المؤكد ان المؤرخين يعترضون على « المبالغـة في الأخذ بالافتراضات المسبقة » ، ويخشى البعض منهم ان يكون « نظرياً » . ولكنا نقول لا بد حتماً من وجود نظريات صالحة وباطلة على السواء ، ثم ان الكثير مما يعتبر نظريات تاريخية ساذج تعسفي غير منهجي . فمن اعترض على ما هو من هذا القبيل فلاعتراضه ما يسوغه . غير انـه ينبغي لأولئك الذين يعترضون على النظرية من حيث هي ان يحملوا العبء فيوضحوا لنا كيف يمكن للقضايا التاريخية ان تبلغ منزلة الحقيقة البرهانية دون النظرية. ليست النظرية باطلة ضرورة لأنها افتراضية وأولية ولأنها لا تقبل البرهان القاطع بالإثبات او النفي .

وقد يكون السبب في بعض التردد في القيـام بالمعالجـة « النظرية » راجعاً الى تأثير المرانة في الدراسات العليا . ذلك ان منطق العلم وأساليبه بوجه عام لا تعتبر ذات صلة بالبحث التاريخي. وغالباً ما تبقى الانطباعات عن الاسلوب الاستقرائي والاستنتاجي مشعثة في اذهان الطلبة . على انه اذا كانت فكرة استقراء « القوانين » لا تجد إلا قليلا من الاستحسان عند اصحاب مهنة التاريخ ، فهناك اعتقاد عام بصحة المبادىء التاريخية ضيقة النطاق . فاذا بدت فكرة استقراء القوانين او النظرية الكاملة بعيدة الطموح ، فان فكرة انشاء تركيب نظري لا تبدو كذلك . وقد تصادف هنا صعوبة متعلقة بالمعاني (السمانتيات) . فالمؤرخون ، دون تمييز ،

يضعون تفسيرات تخمينية وتركيبات تفسيرية تشتمل على مفهومات بصدد الخصائص العامة للحركة ، والبناء ، او — العملية في التاريخ . ومثل هذه التركيبات المؤقتة تكون نظرية ، بل نظرية معقـــدة ، مستمدة استقرائياً من معرفة بعض الاجزاء ، ومعدة للتعويض عن افتقارنا لمعرفة عامة مقبولة عن الكل . فلا بد للتركيب النظري المؤقت من ان يضبط ويراجع باستخلاص استنتاجات خاصة وتطبيقها بصورة فرضيات اختبارية. فالتركيب ذاته نظرية ، ويعمل المؤرخون على تهذيبه استقرائياً واستنتاجياً.

والبحث التراكمي لا يلائم جميع ضروب النشاط الفكري . ومن المؤكد ان المؤلفات الكبرى الـتي وضعها مدرسيو العصور الوسطى واللاهوتيون المحدثون تكشف عن تهذيب وتعديل متواصلين . وربمـــا استطعنا ان نسمي هذه العملية تراكمية . إلا ان التمييز بين « الحقيقة الفكرية » و « الحقيقة الاختبارية » أمر قد قرر منذ عهد بعيد. فالأساس في تحايل تراكمي من نوع ما قام به مدرسيو القرون الوسطى واللاهوتيون المحدثون هو شرح نظام منطقي . وليس هـــذا هو ما نعنيه بالبحث التراكمي . ويصعب علينا ، مثلاً ، إطـــلاق مصطلح « البحث التراكمي » على اللف والدوران المعقد في العقيدة الماركسية . فمن أهم الأمور بالنسبة للجدل الماركسي ان تكون كل قضية تعلن صحتها متسقة منطقياً مع كلمات واضع المذهب ؛ أما كونها صحيحة او غير صحيحة من الناحية الاختبارية فهو امر ثانوي . ونجـــد كذلك ان استخـلاص الاستدلالات من النظريات الفاسفية في التاريخ التي توضع بقصد الوصول الى « قوانين حتمية » عن التغير ، ليس بحثاً تراكمياً بالرغم من المنطق البالغ الدقة الذي يجعلها متناسقة داخلياً . فالمفهومات التجريدية الكبرى للعملية التاريخية ، كمفهوم هيجل الذي فرض على التاريخ من خارج ميدان المعرفة التجريبية ، لم يظفر ابداً بالدخول في ذلك الميدان التجريبي. ولا يكون البحث التراكمي ممكناً الا عندما يصبح اختبار كـل خطوة

الى الامام بالمشاهدة والتجربة امراً مستطاعاً . وعلينا ان نميز تمييزاً قاطعاً بين تلك القضايا التي يمكن البرهنة على بطلانها والقضايا التي لا يمكن البرهنة على بطلانها ، اي بين ، تلك التي يمكن اختبارها بالتجربة وتلك التي لا يمكن اختبارها .

ثم ان التحليل التراكمي لا يميز ولا ينبغي له ان يميز جميع الميادين التي تهم المؤرخ .فليس من الضروري لتقدم التحليل التراكمي ان يقتصر اهتمام جميع الباحثين على ما هو علمي فحسب كما انه ينبغي الا يفكر جميع المؤرخين تفكيراً متشابهاً ولا ان يشعروا بأنهم مضطرون لمعالجة التاريخ كعلم اجتماعي . وانما يصح ان يميلوا الى اعتباره ضرباً من المعرفة بالشيء المفرد المتميز الملموس ، او قد يعتبرونه صورة ادبية جمالية تعيد بالوصف الى الماضي الحياة والبهجة والزخرف او المأساة . او قد يعنون بالاحكام الادبية عن النزعة التاريخية . فهذه كلها نواحي اهتمام انسانية تخدم اغراضاً اجتماعية هامة .

واذا حدث ان ميز التحليل التراكمي البحث التاريخي ، فلن يكون ذلك نتيجة لاستكشافات اية لجنة . ويمكن لفريق من الباحثين لديهم المال الكافي ان يرتقوا بتحليل مشكلات معينة تحليلاً تراكمياً . وفيما عدا هذا فلا بد من ان ينبثق التحليل التراكمي خلال تطوره في الميدان التاريخي من إرادات المؤرخين وطاقاتهم وعقولهم من حيث هم جماعة تضم افراد مهنة واحدة. وتقع المسئولية المباشرة في البرهنة على الامكانات التراكمية ، اذا شئنا التعبير بهذه الصورة ، على اصحاب المزاج والدربة من المؤرخين . لكن المسئولية تقع في النهاية على جميع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية . اذ يتطلب الاستكشاف التراكمي جهود الكثيرين ممن يبنون على عمل اسلافهم ويهيئون صرحاً تحليلياً يتقدم منه خلفاؤهم بأسلوب تراكمي الى مرحلة أرقى من المعرفة والأساليب الأساسيين .

الموضوعية واليقين والقيم

ان تحليل القيم والافكار الفلسفية الاخرى لا يواجهنا بمشكلات خاصة. إلا ان احكام القيمة التي يضعها المؤرخون ، من الناحية الأخرى ، تثير أسئلة بشأن الموضوعية واليقين ووظائف البحث التاريخي .

وقد يكون الجدل حول العوامل الذاتية في التفسير التاريخي قد أصبح الآن شيئاً من الماضي ، إلا انه احدث شيئاً من الفوضى . فقد عاد العلماء في العصر الحاضر فتبينوا النسبية الثقافية مما حدا بعضهم الى الحث على الغاء القيم ؛ وحدا آخرين الى ان ينظروا للتاريخ بوصفه « عملا دينياً » . وذهب اهل المذهب الاول الى ان القيم تنطوي على عدم اليقين وانه لا يمكن الوصول الى اليقين الا بالموضوعية . ورفض اهل المذهب الثاني ان ينكروا على المؤرخين دورهم المتواضع في المحافظة على القيم الثقافية ، ولكنهم ، في الوقت ذاته ، يئسوا من بلوغ اليقين الذي ينسب الى العلوم الطبيعية . وكانت المأثرة البنائية لهذا الجدل هو التأكيد على اهمية معرفة الذات النقدية ، واستبعاد الافتراض بأن مجرد وصف الأحداث الخاصة هو « التاريخ كما حدث فعلا » . واليوم لا احد يعتقد انه يمكن استعادة التاريخ الماضي بكليته ، وقليلون جداً هم الذين يعتقدون بأن « الوقائع تتحدث عن نفسها » .

واذا وجدت مجموعة من الفرضيات المترابطة فهي افضلُ مانع من التحيز اللاشعوري ، على عكس ما يؤكده غالباً اناس من خارج الميادين العلمية . ولقد اوضح علماء النفس بطرق كثيرة ضرورة نقاط الاستناد المعتمدة لتجنب تأثير التحيز . وهم يطلبون في احدى تجاربهم من الشخص ان ينظر من خلال ثقب في صندوق اسود معلق به شيء مضيء كرأس الدبوس ، لكنه لا ينير ما يحيط به . وعندما يسأل هذا الشخص

عن الوجهة التي يتحرك بها الضوء ، فانه يعين وجهة تكاد لا تتغير ، مع ان الضوء في الواقع ثابتٌ في موضعه ، وليس لإدراك الشخص للحركة من مصدر سوى الايحاء . لكن لو ان خيطاً رفيعاً من الضوء وضع قرب قاع الصندوق ، اي قرب قاعدة استنادية معتمدة ، فلن ينخدع احد بحركته . وبالطريقة ذاتها نجد ان المجموعة الاولية من المقولات والروابط الفرضية تصبح حائلا تنعكس عليه طبيعة المعطيات الجديدة . فاذا كانت المعطيات غير ملائمة ، او تتحرك في اتجاه غير منتظر ، فسينكشف الأمر في الحال . وبدون مثل هذا النظام الصريح يحتمل ان تنتخب المعطيات لاشعورياً ، او ان تبوّب على اساس من الافتراضات الضمنية او الخفية التي لا تخضع لأية عمليـة شعورية من التحليل والتنقيح .

ولا حاجة للتسوية بين الموضوعية وبين اليقين وكمال المعرفة . فالعلم لا يقوم على اليقين التـام ، والعلماء لا يخلطون بين الموضوعية وكمال المعرفة . وللعالم ، علاوة على هذا ، ان يكون موضوعياً تماماً او متحمساً كما يشاء في تطلعه الى استكشاف شواهد تبرهن على نظرية معينـة او تنقضها [١١] . فالموضوعية تتطلب منا ان نكون على استعداد لأن نستبعد ، على اساس الشواهد ، أحب الفرضيات لدينا . وعليه ينبغي على الانسان ان يميز العنصر الذاتي في البحث الموضوعي ليحول دون تشويه الموضوع بتحيزه . على ان التشويه لا ينتج ضرورةً حتى ولو اثرت القيمُ في اختيارنا للفرضيات وانتخابنا للمعطيات .

ومن الأمور الأساسية لمبادىء الاختيار مفهوم يسميه وايتهد **مفهوم الأهمية** . فالمشكلة التي نختارها ، والفرضية التي ستختبر ، والمعطيات ، والتعميم ــ هذه كلها تتكيف بمفهومٍ للأهمية . فمثل هذا المفهوم يتصل بالدوافع الذاتية ، والافكار الذاتية بصدد ما هو مرغوب فيـه ، لكنه ليس ارتباطاً بالقيم دون الشواهد . إذ لا بد للتعميمات المكونة من ان

تخضع لاختبارات تثبت صلتها بالشواهد وتناسقها معها . وهناك ايضاً قواعد منطقية كالهوية وعدم التناقض . وهناك شرط اضافي صعب يقضي بأن يكون اختيار الوقائع اختياراً تمثيلياً ، وهو مشكلة تقوم على النظرية والممارسة لا بد للمؤرخين من ان يولوها مزيداً من العناية [١٢] . وهذه كلها احوال للموضوعية . وبالتعبير المنطقي يمكن اجراء الاختيار من قائمة تتضمن العبارات المشتملة على وقائع صحيحة دون اخلال جسيم بالشواهد . فاذا كانت العبارات بصدد الوقائع صحيحة ، جاز الاختيار. فان « أي جزء من التركيب الصحيح يظل صحيحاً » . وهكذا فبالرغم من ان مجموعتين مختلفتين ومختارتين من طائفة واحدة من الوقائع تبدوان مختلفتين في الظاهر (اي تختلفان من حيث محور الاهتمام) فلا بد وان تكونا متفقتين منطقياً [١٣]. ومن المؤكد ان معرفة مظاهر معينة للظاهرة لا يعوض عن معرفة المظاهر الاخرى . كما ان الجزء من التركيب الصحيح، وان كان صحيحاً ، ليس هو بالتركيب كله .

وليس في اي تفسير من التفاسير الاقتصادية شيء غير مشروع من حيث المبدأ ، إذ لم يقدّم بوصفه نظرية" خاصة" في الدوافع الانسانية ، وتعليلا شاملا كل الشمول لكيفية التغير واسبابه . وليس الانسان مضطراً في سبيل الموضوعية ان يقدم كل المعرفة الممكنة عن جميع المظاهر في كل دراسة. ولا ينطوي التحديد في العلوم الاجتماعية والطبيعية على خطأ اصيل .

فليس المقياس ، اذا ، هو الكمال او اليقين ، بل هو تقرير الوقائع والتوافق مع القضايا المعروفة الاخرى . ويستطيع الانسان ان يفترض درجة اعلى من الاحتمال او الوثوق لا عندما يكون للأقوال سند تجريبي فحسب ، بل وعندما تتفق مع نظرية معتمدة في التاريخ والعلم الاجتماعي [١٤] . او ، كما يقول والش ، فان البيّنة النهائية للحقيقة في التاريخ ، وفي المعرفة الحقيقية كلها ، هي « التناسق الداخلي بين

المعتقدات التي نبنيها على ذلك الأساس » [١٥] وهذا الأمر مضمر في منطق الأسلوب العلمي ، وقد اتضح تاريخياً من عملية التحليل التراكمي في مختلف الميادين . كما انه يمثل النظريات الحالية في المعرفة . فالتناسق الاساسي للحقائق والنظريات المقررة هو افضل محك للمعرفة العلمية الموضوعية في اي ميدان . وبهذا نكون قد عرضنا نظرية في المعرفة التاريخية ، ولكنها لا تضع في متناولنا حلا سهلا لمشكلة « وزن الشواهد » في الشهادات المتضاربة ، والدوافع المختلطة ، والمؤثرات في الشخصية ، او التغيرات في السجلات القديمة ؛ او المجموعات المذهلة من الوثائق الحديثة .

اما هل ينبغي للمؤرخين ان يطلقوا احكام قيمة فتلك مسألة ذات وجوه كثيرة . والواقع انهم يقومون بذلك . ذلك اننا لا نستطيع ان نبحث حتى في « معنى التاريخ » ، او كما يقال عادة في « اهمية » ما وقع ، دون ان نأخذ في صراحة — متفاوتة قلة وكثرة — ببعض الافكار عن القيمة . بل ان ابسط الاصطلاحات في مفردات المؤرخ لها دلالات قيمية : ومن هذه المصطلحات : الحضارة ، والقيام ، والسقوط ، والانحطاط ، والاستقرار ، والتقدم ، والاعتداء ، والدفاع ، والقسوة ، والشهامة . فمن الصعب ان نسبغ اي معنى على الانساني او غير الانساني ، والمتنور وغير المتنور دون استعمال كلمات تنطوي على قيم . وليس هدف طرق العلم الاجتماعي في البحث التاريخي هو مجرد المعرفة العلمية عن العمليات التاريخية (التي تشمل الكيفية والسبب) . بل انه يشمل كذلك فهم وجهة تلك العمليات ومعناها بالنسبة للقيم . فالعلماء الاجتماعيون لا يتجنبون الاحكام والتقويمات . على انهم يصرون على وجوب تقرير أسس مثل هذه الاحكام بصراحة ، وعلى التفريق بين اصطلاح « يجب » عند المؤرخ وبين اصطلاح « يكون » في التاريخ .

ان ردود الفعل التي اثارتها النشرة رقم ٥٤ دلت على إدراك متزايد

لطبيعة احكام القيمة ووظيفتها . ولقد اشار احـد المعلقين الى خصب الفرضيات التخمينية غير القابلة للاختبار ، والى ان المؤرخين تمكنوا بواسطة مثل هذه « النظريات التي لا سند لها » من اكتشاف وقائع وعلائق جديدة . وعلاوة على هذا فقد شك فيما اذا كانت الفرضية عند تطبيقها تطبيقاً حيادياً لا تشوبه ايةُ عاطفة « تستطيع ان تولّد تلك البصيرةَ الكاملةَ التي تستطيع توليدها عندما تكون اعتقاداً راسخاً في ذهن اصيل » [١٦] . وختم معلق آخر كلامه بقوله ان الحماسة المبكرة لجعل التاريخ « علمياً » قد رفعت من شأن « الواقعة » وصغّرت شأن القيم والمفهومات . فكانت المشكلة اذن ، هي تحديد معالم المفهومات والافتراضات المسبقة ، ووضعها في متناول الجميع ، وتسهيل مناقشة الفرضيات المتضاربة مناقشة عقلانية . الا ان القيم لا يمكن نبذها . وبقدر ما يصدر المؤرخون احكامهم بناءً على القيمة ، فان عليهم ان يضعوا القيم بصورة علنية في منزلة افتراضية [١٧] .

ويمكن وضع السؤال على نحو آخر وهو : ما هي وظيفة المؤرخين كنقلة للثقافة ، وما هو دورهم في المجتمع ؟ يمكننا ان نقول شيئاً موضوعياً عن وظيفة المؤرخين . ان الذاكرة والكتابة قد أمدتا المؤرخ بوسيلة « توصله الى الماضي » واصبحت هذه القدرة على استيعاب العلم المنقول اساساً لوظيفة التاريخ في المجتمع والثقافة . واسهم المؤرخون بعض الشي في تذكر الماضي ، بل ساعدوا على تغيير او « تنقيح » ذلك التذكر او الفهم . وكان لتذكرنا بدوره تأثيرٌ في المعايير والقيم ، سواء تعمد المؤرخون او لم يتعمدوا ادخال قيم كهذه في كتاباتهم . ونحتاج الى مزيد من العمق في تحليل الوظيفة التاريخية للتاريخ والمؤرخين قبل ان نتمكن من وضع نظرية تجريبية .

ان الضمانة لصحة الاحكام ليست مما يترتب على العبارات التاريخية سواء اكانت عباراتٍ فلسفيةً ام متعلقةً بالقيمة . ونكاد لا ندهش عندما

تجد ان الاصناف الاربعة التي وضعها والش « للاختلاف بين المؤرخين هي مقولات خلقية » [18] . فما لم نتجاوز « البدايات » الحالية لعلم الطبيعة الانسانية كما يشير والش ضمنياً ، فسوف يبقى التاريخ محدوداً للغاية في تحليله التراكمي للعدل او المعنى الذي تنطوي عليه العملية التاريخية . على اننا نعتقد شأن غيرنا بأن القيم قد تبلغ في النهاية منزلة تجريبية اكبر [19] .

ولما كان المؤرخون في الحقيقة يضعون احكاماً ، فقد اصبحت المقاييس النقدية امراً واجباً . ذلك ان التأمل بلا ضابط في معنى التاريخ معرض للنقد باعتباره شيئاً من قبيل الاماني او ما هو أسوأ ؛ اما التأمل في حد ذاته فينبغي ان يُحكم عليه بنتائجه . والمجتمع المنفتح الذي يحترم الموضوعية لا يرحب بالاحكام او الافتراضات الميتافيزيقية التي تلبس ثوباً عقائدياً ؛ كما ان المجتمع المتعدد لا ينظر بعين العطف على المفهوم التاريخي حين يكون موحداً جامعاً . فينبغي لأي حكم واسع او مفهوم شامل للتاريخ ان يستند الى اساس صريح يخضع لمنطق الاتصال والتناسق. فنادراً ما يضطلع المؤرخون بالدور العظيم الذي يقوم به فلاسفة التاريخ، كما انهم بحكم مهنتهم لا يتدربون على الاضطلاع به ، لكن قد يشمل إعدادُهم بعض المرانة في تحليل القيم ، والمعاني والمنطق الاولي .

ويُسهم المؤرخون إسهاماً موضوعياً في المعرفة عندما يفسرون القيم ووظائفها تفسيراً تجريبياً . ويرى هوك انه حيثما وجد اتفاق عام على القيمة فاننا « نستطيع ان نتحدث عن تقدم موضوعي يمكن التحقق منه » . ومثاله على ذلك هو اعتبار القضاء على المرض عملاً خيراً [20] . ولقد جرى اعتبار الصحة والسلامة وسد الجوع قيماً حديثة عامة . اما فيما يختص بالقضاء على المرض فيمكن للمؤرخ ان يجد قبوله كقيمة مرتبطاً بادخال علم الطب . وقد يدرس العلم ، كما يرى وادنجتون ، بوصفه منشئاً لقيم جديدة [21] . ويحتمل ان تظهر قيم جديدة يمكن اثباتها تجريبياً

عندما يمكّننا ما يطرأ على المعرفة الواقعية من تغير في النظر الى «الشر» لا بوصفه كارثة او شيئاً مقدراً ، بل بوصفه قضية اجتماعيـــة يمكن معالجتها بالمعرفة والمبادىء التنظيمية الجديدة .

تحليل السببية

لقد عاد متشككو القرن العشرين الى التأكيد على تحـــدّي هيوم للمدرسة التجريبية حين استنتج ان التحليل السببي لم يكشف شيئاً اكثر من ان أمراً يحدث في أعقاب آخر . ومن المؤكد ان اي مؤرخ من المؤرخين لا يتمسك تمسكاً واعياً او ضمنياً بالمغالطة الكلاسيكية التي تذهب الى انه اذا حدث شيء في اعقاب شيء آخر فلا بد ان يكون نتيجة له . ومع هذا فان النسبة السببية تظهر في كل مجلد من التاريخ المدون « تُفسّر » فيه أصول التغير . ويبحث المؤرخون عـــادة في العوامل المكيفة ، والاحداث الجالبة للأشياء ، والاختيار الحاسم . الا ان بعض المؤرخين يدركون الاضطراب الذي تنطوي عليه معالجة السببية ، ويسعون الى استبعاد « السبب » و « النتيجة » لأنهما تعبيران روحيان ساذجان. وباستطاعة الانسان ، بالطبع ، ان يتجنب خطأ المنطق الاغريقي الكلاسيكي برفضه الجدل حول « علة أولى » بعيدة . كما يستطيع ان يتجنب خطأ اتخاذ علة « رئيسية » . على انه لا يستطيع ان يلجأ الى التفسيرات التي يبدو ، في الظاهر فقط ، انها تتجنب رد الأمور الى اسبابها . ويذهب موريس كوين الى ان الطريقة التاريخية تنطوي على « نظرية ضمنية او علنية للسببية الاجتماعية » ٢٢ . فان عدم الوثوق بالنظرية يجعل الافتراضات ضمنية . ثم ان التنبؤ بنتائج ظروف معينة لا يُعرض عرضاً صريحاً ، ولا يُفحص فحصاً نقدياً .

وكانت السببية تدرس فيما مضى على اساس الافتراض بأنه يمكن الكشف عن تسلسلات ضرورية ونقاط تشابه اساسية [٢٣] . إلا ان ر. م. ماكيفر يؤكد بتواضع على الدراسة المقارنة للاختلافات الهامة في حالات متشابهة ، بقوله : « ان إيجاد الفرق – اي الاكثر والأقل ، والصفات المتغايرة للأكثر والأقل – وتقرير وجه المقارنة بين الحالات ، ليس غالباً بالمهمة السهلة ، ولكنه شرط أولي » [٢٤] . ويرى ماكيفر ان إعادة صياغة منهج مِل بصدد الاختلاف « هو المنهج الرئيسي للبحث عن الأسباب » [٢٥] **فالأسباب** هي « مختلف روابط الأشياء خلال عملية انشاء اختلاف ما يستحوذ على انتباهنا » ، اما **النتائج** فهي اختلافاتٌ معينةٌ « تكشف عنها الأشياء بارتباطاتها المختلفة » [٢٦] ويشير ماكيفر كذلك الى ان الأفراد والجماعات يقومون بتقدير احوالهم « تقديراً حركياً او دينامياً » في مراحل خطيرة من التاريخ ، وان مثل هذه التقديرات التاريخية تستند الى الأفكار السائدة عندئذ عن السببية الاجتماعية . وتكمن وراء التقدير افتراضات بشأن ما اذا كانت بعض الاتجاهات قابلةً او غير قابلة لأن تُعكس ، وتنبؤات بشأن ما اذا كان في الإمكان ان تؤثر بعض الضوابط الاجتماعية في المستقبل . فعلى هذا المستوى – أي مستوى دراسة نظريات السببية من خلال تكررها في الظواهر التاريخية ، ومن خلال كونها عوامل فاعلة تؤثر في القرارات التاريخية المشهورة (مثل نظريات ريكاردو الاقتصادية واثرها في الغاء قوانين القمح في انجلترا) – يسهم المؤرخون ويمكنهم القيام بمزيد من الاسهام باستخدامهم اساليب الوثائق التقليدية . وعلى مستوى أعلى من ذلك – اي مستوى تكوين الفرضيات بشأن السببية الاجتماعية واختبارها – يجب على المؤرخين ، كما هو الحال بالنسبة لغيرهم من العلماء الاجتماعيين ، تجربة المناهج الملائمة للهدف الخاص .

وهناك مصدر مثمر للجدل التاريخي ، وذلك هو مشكلة تعيين اهمية

للعوامل ذات التأثير السببي . ولم يزل المؤرخون يحتدّون عند بحث الاهمية النسبية لمختلف اسباب الحرب الاهلية . ويتبيــن من البحث التراكمي وجود اتفاق عام على تمييز الاسباب « الكبرى » من « الصغرى » ، وعدم وجود اتفاق على اكثر الاسباب اهمية . وقد يكون هـذا احيـاناً هو المغالطة السببية « الرئيسية » [27] ولعل المؤرخين حين يستعملون مختلف الأساليب لتعين كمية المعطيات ان يتمكنوا من توكيد احكامهم بصدد الاسباب الكبرى والصغرى . وما دمنا نفتقر الى اساليب نعيّن بها الاهمية الدقيقة بحيث لا تأتي تعسفية تماما ، فان التأكيد على اسباب معينة سيعتمد فيما يعتمد على فرضيات قيمية . فهذه ذات اهمية بالغة من حيث ايحاؤها بمعنى التاريخ وتهيئتها لوضع تقويمات اولية لأسباب ودوافع ونتـائج خاصة . لكنها لا تحل المشكلة التجريبية لما في العوامل من اهمية دقيقة ولمركبات العوامل التي تولد نتائج معينة . فيمكن للصناعة التاريخية الحالية ان تتنبأ بنتائج بديلة ممكنة ، لكنها لا تولد عادة معرفة بالاسباب كافية لأن تسمح بتنبؤات في غاية الدقة .

وهناك طرق اخرى لمعالجة السببية . اذ تشتمل نظريتا ماهـان عن القوة البحرية [28] ونظرية تيرنر عن الحد الامريكي على تحليل سببي قائم على عملية بعيدة المدى . فقد عالج كلاهما ايضاً وقائع ملموسة واسبابهـا ونتائجها ، لكن تحليلها الرئيسي انصب على « تأثير » القوة البحرية و « تأثير » الحد . فجميع الدراسات للتأثير البعيد المدى لثورة اقتصادية او لمؤسسة كبرى ، او لنظام سياسي قائم على حزبين ، او لرجـل عظيم ، او لتركيز الثروة — هذه كلها تتناول مشكلات السبب . ومن اكثر دراسات المنهج عوناً تلك الدراسة التي تعالج بقوة السبب والدافع والتأثير بوصفها كلا مترابطاً [29] .

ويشتمل الاهتمام بتعيين الأهمية للأسباب على طريقة رياضية تسعى سعياً صحيحاً الى الحصول على معارف مفيدة ، لكن توجد ايضاً طرق تأملية

رفيعة المستوى يمكن ان تلهم بصورة خاصة فيما يختص بالنزعات بعيدة المدى . فمفهومات التاريخ الخاصة التي *كونها ماركس واشبنجلر وتوينبي لا تزال ، بالطبع ، مثار جدل ؛ لكن الجهود التي بذلوها لتشخيص النزعة او الاتجاه توضح ، دون شك ، امكانات التحليل السببي . فقد كان اشبنجلر ، مثلا ، اكثر نجاحاً في توضيح اشكال الثقـــافة او « جوهرها » وتوضيح اتجاهها الشامل منه في البرهنة على مفهومه الخاص للحتمية السببية او « القدر » ٣٠ وربمـــا كان افضل توضيح للطريقة التأملية هو ما اورده توكوفيل في كتابه « الديمقراطية في امريكا » وهو دراسة متعمقة للعمليات الفاعلة في مرحلة معينة ، ونزعاتها المتحدة ، واتجاهات التغير التي يحتمل ان تأخذها في المستقبل . وتمكن احياناً رؤية الاسباب بشكل واضح عند تحليل العملية والبناء تحليلا قطاعياً شاملا ونقدهـــا .

التحـــديد

من المألوف المتعارف لدى المؤرخين ان التحديد اساسي في الابحاث التي تطلب اجوبة على أسئلة معينة . على ان العلوم الاجتماعية الاخرى قد تقدم مجموعات اكبر من الأسئلة ، وبالتالي اساليب مختلفة للتحـديد . ومهما يكن نوع التحديد فينبغي أن يكون دقيقاً او على صلة مبـــاشرة بالأسئلة المطروحة . وقد يمدنا مفهوم العملية الاجتماعية بتحديد واسع او بتحديد في غاية الدقة مثل دراسة الكيفية التي يصير بها شعب معـــين مترابطاً او مفككاً ـــ اي العملية على اساس الغلبة ، او الخضوع ، او تقنين العقيدة ، او التكيف ، او الصراع ، او عدم التسامح او معارضة التطرف ، او ضروب الولاء وما أشبه ذلك . وقد تتحدد دراسة العملية

الاجتماعية بالتركيز على فريق اجتماعي بعينه ، او ضرب اجتماعي خاص من ضروب التفاعل الاجتماعي ، او طائفة معقدة من المؤسسات المحددة المعالم . وهناك تحديدات أخرى تلائم التحليل الاحصائي للمستويات المتغيرة للحياة وغيرها من الاتجاهات الاجتماعية الأخرى والتقلبات الاقتصادية . ٣١

ولا تقيد عملية التحديد ، بشكل نهائي ، امكان النظر في تفسيرات أوسع وأعم . فالتحديد ضروري في البحث العلمي الصارم ، لكن نتيجته تكون تحليلاً تراكمياً يمكنه ، آخر الأمر ، من تناول علائق متبادلة أوسع على أساس ما تقرر من معرفة في الدراسات السابقة التي تحددت تحديداً دقيقاً .

أسلوب الترتيب على اساس الزمن والموضوع

وترتبط التقسيمات الزمنية او الموضوعية الملائمة لمختلف انواع البحث ارتباطاً لا ينفصم بأساليب البحث . وقد ينطوي تطبيق أساليب العلوم الاجتماعية على الابتعاد عن التسلسل الزمني الذي يأخذ به المؤرخون عادة. وسنتناول في الفصل القادم القيود التي فرضها على المؤرخين التسلسل الزمني تبعاً لتعاقب الرؤساء ، والسياسات القومية ، والحروب . وتركز بعض طرق العلم الاجتماعي على الحوافز الكبرى للثقافة بشكل اقوى من تركيزها على التقسيم الزمني للأحداث العامة التي غالباً ما تكون أصداء عابرة لقوى ابعد جذوراً ، ولتكييف اجتماعي طويل المدى . فالمؤسسات الأساسية ، كالأسرة ، والكنيسة ، والمدرسة لا تبدو للناظر مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالأحداث كما هي في واقع الامر . فالأسرة ، والقرابة ، والطبقة ، والطائفة الاجتماعية المتوارثة وغيرها من مظاهر البناء الاجتماعي ، والتقلبات والاتجاهات الاقتصادية كالمنافسة ، والاحتكار ، والقدرة على

الانتاج ، وتوزيع الدخل ، وسوء التكيف الاجتماعي في المراكز المدنية الحديثة او في المناطق الريفية الآخذة في الاضمحلال ، وخيبات الأمل والمواقف الاستجابية النفسية — مثل هذه الموضوعات لا يمكن ان يلقى عرضاً كافياً في طريقة سرد الاحداث التي يأخذ بهـا التاريخ السياسي بحسب الترتيب الزمني . ذلك ان المعطيات والنظرية التي تتطلبها كثرة من مناهج العلوم الاجتماعية تستلزم تركيباً له تنظيم خاص بحسب الزمن والموضوع . ونقول بوجه عام ان التغير الثقافي لا يظفر بمعالجة مناسبة في الترتيب الزمني لفترة قصيرة . ويمكن للتسلسل الزمني العادي للوقائع ان يتطرق الى بحث مفهومات العملية الاجتماعية في تسلسل للوقائع يمتـد الف سنة .

وقد يؤدي التركيز على ترتيب الوقائع العامة زمنياً الى الاعتماد اعتماداً غير مأمون على اساليب الوثائق التقليدية في الوقت الذي يمكن فيه تجنب المزالق باستخدام اساليب ملائمة من العلوم الاجتماعية . فاذا اتبع المؤرخ التسلسل الزمني للوقائع العامة فقد يورد دون قصد ، وهو يبحث عن معطيات توضح نتائج الركود الذي وقع في الثلاثينات من هذا القرن ، أرقاماً تبين زيادة حوادث الانتحار ، ويربط بينها وبين تأخر الاعمال او بينها وبين مقدار البطالة ؛ هذا مع ان التحليل الاحصائي يدل على ان الارتباط لم يكن بدهياً كما قد يظن لأول وهلة [٣٢] . وقـد ينتهي بنا سرد الوقائع زمنياً في اي وقت الى نوع من مغالطـة الوثائق التي يصفهـا لنكولن ستيفنز الذي خلق « موجة من الجرائم » باصداره نشرات صحفية جمعت بين جرائم غير مترابطة بشكل جعلها تبدو قائمة مريعة [٣٣] .

الأسلوب الكمي

تؤكد لنا الأخطاء التي يجرهـا الاسلوب التقليدي للوثائق والتسلسل الزمني قيمة جعل الاساليب الكمية جزءاً من الدربة التاريخية العادية . فلم يفد المؤرخون بوجه عـام الا قليلاً جداً من الاساليب الكمية . اذ الموضوع دقيق فني ، ويمكن ادراجه في اقسام الدراسات العليـا بحيث يظفر بالدربةالضروريةمن يرغب منهم في استخدام الأساليب الاحصائية التي تمخضت عن نتائج قيمة في الدراسات القريبة من التاريخ . وعلى اي حال فان المؤرخين يحسنون صنعاً لو انهم قبل استخدام معطيات كمية من الدراسات العلمية الاجتماعية او الاحصاءات الرسمية استعانوا بارشاد خبراء في الدراسة الخاصة التي ينوون استخدام معطياتها ، ورجعوا الى الرسائل الاولية التي تحذر من الاخطاء المنهجية . فقـد يتعلم المؤرخ ، مثلاً ، كيف يستخدم دليلاً احصائياً للمقارنات بين قوة الانتـاج ، ومستويات الاسعار ، وتكاليف الحياة ، وتقديرات للقوة الشرائية . بل يستطيع المؤرخ ان يستخدم معطيات كمية يسد بها فراغات في معرفتنا الحالية عن فترات سابقة . ويستطيع الانسان حيث تكون معطياته عن الاسعار والأجور نتفاً مبعثرة ان يضع مقياساً اولياً للأجور الحقيقية بمقارنة الأجور بالنقد لسعر القمح ، وبهذا يحدد ما يعادل الاجور المتغيرة من القمح . ونستطيع بعمليات حسابية بسيطة نستخدم فيها احصاءات الاسعار والاجور خلال المئة سنة الاخيرة ان نبين تغير الاجور الحقيقية بدليل من الارقام.

وقد ذهب عـالم الاقتصاد الذي استشارته اللجنة الى ان المؤرخين يستطيعون الاسهام بالنظر فيارقام الانتاج ، اذ يُستخدم كثير من الاساليب الاحصائية في علم الاجتماع وعلم النفس لاكتشاف المعايير والانتظامات في السلوك التفاعلي للجماعات والافراد على السواء . واستطاع ردفيلد بدراسته لأحوال سكنى المدن بأساليب منطقية ان يضع مقاييس للارتباطات قد

توحي بأنواع من الفرضيات يمكن اختبارها بدراسة كمية [٣٤] . فقد تقوّم الدراسات الاحصائية التعميمات المتساهلة بشأن الاتجاهات السياسية . وقد تتبين الاتجاهات المتغيرة للنواحي الامريكية المحلية بوضع خطوط بيانية احصائية عن الاصوات الحزبية تكشف نزعتها الى الارتفاع او الهبوط في طول البلاد وعرضها من انتخاب لآخر [٣٥]

الأسلوب المقارن

يقول ميتلاند : « التاريخ هو فن المقارنة » . فكلما ازداد وضوح صحة التعميمات ازدادت ملاءمتها لأصناف مشابهة من الحالات . والتعميم من حالة واحدة امر خطر . ويظل التعميم في هذه الحالة شاذاً منطبقاً على حالة واحدة ما لم يتبين انه يصدق بوجه عام على صنف معين من الحالات . وبهذا تكون المقارنة اسلوباً لتكوين نظرية عن اصناف الظواهر التاريخية . لكن مجرد المقارنة لا يكفي . « **فالمقارنة ، بلا مقابلة ، ليست في حساب المنطق شيئاً** » [٣٦] .

والأساليب المقارنة تضع في متناولنا طرقاً لاختبار بعض الفرضيات . وحيثما وجدنا عدة انواع من الظواهر متعايشة خلال فترة طويلة ، فان مقارنة الروابط بينها في اوقات مختلفة قد تشد أزر الفرضيات بخصوص ترابطها السببي . وهذا هو اسلوب مل في **التغاير الاقتراني** . على ان افتراضاتنا بشأن الارتباط الضروري لا تصح الا بعد النظر في عدد كاف من الحالات ، بما فيها الحالات التي يمكن مقابلتها بالرغم من تشابهها . فاذا اختبر المؤرخ مثلا الفرضية التي تذهب الى وجود علاقة ضرورية بين الرأسمالية والديمقراطية الحديثتين ، فسرعان ما يتعرف على حالات

لا يكشف التاريخ فيها اي ارتباط سببي . وتشير كثرة من الفرضيات الى اختلافات في الدرجة اكثر من اشارتها الى اختلافات مطلقة؛ ويساعد الاسلوب المقارن في اظهار الاقل والاكثر. وان القياس الكمي للاختلافات ممكن في كثير من فروع العلم الاجتماعي ، كتقلبات التصويت، وتنقلات السكان ، والتغيرات في توزيع الثروة او في مستويات الحياة .

ويمكن للمقارنة ، وهي اسلوب مألوف في التاريخ ، ان تتمخض عن نتائج جديدة باستخدام اوسع لمفاهيم العلم الاجتماعي . وقد تحدد الدراسات المقارنة لعدة ميادين واسعة من الثقافة في وقت معين ما بينها من الاختلافات ، وتعين المظاهر الفريدة التي قد لا تتبين بغير ذلك . او قد تكشف مثل هذه الدراسات عن اشياء عامة مشتركة بين ميادين منفصلة عن الثقافة وتقضي بالتحفظ بشأن افتراضات لم تختبر ، بصدد اهمية الاختلافات التي يعتقد وجودها بين الثقافات . وقد تكون الاساليب الانثروبولوجية عوناً للمؤرخ في دراسة أنماط ثقافية معينة تؤلف أنماطاً قومية مغايرة داخل منطقة ثقافية واسعة . ويذهب كلكهوهن الى ان « جوهر الثقافة هو وجود انتخاب تقليدي تعسفي لعدد من كيفيات الفعل الوظيفية الممكنة » ٣٧ .

على ان العناية عند المقارنة بين الثقافات امر ضروري . فللانسان ان يتحدث عن انماط فرنسية ثقافية معينة ، لكن ينبغي له ان يحذر من افتراض ما لم يقم عليه البرهان ، وذلك بالاشارة ضمناً الى وجود كل متناسق مختلف عن الثقافة الالمانية او غيرها . فمقارنة الثقافات الافرنسية والالمانية والامريكية ، طبقاً للاسلوب الانثروبولوجي ، هي دراسة التغاير داخل منطقة ثقافية واحدة ؛ وشبيه بهذا دراسة الثقافة الامريكية في الشمال والجنوب قبل الحرب الاهلية. فبينما نستطيع استخلاص تجريدات على اي مستوى ، ينبغي لنا ان ننظر في الامور التي يمكن مقارنة بعضها ببعض على مستوى بعينه . ويصح ان نتحدث عن ثقافة غربية او

اسلامية (اي ثقافة بمجموعها) او ان نتحدث عن ثقافة امريكية او فرنسية (ثقافات فرعية لها صبغة قومية) . ويمكن للانسان ان يميز ويقارن بين تغايرات اقليمية ، وتغايرات طبقية ، وتغايرات مهنية كثقافة اساتذة الكليات الامريكية .

اسلوب التراجم

لما اصبح التاريخ علماً اجتماعياً ، حدّتْ مقاييسه النقدية من الاسراف في تناول احداث اغتيال الشخصيات ، والحب البنوي ، وعبادة انصاف الآلهة . ففي النزعة الى المبالغة في التأكيد على الأثر الخلاق والمآثر الشخصية للزعماء خطر جلي . وينبغي التمييز بين الشهرة والعظمة بعد الوفاة ، وبين التأثير ٣٨ . كما ينبغي ملاحظة الفروق بين ما فكر به الشخص وانتوى عمله ، وبين ما اعتقد اتباعه او اعتقدت مدرسة تالية بأنه أيده او انتواه .

وتتصل النزعة الى المبالغة في تأثير « العظماء » ومآثرهم بالنزعة الى اهمال التطورات الاجتماعية والثقافية الخارجية التي تمثل مؤثرات ومآثر تفوق ما احرزه عظماء معينون . وعندما ينسبُ الانسان تأثيراً ما لشخص فانه يتطرق الى مشكلة السبب . وباستطاعة الشخص ان يسند التأثير بسهولة ، او قد يضطلع ببحث علمي اجتماعي خطير حول المشكلة . بل قد لا يكون هناك ، بالنسبة للسيرة **Biography** من هو أخطر ممن ليست لديه نظرية .

وقد كان المؤرخون وما زالوا يعملون بجد على تكوين نظرية عامية اجتماعية للسير. وهم لا يعتبرون المعطيات الاجتماعية والثقافية عناصر لتهيئة مسرح الاحداث وحبكة الرواية فحسب . فأحداث القصة لا تسير من

مشهد الى مشهد نحو غاية معينة . وقرارات البطل لا تجعل من حادثة كبرى بالضرورة امراً حتمياً ، او من نزاع كبير اصطداماً لا يمكن اخماده . فلا يحتمل ان يكون الجوهر التاريخي للسيرة اسهامات تاريخية قام بها رجل واحد . ويتعذر علينا فهم تاريخ الثقافة ، او حتى الثقافة الفرعية ، او الامة ، او قسم منها من خلال العظماء والكتب المشهورة؛ والحقيقة هي انه كلما قل اعتمادنا عليهم وعليها ازداد تجريدنا لهم ولها وللوقائع الكبرى من القرينة الاجتماعية . لكن اذا انتقى المؤرخ بحكمة الشواهد من الرسائل والخطب وما أشبهها على أساس اتصالها بمشكلات تاريخية هامة ، فانه يُسهم في **معرفة ناحية خاصة من الظواهر العامة.** على ان ما سبق هو ترداد لما يذهب المؤرخون اليه بوجه عام . فما الذي يمكن للطرق العلمية الاجتماعية الاخرى أن تضيفه ؟

إن افكار الشخصيات التاريخية وأعمالهم ذات صلة بطائفة شديدة التنوع من الظواهر الثقافية والاجتماعية . فسوسيولوجية المعرفة ، وعلم النفس الاجتماعي ، ومفهومات علم النفس عن الشخصية والادراك ، والدوافع الحقيقية ، والدوافع التي يجيزها المجتمع وغيرها من طرق تحليل تفاعل الفرد والمجتمع — هذه كلها تزيد من فهمنا لكيفية تكون أفكار الانسان وسلوكه وتغيرهما ، وللكيفية التي يرى فيها الزعيم مجال الاختيار ضيقاً ، ثم يتخذ قراره . فدراسة اتخاذ القرار ميدان جديد هام للبحث العلمي الاجتماعي .

وينبغي عند دراسة سيرة زعيم ان نتصدى للمشكلة النظرية للزعامة . فعدم اتخاذ نظرية في الظاهرة هو بمثابة ابقاء الافتراضات ضمنية وعدم تعريضها للصياغة والاختبار . وتكوين معيار للحكم على الزعامة هو إسهام في التحليل التراكمي . وإحدى الطرق لتصور الزعامة تصوراً ذهنياً تتم بوضع نماذج لها . ويقوم علماء النفس اليوم بدراسة نماذج للشخصية تمثل بخاصة أصحاب منصب او مهنة معينة . ويحتاج الباحث الى نظرية ميدانية

للشخصية . فالعوامل الخارجية ، لا النشأة خلال الطفولة فحسب، تكوّن المعايير والحوافز وتؤثر في الدوافع وقوانين السلوك . وتتصل بهذا ايضاً نظرية الدور الاجتماعي التي قام المؤرخون بقدر معين من الأبحاث التمهيدية حولها [٣٩] . وينبغي ان يصير البحث عن مدى غلبة المعايير الجماعية من مختلف الانواع على تفكير زعماء بأعيانهم وعلى سلوكهم ، إجراء متبعاً لدى كتاب السير والتراجم . فاذا درس المؤرخون خصائص الشخصية، وتحليل الادوار الاجتماعية ، ومظاهر سوسيولوجية المعرفة التي يمكن تطبيقها على بعض الافراد ، فقد يسهمون في وضع تفسيرات جديدة للزعماء والزعامة ، وللعوامل الدينامية في تكوين الشخصية وعلاقة الفرد بالمجتمع . واذا أعيدت دراسة « البارونات اللصوص » على هذا النحو، ولم ننظر اليهم من خلال نظرية شيطانية او منظار خيالي عاطفي ، بدا هؤلاء دون اركان المجتمع واكثر من منحرفين لا ضمير لهم ، ولا سبيل الى تفسير سلوكهم . وبالاستطاعة تحديد الدوافع التي يقرها المجتمع ، وأساليب العمل الخلاقة ، اذا وجدت ، كما نستطيع تحديد تأثير مختلف اصناف الضغط الناتج عن ضرورة إقامة المؤسسات في الاخلاق .

وتمكن النظرية الميدانية للشخصية والفرضيات بصدد الأدوار الاجتماعية من إزالة تلك الغشاوة التي تجعلنا لا ننظر الى التاريخ إلا من خلال الشواهد المدونة ، او من خلال نظرة الباحث فحسب . واذا طبقت الطرق المتحدة للعلم الاجتماعي على معطيات السيرة، فانها تتيح فرصة لتنقيح تفسيرات السيرة القديمة او الاضافة اليها .

البحث الجماعي

ان الاستفادة من الطرق المتحدة لمختلف العلوم الاجتماعية مفيدة غاية

الفائدة في دراسة المشكلات المعقدة . لكن استخدام مثل هذه الطرائق قد يتطلب ان يضطلع بالبحث جماعة لا فرد . فان المعرفة المتزايدة بتعقيد العلائق المتبادلة في المجتمع ، ونزعة المؤرخين ، تبعاً لذلك، الى مضاعفة ميادين المعطيات ذات الصلة وانواعها وتوسيعها، تؤدي الى نشوء معضلة فكرية . والانسان يصل بتوسيع ميدان الاهتمام الى حد العوائد المتناقصة، لأنه لن يكون خبيراً بكل ناحية . ويمكن احراز تقدم هام في استخدام الطرائق التصورية الذهنية في التاريخ، وإجراء تجارب على الاساليب المستمدة من الميادين الأخرى وذلك بإشراف فريق من الخبراء ليسوا جميعاً من المؤرخين . وقد يقوم البحث الجماعي حائلاً جزئياً يحول دون شطحات الافراد ، وبخاصة دون التفسيرات المفردة. فطبيعة العلم الاجتماعي تفرض الاستعانة بطائفة كبيرة متنوعة من المهارات الفكرية، وباستطاعة جماعات الخبراء المتعاونة والمرشدة ان تضمن تجنب الأخطاء المنهجية واختبار الفرضيات المتعددة . ويمكن للبحث الاجتماعي ان يكون تجربة مثيرة جداً بالرغم مما يستنزفه النقاش من وقت ، وبالرغم من التكاليف المادية ، وما يصاب به الفرد من خيبة امل. وقد يجد المؤرخون المعنيون بالمشاريع الجماعية من المفيد ان يراجعوا المؤلفات التي تتزايد بسرعة فائقة عن التفكير الجماعي ومشكلات المعاني التي تنشأ خلال التعاون بين الخبراء .

الا ان البحث الجماعي حتمي وان لقي تمويلاً كافياً وتنظيماً حاذقاً، لا يجيب عن كل المشكلات . ويدل تاريخ العلم حتى الآن ، في الحقيقة، على ان اختراع اساليب جديدة وفرضيات خصبة لم ينشأ في العادة نتيجة لجهود المنظمات البيروقراطية . ذلك ان افضل الاعمال التي تمت واقتضت استخدام ميادين علمية متعددة لم يقم بها فريق من ذوي الاختصاص ، بل باحث واحد . وعلى اي حال فان التقدم في التاريخ بوصفه علماً اجتماعياً يتوقف على الترتيبات المؤسسية الخاصة الى درجة اقل من توقفه على توسيع مسارب الاتصال بين المؤرخين وغيرهم من الباحثين في

السلوك الانساني توسيعاً عاماً وتعميقه . ومن المهم ان يفهم الانسان قبل ان يُخالف او يوافق .

الاستنتاج

ينبغي ان نؤكد مرة اخرى على ان النظرية والتطبيق في التاريخ ، بوصفه علماً اجتماعياً ، لا يزالان في مرحلة التجربة والاستطلاع . فالعلوم الاجتماعية غير التاريخية تمد من يرغب في التعلم بطائفة واسعة من المفهومات والفرضيات والنظريات التي يستند بعضها استناداً قوياً الى البحث التجريبي الدقيق على ان هذه كلها ليست في نظر المؤرخ مجموعة من النتاج الخالص المعد للاستعمال ، بل هي مصدر للمواد الخام ، وتتطلب اساليب صالحة للاستغلال قبل ان تحول الى شيء نافع قيم، الامر الذي يواجه اصحاب مهنة التاريخ بالتحدي . ومن الصعب ان نشك في ان المؤرخ في وضع يمكنه ان يكسب كسباً جوهرياً اذا هو نقل بحكمة وبصورة انتقائية من العلوم الاجتماعية الاخرى . على انه يمكن لهذه الفرصة ان تضيع ، كما يمكن ان ينجم عن بعض المحاولات المؤسفة او الخرقاء نفوراً لدى المؤرخين وإجماعاً منهم بأن « الوقت لم يحن بعد » . وليس هناك ما هو حتمي او اكيد بشأن تطور التاريخ في المستقبل كعلم او كفن . ومن السهل ان نجد اسباباً لرفض التحدي . فغالباً ما تبدو السبل التقليدية لعمل الاشياء أدعى الى الاطمئنان. ولا بد ان تكون المحاولات الاولى لاستخدام الطريقة الجديدة فجة غير مفلسفة ، فيغامر اولئك الذين يجازفون بارتياد المناطق المجهولة لا بوقتهم وطاقتهم فحسب ، بل وبسمعتهم العلمية ايضا.

ومع هذا فهناك عدة اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن نفع الطرائق الجديدة في التاريخ وإمكان الأخذ بها لم يثبتا فحسب ، بل ان مجال

ازدياد التقدم مفتوح نسبياً ، هذا على افتراض دوام القيم الثقافية الحالية. أما الحواجز بين الميادين العلمية فقد وجد انها ليست من المناعة بحيث يصعب التغلب عايها في النهاية ، وبخاصة تلك الحواجز القائمة بين التاريخ الذي هو أبعد حقول الاختصاص عن الاختصاص، وبين العلوم الاجتماعية الاخرى . وقد انتشرت الرغبة في التعاون بين مختلف رجال العلوم الى حد اتضحت معه ردّة الفعل ضد تجاوز الحد في هذا الاتجاه . وليس هناك ما يقوم مقام البحث التاريخي في البرهنة بالتمثيل لا بالنصح على كيفية استخدام مناهج العلم الاجتماعي . ولا يمكن تحقيق الصقل التراكمي للاساليب والتفسيرات المضمنة في اصطلاح « علم » بالنوايا الطيبة ، انما يمكن تحقيقه بالعمل الدائب المخلص .

الفصل السادس

العلوم الاجتماعية ومشكلة التركيب التاريخي

مما يبعث على الدهشة انه لم يكن لما حدث في الخمسين سنة الماضية من تقدم سريع في تكوين مناهج العلم الاجتماعي وفرضياته سوى اثر ضئيل جداً في شئون التاريخ ومحتواه وأشكال التركيب التاريخي **Synthesis** . وتصدق هذه العبارة على التاريخ الامريكي إما بالصوره التي يدرس بها في الجامعات والكليات ويعرض بها في الكتب المدرسية ، او كما تصوره المؤلفات العامة . ولم تزل الروائع ذات البناء التركيبي التي كتبها لا شعورياً تقريباً رواد موهوبون مثل شاننج ، وهارت وماكماستر ، وتيرنر محافظة على مقامها. [وفي الفقرات التالية عن التركيب التاريخي سنستمد اكثر أمثلتنا من التاريخ الامريكي] .

التركيب القصصي

إن التركيب الذي يستند الى الرجال العظماء أو تسلسل الوقائع الهامة

او الفريدة لا يزال يظهر في الفكر التاريخي. ويقضي هذا التركيب بوضع تنظيم قصصي يلعب فيه رؤساء الامة ، او حروبها ، أدواراً كبرى فيما يختص بالجوهر ، وبتقسيم الموضوع الى فترات . ولا يعني هذا إغفال الامور التي يتناولها العالم الاجتماعي إغفالاً تاماً ، بقدر ما يعني انها ترد عرضا عند سرد قصص الرجال او الوقائع . فكم يختلف ، مثلاً ، تعريف مؤرخ اقتصادي مثل الكسندر جيرشنكرون لمهمته، عن التعريف الذي يورده المؤرخ عادة لمهمته ؛ يقول جيرشنكرون : « يتألف البحث التاريخي في الأساس من تطبيق مختلف مجموعات التعميمات الفرضية المستمدة من التجربة على المادة التي يراد اختبارها ، ومن اختبار التشابه بين النتائج ، وذلك بقصد الوقوف على تكرر أمور متماثلة معينة ، وعلى حالات نموذجية معينة ، وعلى علائق نموذجية معينة بين عامل وآخر في هذه الحالات »[1] . على انه يبدو من المحتمل أن تكون غالبية العلماء الاجتماعيين على استعداد لقبول هذا التعريف .

ولدى العلماء المفكرين من مختلف وجهات النظر اعتراضات على التركيب السائد في التاريخ الامريكي . فاذا بنينا حكمنا على أساس مجموعة القيم والمقاييس المعقدة التي تُعرف عموما بأنها انسانية، نجد ان التركيب القائم على العظماء والوقائع لا يفي بالغرض . فقد يرضي هذا التركيب احد تلاميذ توينبي ، مثلاً ، ولكنه لا يرضي تلميذاً لكروبير على نفس النحو[2] . على اننا سنبحث في هذا الفصل عدم كفاية التركيب لمعالجة تلك الانواع من مشكلات المجتمع الحديث التي يعنى بها العلماء الاجتماعيون أشد العناية ، او ما يعرف عند هؤلاء العلماء بافتقار المؤرخ الى منهج مقبول للتحليل .

تبدو الوقائع والاتجاهات التي جرى المؤرخون على دراستها مظاهر سطحية ليست في غاية الأهمية ، وذلك في نظر رجال العلوم الذين يضطرون الى دراسة مشكلات المجتمع الصناعي ؛ كما ان هؤلاء يعتبرون

دراسة المؤرخين محدودة . فهم يطالبون من المؤرخ ان يخصص مزيداً من اهتمامه لموضوعات مثل الاسباب والشرائط التي يجب ان تتوفر في النمو والركود الاقتصادي ، وأثر موافقة الجماعة وتنافسها واحتكارها وتنظيمها في المشاريع ، والتكييف الاجتماعي الذي يتطابه نمـو المدن ، وأنواع الاستخدام الجديدة ، وتغير مستويات الفرص ، والصدمات النفسية الناشئة من افتقار العلاقات المدينية الى الطابع الشخصي ، وسوء اختيار الاهداف الاجتماعية ، وتغير العلاقات داخل الاسرة ؛ واصول العوائد والمواقف والمعتقدات الاجتماعية وبقاؤها ، وطبيعة العمل والزعامة والدافع في مجال السياسة . ولقد كان نشوء مثل هذه المجموعات من المشكلات بصورة سريعة سمةً على التاريخ من حيث انه سجل للواقع في مدى المئة والخمسين سنة الماضية ؛ لكن لا حاجة الى القول بأنهـا ليست خصائص أساسية للتركيبات التاريخية القائمة. وعلاوة على هذا فان دراسة التاريخ الاوروبي العام تدل على ان هذا الضعف لا يقتصر على تاريخ الولايات المتحدة .

مواضع القصور في التركيب القصصي

كيف نشأت هذه الحالة ؟ وما الذي سبب هذه الحاجة النسبية الى الاتصال بين التاريخ والعلوم الاجتماعية ؟

ان جزءاً واضحاً من الجواب يرجع الى الحقيقة التالية وهي : ان كتابة التاريخ مهنة قديمة تقليدية سبقت التأكيد الحديث على الاسلوب التجريبي في العلوم الاجتماعية اوالمشكلات الحاضرة او المراجـع بزمن طويل. فالسجلات التاريخية هنا وفي الخارج قبـل سنة ١٨٠٠ ضئيلة نسبياً. وعلى المؤرخ ان يستخدم المواد التي يستطيع ان يجدها ،لا تلك التي يمكن ان تجيب على أسئلته

افضل اجابة . ولنقرر منذ البداية ان هذه المواد كانت في اكثرها طوال قرون خلت مواد رسمية ؛ ولنذكر ان التركيبات الحديثة نشأت في فترة أدى فيها نمو القومية المتزايد الى الاهتمام بالمصادر السياسية . فالمؤرخون الذين اعتادوا الاقتصار على هذه السجلات القديمة قريبة المنال عند معالجة الفترات السابقة ، أخفقوا في استخدام انواع المادة الجديدة التي تيسّر الحصول عليها في اواخر القرن التاسع عشر . وقد استمرت عادات المؤرخ القديم الذي تعود مواجهة ندرة المراجع حتى هذا الزمن الغني بمراجعه . وهكذا فان المعطيات الاحصائية ، والدوريات التي تعالج موضوعات خاصة ، وأنواع المراسلات الجديدة ، والمقابلات المسجلة ، وسجلات كثير من المنظمات ، وتحصيل الفائدة وغير ذلك — هذه كلها أهملت نسبياً بينما كان يعاد تفسير المراجع التقليدية مرة بعد مرة .

ومنذ ايام بكل وجرين في انجلترا وحلقات الدراسة العليا في امريكا في العقد التاسع من القرن التاسع عشر وهذه النزعة تلفت الانظار وتظفر بإشارات ضمنية وبطرق مختلفة . لكن بالرغم من الاعتراف المتزايد بالأهمية والتعقيد اللذين تتصف بهما عناصر المجتمع الحديث التي تنعكس انعكاساً باهتاً في الأحداث الهامة ، فان التاريخ الامريكي لم يظفر حتى اليوم بتركيب « علمي اجتماعي » ناضج يتحدى الصيغ التقليدية [3] .

ولا بد لتفسير مثل هذا التخلف الفكري الصارخ من ان يكون معقداً صعب التناول ؛ اذ لو ان البناء التقليدي كان قائماً على خطأ او خطأين يسهل تمييزهما ، لما وقف صامداً تجاه ضغط أجيال من المؤرخين. وعلى هذا فلا بد من تفحص قائمة طويلة من الأسباب التي يصعب تقويم الأهمية المطلقة لأي منها ، والتي تبدو بمجموعها مسئولة الى حد كبير عن اخفاق المؤرخين العام في التفكير او الكتابة كالعلماء الاجتماعيين .

فالمُدوّنات ذاتها ، وبخاصة عندما يدعمها استشهاد منهجي بالوثائق ، تفرض سلطاناً طاغياً كثيراً ما علق عليه دارسو طبيعة اللغة ، وغالباً ما

أهمله علماء الميادين الاخرى. وان قيام مؤلف سابق بتنظيم مادته وعرضها بطريقة معينة ، يخلق عند غيره استعداداً مسبّقاً للتأثر به . فالمؤلف الذي يظهر بعده لا يستجيب للمعطيات الاصلية استجابة اصلية . نعم ، إنه قد يوافق على ما قيل وقد يعترض عليه ، ولكن يرجح في كلا الحالين ألا يخرج بمدار تفكيره عن التفسير القائم أمامه . فقد يثير مثلاً ا. م. شليسنجر الابن ، وجوزف دورفمان جدلاً حول تفسير « ديمقراطية جاكسون » ، لكنهما يقران ان المفهوم التقليدي اساسي بالنسبة للتركيب السياسي الحالي. وبالرغم من ان لدى التاريخ اكداساً كبيرة من المؤلفات التقليدية ، وافتقاره الى أدوات تصورية مقبولة لتحليل نظري جديد ، فقد يعاني اكثر من اي علم آخر من طغيان البلاغة الاقناعية .

أو قل في عبارة اخرى ان الحوافز الداخلية التي تضطر المؤرخ الى الكتابة قد تحكمت فيه . فقد كانت القاعدة التقليدية للتاريخ هي السرد القصصي الحيوي . وكانت « شوامخ » تواريخ الماضي مثل « انحطاط الامبراطورية الرومانية وسقوطها » لجيبون ، و « انجلترا » لماكولي ، أو « الجمهورية الهولندية » لموتلي ، « قصصاً » مثيرة . ثم لما كان المؤرخون يحبون نشر مؤلفاتهم ولا يكرهون ان تباع ، فانهم يلجأون كلما أمكنهم ذلك الى اطار مرجعي قصصي شعبي . ويصح استخدام هذه الطريقة العامة استخداماً سديداً عندما يتناول المؤرخ أعمال فرد ، لكن لا الرواية الشعبية ولا القصصية تلائم في العادة تحليل الظواهر الجماهيرية . فبالرغم من ان الرواية ستظل شاهدة في صراع القوى وتحليلها ، او في التحدي والاستجابة الجماعيين ، فمن المرجح ان تظل الرواية على مستوى تجريدي غير محبب . ولم تفت هذه المعضلة ادراك المؤرخ ، ولكن لما كان عليه ان يختار بين التمسك بالتأكيد الخاطىء على الافراد الذين يلفتون الانظار والوقائع المثيرة او باطراح الاسلوب القصصي ، تشبث بالقصص لأطول مدة ممكنة ، وأسبغ اكبر القيمة

على تلك المواد الاصلية التي تتيح له ان يعرض مادته بشكل قصصي[٤] .

وقد تناول المؤرخون الامريكيون السجل المدون الذي كان استخدامه في غاية السهولة وكان في غاية الاثارة من الزاوية الرومانطيقية العاطفية — اي سجل الحكومة الفيدرالية — وبهذا العمل مهدوا السبيل لأحد التصورات السقيمة الكبرى في التركيب الامريكي ، وهو الدور الأساسي للحكومة المركزية في نشأتنا التاريخية . فبينما أشار علماء السياسة بدقة الى ان كبر الاتصالات الحكومية العادية التي كان يقوم بها المواطن ، حتى الحرب العالمية الاولى على الاقل ، كانت مع الولاية ، وبينما ركز المؤرخون على اهمية الاقليمية وحقوق الولاية ، وانضموا الى زعماء الاعمال في تأييد مذهب حرية العمل الذي اقتصر عليه دور الحكومة الفيدرالية في الجزء الاكبر من القرن التاسع عشر ، دأب هؤلاء انفسهم ، متأثرين فيما يرجح بالدربة السائدة في اوروبا في القرن التاسع عشر ، على كتابة تاريخ قومي يدور حول إدارات الرؤساء وإثارة الجدل حول القانون الدستوري . وفي المراحل الاولى من التطور الاقتصادي في كل منطقة ، كان الحكم والسياسة في الحقيقة بالغي الأهمية . على ان الحكم كان للولاية ، وكانت السياسة تدور حول مسائل مادية كالقروض او المساعدات المالية للمصارف والنقل والمواصلات ، والحد الذي يراد للحكومة ان تبلغه في تملكها ، ومسألة ضمان وجود ادارة نزيهة . وفي مرحلة تالية من النمو الاقتصادي كانت الولاية اول من اتجه الى تنظيم العمل والنشاط الاقتصادي للمصلحة العامة[٥] . على ان الحكومة الفيدرالية لم تكن في اي مرحلة من المرحلتين ، قبل سنة ١٩٠٠ ، ذات اهمية كبرى الا عندما حدث التصرف في البداية بالاراضي العامة ، وعند تعديل التعرفة الجمركية ، وعند احداث تغييرات كبيرة في اوقات مختلفة في السياسة المصرفية . وأدى نقل السلطة النهائية على مراحل من الولاية الى الحكومة الفيدرالية ابتداء من سنة ١٨٨٠ الى تحرير عدد معين من المواطنين من قوانين

الولاية ونظمها دون ان تُفرض نظم وقوانين فيدرالية . ولم ينفذ النقل النظري للسلطة باجراء فيدرالي فعال حتى العقود الاولى من سنوات القرن العشرين .

وعلى هذا فان التاريخ الواقعي للسياسة في القرن التاسع عشر ، بل واوائل القرن العشرين ، سواء نظرنا اليه من زاوية الأحزاب السياسية او الجماعة ، ينبغي ان يُبنى حول الولايات . وهذا ، بالطبع ، يفرض على كاهل المؤرخ عبئاً ثقيلاً . فلا يمكن وصف الاحوال في عدد من الولايات يتراوح بين ثلاث عشرة وثماني وأربعين وصفاً وافياً في سياق موحد ، واذا اردنا ان يكون لتلك الأحوال معنى ، فينبغي لها ان تُرى في بناء تحليلي . وعلاوة على هذا ، فان التواريخ السابقة للولايات لا تصلح لأن تكون أساساً لمثل هذا التركيب . وينبغي على الباحثين ان يصوروا اولاً دراسات جزئية للعمل والحكومة في الولايات ، وتفسيرات ثقافية جديدة للسياسة في الولايات [٥] . والواقع انه ينبغي الآن للتاريخ الامريكي العام ان يكون سلسلة من الاقتراحات بصدد ما يجب معرفته اكثر منه تركيباً شاملاً .

وتقوم عقبةٌ مشابهة نوعاً في طريق المؤرخ الذي يعالج مشكلة التحليل المنهجي وتكوين بعض الفرضيات المبنية على الاختيار . وهذه المشكلة هي مدى اعتماد معرفة الماضي على كتابات فريق صغير من اعلام الثقافة . فسوف يميل الى رؤية الحوادث لا من خلال نظرة أناس يفوقون المعتاد في نشاطهم وأملاكهم وثقافتهم وذكائهم فحسب ، بل وعلى ضوء الصور البيانية لدى اولئك الذين وضعوا أشد الكتابات النثرية إمتاعاً وبقاء . وتتم دائرة الخداع الممكن عندما تقرأ عباراتِ مثل هؤلاء المواطنين الشواذ على انها تمثل طبقتهم او اقليمهم او المجتمع كله ، وعندما يستخدم التحليل الناتج لتفسير مزيد من الحالات الاخرى . فلم يكن جون تيلور المشهور الذي ينتمي الى كارولينا ممثلاً للمزارعين الجنوبيين ، ولم تكن

مشكلات سوزان ب. انتوني هي مشكلات المرأة العادية؛ كما ان هربرت كرولي لم يكن صالحاً لتمثيل مراحل كثيرة من الحركة التقدمية.

ومن اهم اسباب الاعتماد على الاعلام صعوبة الحصول على معطيات عن الاشخاص العاديين وعن الاحوال اليومية. فماذا كانت حال المجتمع الريفي النموذجي سنة ١٨٤٠ من وجهة النظر الاحصائية؟ وما هي الأفكار العادية التي كانت سائدة عند المواطنين العاديين؟ حتى نجد اجوبة على هذه الاسئلة لا بد وان يبقى دور الافكار في التغير الاجتماعي قائماً على استنتاجات ضعيفة[٦]. فما زالت الحاجة ماسة الى دراسات كمية صادقة التمثيل. ويمكن الحصول على بعض هذه المعطيات باستخدام التقارير الاحصائية المخطوطة والمنشورة استخداما افضل، وينبغي الحصول على البعض الآخر بأساليب من التصنيف تخضع لضوابط احصائية ملائمة. ولا بد من جمع الافكار العادية للمواطن العادي في اي زمن وأي مكان من مصادر كثيرة غير مباشرة، كخطابات السياسيين المحليين الدهاة الذين يصورون الميول العامة بناءً على معرفتهم بما يريد ناخبوهم سماعه، والاعلانات المبالغ فيها التي ينشرها معلنون حاذقون في الصحف المحلية لإرضاء ميول الجمهور، ورسائل رجال العمل التي تبحث في ردود الفعل العامة ذات الاهمية الكبرى بالنسبة لمستقبل تجارتهم. ومن الصعب نسبياً العثور على مواد كهذه والاستفادة منها، لكن الدلائل على انتشارها الواسع كثيرة[٧].

وان البحث الذي يستخدم مصادر كهذه يقف الباحث مباشرة على مستوى من العلاقات الاجتماعية أعمق من الوقائع التاريخية التقليدية، ويكشف عن سبب هام آخر من اسباب استمرار التركيب القصصي. وما دام التاريخ يتألف من سلسلة من الافعال الهامة المتميزة التي يعتقد انها ترمز الى التغيير في المجتمع او تسببه، فان للسرد القصصي القائم على الاحداث القومية منطقاً معيناً. ولكن حالما ينفذ المؤرخ الى مستوى

العوامل الاجتماعية المكيفة التي تخلق اشخاصاً يستطيعون القيام بمثل تلك الاحداث ، ويحاول اكتشاف احتمال وقوع اي نوع من الاحداث ، فان الاحداث نفسها تصبح اعراضاً لقوى اكثر اهمية وخطراً . وبينما نجد الاحداث جزءاً لا يتجزأ من معطيات التاريخ ، وانه قد يكون للاحداث العارضة ، هذا اذا سلمنا بحدوثها ، آثاراً قوية في محيطها ، فان استخدام طرق العلوم الاجتماعية يركز الانتباه على مظاهر الحادثة التي تكشف عن العوامل المحركة (الدينامية) الكبرى للثقافة ، او تكشف انتظامات الثقافة لا تلك الخصائص الفريدة او التي تجذب الانتباه بقوة وإذ كانت هذه العناصر الفريدة ، بحكم تعريفها ، لا تمثل النسق الثقافي العام ، فسوف يفترض الا يكون لها سوى آثار او اهمية محدودة . فقد كان لانفصال الجنوب ، مثلاً ، جذور في العوامل الثقافية التي تكمن وراء وقائع مثل التعرفات الجمركية او قرارات الغاء الرق ، او القوانين الاقليمية التي كانت في الظاهر سبباً في الصدام . فهذه الوقائع هامة وبخاصة من حيث كونها سبلا تؤدي الى فهم طبيعة الاختلافات الاساسية بين شطري امريكا . وشبيه بهذا امر الشعب الامريكي في اوائل العقد الرابع من سني هذا القرن الذي اظهر ، عندما واجه وضعاً ثقافياً جديداً ، من علامات التسليم ما لا سبيل الى تفسيره بسهولة على أساس وقائع ماضيه التقليدية او المباشرة .

ومن المؤكد ان يكون التغير التاريخي على هذا المستوى من التكيف الاجتماعي الاساسي ميداناً صعباً ، وان يكون في المرحلة الحاضرة من معارف العلوم الاجتماعية تأملياً للغاية . ثم ان وفرة المواد التي ينبغي النظر فيها ، ومختلف انواع المعارف اللازمة ، غالباً ما تجعل البحث الجماعي لا الفردي أمراً أساسياً . وعلى هذا فان عادات العمل الفردية عموماً لدى المؤرخ تشير الى سبب آخر من اسباب الافتقار الى البحث التاريخي في هذا الميدان . إلا أن خطوط هذا الميدان قد رُسمت بشكل يسمح

حتى لأفراد المؤرخين ان ينفذوا بنجاح الى باحته المضللة [٨].

مستلزمات البحث لوضع تركيب على أساس العلم الاجتماعي

ان عقد فصل واحد لهذا الموضوع لا يسمح بالإشارة إلا الى بضعة أنواع من ضروب البحث العديدة التي تساعد في بناء تركيب على أساس العلم الاجتماعي . وتقضي الخطوة الاولى بأن يتمكن الباحث بصبر وحذق من ان يجمع من سير مختلف انواع الزعماء الاجتماعيين ذلك العدد الكبير الذي لا بد منه لتكوين صورة تُظهر من نجح في المجتمع وكيف نجح. وينبغي ان تجري ، بالاضافة الى وضع نسق للكيفية التي ينجح بها الناس في الحقيقة ، دراسة اخرى للأهداف البديلة التي أثرت فيما كان الناس يأملونه ، مبنية على مصادر نوعية كالمراسلات الخاصة [٩] . فكيف كان « مستوى آمالهم » يختلف من الزاويتين المادية والفكرية ؟ وماذا كان « الحلم الامريكي » الحقيقي؟ فمثل هذه الاعتبارات تؤدي لا الى مستوى أعلى من التعميم في التاريخ الاجتماعي فحسب ، بل والى مقارنات علمية ممكنة بين الثقافة الامريكية وغيرها من الثقافات .

وهناك اتجاه اصعب في ميدان العوامل التاريخية الاساسية ، وهو تتبع طابع علاقات الاسرة المتغير ، بما في ذلك العلاقات داخل الاسرة ، وأهداف افراد الاسرة ، ومطامحهم في اتصالاتهم الحقيقية والوهمية بالعالم الخارجي . وسواء استخدم الانسان اصطلاحاً ممتازاً كاصطلاح « الشخصية الاساسية » [١٠] الذي استخدمه كاردنر ولنتون ، او اصطلاحاً قديماً ، مثل « مستند » ، ليشمل به نتائج التكيف داخل الاسرة ، فقليل هم الباحثون الذين سينكرون الاهمية الاساسية لهذا العامل في مجرى الحضارة[١١].

لكن التحري بدقة عن رد الفعل للتغير صعب ويستدعي معرفة سيكولوجية وسوسيولوجية قلما تتوفر لدى المؤرخ . وعلى هـذا فقلما تظهر الاسرة كعامل في مستوى الوقائع التاريخية ١٢ .

وتعترض سبيل التحليل التـاريخي عقبة اخرى وهي وجود « اسر امريكية » كثيرة في اي فترة من الفترات . وقـد يكون التغاير في التكيف بين اسرة ربها جبلي من منطقة داخلية بعيدة ، واسرة ربهـا ريفي صاحب مهنة ، او بين اسرة رجل من اهل المدينة يقيم في حي قذر ، وبين اسرة مليونير يقيم في بارك أفنيو ، اكبر من التغاير بين اسرة الماؤوري وبين اسرة الماريكوبا ١٣ . وقد تبين من الدراسات التي جرت حديثاً في علم الانسان الثقافي كدراسة «بلينفيل ، الولايات المتحدة» **Plainville, U. S. A.** او **Yankee City Series** انـه ينبغي دراسة ستة انواع مختلفة من الاسر على اساس مستوى الدخل او الحرفة ١٤ . ففريق الطبقات العليا يمدنا بمعطيات على شكل مذكرات ورسائل وتعليقات على امور تدور حولهم ١٥ ؛ اما الفقراء ، وبخاصة قبل ١٨٩٠ ، فليس لديهم سوى التحدي للباحث . غير ان الباحث الذي يحاول ان يفحص النظريات والفرضيات المتعلقة بالاسرة عن طريق معارضتها المعطيـات التاريخية (وينبغي الا يتصدى للمهمة من ليس مستعداً للقيام بمثل هذا) يكشف ، دون ريب ، عن دلائل كثيرة لم يستطع المؤرخ التقليـدي رؤيتها . وقد يصبح من الممكن في المستقبل ان نقدر بحكمة مدى كون الاعتداءات الجماعية والتطرف السياسي واضطراب ردود الفعل الجماهيرية مسببة كلها عما يحل بتكيف الاسر من توتر واضطراب يجعلانه غـير ملائم بدرجات متفاوتة للتغيرات التي تطرأ على المجتمع .

واذا نظرنا الى الموقف نظرة اوسـع ، وجدنا انـه يمكن اعتبار المشكلات النفسية ـ الاجتماعية للحضارة الغربية بعد سنة ١٩٠٠ نتيجة لأنواع متضاربة من التكيف . ففي عهد الفتاء يحدث داخل الاسرة او

المدرسة تكيف قائم سواء في امريكا او في غيرها عـلى عوائد وتقاليد شعبية اكثرها موروث من مجتمع ما قبل الصناعة ؛ وفي عهد النضج يتم داخل المكاتب والمصانع في المدينة تكيف قائم على عوائد وتقاليد جديدة نشأت من متطلبات العمل ؛ ومن الولادة حتى الوفاة يستمر التكيف عن طريق الخطابة او الصحافة او غيرهما من وسائل الاتصال ، ويكون قائماً على مزيج متعدد من المذاهب التقليدية او البراجماتية [١٦] .

واذا نقل الانسان محور اهتمامه على هذا المستوى الاساسي الى نشأة التصنيع المديني الذي يعتبر اهم ضغط خارجي يربك الانماط العائلـية القائمة ، فانه يدخل ميداناً بذل فيه المؤرخون جهداً زائداً ولكنهم ، بوجه عام ، اخضعوا استكشافاتهم لوقائع التركيب القصصي ، وأخفقوا لأنهم لم يهتموا بالنظرية ، في معالجة كثير من المشكلات الاساسية بالنسبة لعلم الاجتماع المديني . بل ان ا. م. شليزنجر الذي بذل كثيراً من الجهد كي تبدأ دراسة المؤرخين لسكنى المدن ، والذي قدم في النصف الثاني من كتابه « ارض الاحرار » **Land of the Free** تركيباً عاماً يعد افضل تركيب من نوعه ، أبقى المدينة في منزلة ثانوية نسبياً [١٧] . وهناك ميادين خاصة من علم الاجتماع تحتل المرتبة الاولى من الاهمية ، كعـلم السكان المديني ونتائجه الاجتماعيـة ، لم تُدرس كما يجب في تواريخنا العامة [١٨] . ويمكن اختصار هذا البحث بقولنا ان لدينا معالجات اجتماعية كثيرة للمعطيات التاريخية الامريكية، لكن ما لدينا من التفسيرات الاجتماعية (السوسيولوجية) قليل جداً .

لقد كان التصنيع هو القوة المادية الهائلة التي احدثت التغير في هذه الصورة التاريخية المضطربة لانتقال الافكار والعوائد والعلائق العائلية الجديدة والمشكلات المدينية المتزايدة . على اننا اذا حكمنا مستندين الى التركيب القصصي ، فان الحقيقة التالية تتضح لنا وهي : إن التصنيع الذي نقلنا من عالم جورج واشنطن الى عالمنا الحالي لا يزال في حاجة الى مزيد من

التأكيد . ولقد كان المحرك المباشر فيما احدثه التصنيع من ضغط كثير متنوع هو العمل ، وكان رجال العمل بالضرورة هم الوكلاء الذين نقلوا الى المجتمع غالبية التغيرات المادية التي تولدت من العلم والتقنية الصناعية . وعلى هذا فان مؤسسات العمل صارت هي الادوات الرئيسية في تكييف المجتمع الجديد وفرض العادات الصناعية عليه . وقد كان مفكرو نيوانجلند ذوو الحس المرهف ، قبل منتصف القرن ، يشعرون شعوراً تاماً بالتغير . وتذمر إمرسون سنة ١٨٤٤ بقوله :

« تبدو امريكا كلها خارج البيوت سوقاً ،... واني لأتحدث عن الابواق التي يمكن الافتراض بأنها تخاطب الشعب. انها تمتدح الفضائل التقليدية او كل ما يزيد الملكية ويحفظها؛ فالرأسمالي هو كل شيء ؛ كليته ، وكنيسته ، ومستوصفه، ومسرحه ، وفندقه ، وطريقه ، وسفينته — فكل ما يحفظ هذه ويزيد في جمالها ويوسعها خير ؛ وكل ما يعرّض أياً منها للخطر شر » [١٩] .

وربما كان اثر العمل ومستلزماته المدنية في الثقافة الامريكية من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٦٠ أعظم نسبياً منه في اي فترة مساوية لها؛ ومع هذا فان مثل هذه القوى لا تبدو الا كظواهر قليلة منعزلة فيما كُتب عن فترة ما قبل الحرب الاهلية من معالجات عادية .

وفي السنوات التي أعقبت الحرب الاهلية ، أبدى اصحاب التواريخ العامة اهتماماً اكبر بالضغوط الثقافية المستمرة الناجمة من العمل ، والتي لم يكن للحرب ذاتها سوى أثر ضئيل فيها . الا ان صعوبة جديدة ظهرت عندئذ . فقد صارت الامور الغريبة المدهشة لا العادية، كما حدث بالنسبة للرأي العام والاسرة واحوال سكنى المدن ، هي التي تتسلل الى التركيب التقليدي . فكتبنا المدرسية ، مثلاً ، تتحدث كثيراً عن مقاومة جماعات معينة من الزُرّاع للمصعد واستخدام سكك الحديد ، ولكنها لا

تتحدث الا قليلاً جداً عن تزايد قوة تقاليد العمل وعاداته في المجتمع الريفي [٢٠] .

وفي هذه الحالة ستكون الطريق الى تركيب أشمل وأكثر معنى اكثر سهولة من الطرق التي سبق بحثها . فقد اخذت تتوفر سجلات العمل بأنواعها في كميات متزايدة [٢١] . كما ان الدراسات الجزئية تتراكم باطراد [٢٢] . على ان المؤرخ العام الذي يستعرض هذا الميدان ، سيجد انه بينما تُمدنا الدراسات الحالية في الاقتصاد والتاريخ بجزء كبير من الصورة الداخلية لمجريات الامور داخل العمل ، فان الروابط بين العمل والمجتمع لم توضح تماماً بعد [٢٣] . ذلك ان متزعم العمل او منظمه لم يكن المتحكم فيما يجري داخل شركته من تغير فحسب ، بل كان كذلك يتحكم الى حد كبير بالتغير داخل مجتمعه [٢٤] . ولما كان ماله ، ومن ثم رضاه ايضا ، ضروريا بوجه عام لمصلحة المجتمع وتحسنه ، فقد اصبح من اعضاء مجالس ادارة مؤسسات التعليم والاحسان والعمل التي هيمنت على العادات الاجتماعية وعينت اهداف المجتمع [٢٥]. فحمل، بالضرورة ، الى هذه الميادين انماط السلوك التي تكونت بفعل ما يتطلبه بقاء العمل . وكافح ليجعل التعليم والاحسان والسياسة والحياة الاجتماعية اموراً « شبيهة بالعمل » . وقد اضطلعت اجيال من المؤرخين بتحليل فكر كلاي ، ووبستر ، وكالهون ، لاستخلاص آخر أثر للمعنى الاجتماعي فيه ، هذا بينما نجد ان ناثان ابلتون ، وجون مري فوربز ، وطائفة اخرى هامة من ابرز رجال العمل الذين لم يظفروا حتى الآن بمن يقوم بتفسير اعمالهم تفسيراً اجتماعيا مسهبا ، لا يظهرون في المدونات التقليدية [٢٦]

ولا بد ان تظفر الشركة الحديثة ، وهي أداة اجتماعية جديدة أنشأها في الاساس زعماء رجال العمل ، بمكان اكبر في هذا التركيب ذي الاهمية البالغة . والمشكلة هنا في غاية الصعوبة ، وتنطوي على تحد غير

ناشيء من المعطيات والمواد بقدر ما هو ناشيء من النظرية . ولم يظفر دور الشركة الحديث حتى الآن بتحليل واف من اصحاب النظريات القانونية والاجتماعية والاقتصادية . ومع ان الشركة شيء غير مادي، فهي شيء حقيقي ؛ وسواء أكانت الشركات من النوع الذي يهدف او لا يهدف الى الربح ، فقد كونت دولاً ومجتمعات صغرى داخل التقسيمات السياسية والجغرافية[٢٧]. كما انها أوجدت وحدات مسئولة وغير مسئولة للغاية أجبرت المواطنين على التعامل معها، وعلى ان يصرفوا جزءاً كبيراً من حياتهم تحت تأثيرها . وقد صارت الملكية كما تتمثل في أسهم الشركات الكبرى علاقة وظيفية ، وانتقلت السيطرة على الملكية الى ايدي رجال المهنة ، وغالباً ما انتقلت الى رجال إدارة ليسوا من اصحاب الشركات [٢٨] . ومشكلات التفسير التاريخي الناجمة عن هذا معقدة الى حد لا نستطيع معه بحثها هنا ، كما انها في الحقيقة اعقد من ان يستطيع المجتمع الحديث بحكمته حلها ؛ لكن التعقيد والصعوبة ليسا مسوغين صحيحين للاهمال التاريخي .

وباختصار ، نقول ان التغيرات المادية والسيكولوجية التي كان لها او كان سيكون لها اكبر الاثر في العوامل الانسانية المكيفة مثل الحياة العائلية وأوضاع الحياة المادية ، واختيار الحرف ، ومصادر الهيبة والاحترام ، والمعتقدات الاساسية — تلك التغيرات لا بد ان توضع في محور اي تركيب شامل متسق المعنى ، وتقرر له تقسيماته من حيث التسلسل في الاحداث التاريخية والموضوع . وفي الوقت الذي ينبغي فيه للتحليل التاريخي ذاته في المرحلة الحالية من مراحل المعرفة السيكولوجية أن يعنى بالوقائع او التغيرات الملموسة المادية والسياسية او الاجتماعية ، فلا بد من أن نعطي لهذه الوقائع والتغيرات مكاناً وأهمية استناداً الى ارتباطها التقديري بالقوى الاجتماعية الكامنة. فالنتائج الاجتماعية الدقيقة لنشوء الشركة من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٧٣ نشوءاً سريعاً، مثلاً، لم تفحص بعد؛ لكن لدى العالم الاجتماعي ما

يجعله يتأكد من ان لتلك النتائج من الاهمية مـــا يفوق أهمية تفصيلات الحملات الانتخابية للرئاسة .

اما فيما يختص بالفترة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فلدينا مادة مرجعية معتمدة تكفي لتركيب مُوسّع مبني عـــلى التغيرات في القوى الاجتماعية الكبرى . وبينما تجعلنا المعارف الحالية نعتقد بأنه ينبغي اعتبار التغيرات في العمل والاقتصاد اشد العناصر حركة (دينامية) في هذا المكان وهذه الفترة بالذات ، فقد يكشف المزيد من البحث عن تغيرات في الحياة العائلية او في المعتقدات الاجتماعية لم تنشأ مباشرة من العمـــل (**Business**) بوصفه مصدراً اقوى أثراً من غيره من العوامل . لكن ما دام المؤرخ مزمعاً ان يزود نفسه بالمعرفة الضرورية لسبر غور هذه المستويات الاكثر عمقاً ، ومعالجة المشكلات بروح التحليل العلمي ، فان العلماء الاجتماعيين سوف يمتدحون النتائج بوصفها خطوات في اتجاه الواقعية التاريخية .

ومن شأن هـــذا العمود الفقري للتركيب ان لا يضع فحسب مبـــنى الحوادث في منظوره الصحيح ، بل ان يغير وجه غالبية المعالم المعروفة كذلك . فاذا درست الحرب من حيث انها مؤسسة اجتماعية ظلت بأهميتها ، لكنها تتلاشى في الارجح اذا اعتبرت معلماً اعتباطيا من معـــالم قسمة التاريخ الى عصور وفترات . فالحرب الاهلية التي تعتبر الخط الفاصل الاكبر في كتابة التاريخ الامريكي ، مثلا ، تتضاءل كثيراً اذا نظرنا اليها من زاوية هذه الأسس الاجتماعية ذات المدى البعيد . وحتى في اعماق الجنوب (من الولايات المتحدة) سيفقد التغير الفذ الذي أوجدته الحرب في العلاقات العنصرية والامتلاكية بعض أهميته اذا قيس بالبيئة الكاملة للتغيرات الاجتماعية التدريجية الناجمة من زيادة رجال الطبقة الوسطى من المزارعين وعمال الصناعة [٢٩] . ومهما يكن من امر ، فيبدو ان التغير الاجتماعي الأساسي ، بالنسبة للأمم كلها ، لا يحدث بالصورة الفجائية

التي توحي بها الحروب والثورات . فلا بـد من الاعتراف بأن تقسيم التاريخ الى فترات تقسيمٌ اعتباطي كله قائم على المحور الاساسي للتركيب الذي نتخذه . فمثلاً نجد من زاوية العمل والاقتصاد ان التاريخين ١٨٥٠ و ١٨٨٥ صالحان للفصل بين فترات ، وذلك لأن الاول يرمز الى بداية الفتح السريع للسوق الصناعي القومي ، بينما يوافق الثاني بصورة تقريبية نشوء عدد من وحدات العمل الكبيرة شبه الاحتكارية ، وبداية التنظيم الفيدرالي ؛ لكننا سنختار تواريخ اخرى اذا قدرنا ان الاسرة او سكنى المدن هي الظاهرة المركزية في الاحداث التاريخية .

أمـا اولئك المؤرخون الذين سيندبون زوال القول بقسمة التاريخ الى عهد الديمقراطية في ظل جيفرسون وجاكسون ، وحقبة التفاهم ، وفترة الصراع الجامح ، والفترة المحزنة ، وفترة النزاهة ، فلهم بعض العزاء في ان الزمن كفيل بالقضاء على التقسيمات القديمة ؛ حتى لو بلغت الولايات المتحدة مئتي سنة في العمر بدلاً من مئة وسبعين سنة ، فإن المؤرخين لن يعودوا قادرين على معالجة جميع الوقائع التقليدية والشخصيات المعروفة . وحينئذ تقضي مستلزمات المكان والزمان باتخاذ تركيبات أوسع وأقل تفصيلاً ؛ وسوف يكون المؤرخ حراً في ان يختار بين تركيب حدسي من النوع الذي عرضه اشبنجلر وتوينبي ، او ان يُفيـد من المساعدات التي تقدمها له العلوم الاجتماعية .

الهوامش

الفصل الاول :

(١) راجع مثلا : Stuart A. Rice, ed., **Methods in Social Science : A Case Book** (Chicago : University of Chicago Press, 1931); William F. Ogburn and Alexander Goldenweiser, eds., **The Social Sciences and Their Interrelations** (Boston : Houghton Mifflin Company, 1927) ; Harry E. Barnes, **The New History and the Social Sciences** (New York : Century Co., 1925);

راجع ايضا المقالات المتصلة بالموضوع في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopaedia of the Social Sciences.

(٢) اعدها بيرت جيمس لوينبرج بمساعدة س. هـ. بروكونيير ، وشبارد ب. كلاف ، وتوماس س. كوشران .

(٣) راندال وهاينز ، ص ١٨ .

(٤) لقد قرر بعض المعنيين بكتابة التاريخ من الالمان القضية التالية بصراحة ، وهي ان الظواهر التاريخية متميزة ، كما قرروا نتيجة منطقية متفرعة منها وهي انه لا يمكن ولا بحال وضع تعميمات عن العمليات التاريخية ، ويستند الى قرارهم هذا والى نتيجته المتفرعة كثير من الاعتراضات على طريقة العلوم الاجتماعية . ويبدو ان هذا الموقف يستند في بعضه الى منطق خاطىء ، ويستند بعض الشيء الى اضطراب بالنسبة لمعنى اصطلاح « متميز » . وتذهب احدى وجهات النظر الى انه لا شك في صحة القول بأن العملية التاريخية متميزة. اما من وجهة نظر العالم الاجتماعي، فكل حادثة تاريخية تشترك في بعض الصفات مع الاحداث التاريخية الاخرى من نفس النوع العام . والحقيقة هي أن عدم العناية في استعمال اساليب العلم الاجتماعي قد تبرر الانتقاد الذي يذهب الى ان متغايرات مهمة قد اهملت . على انه ليس صحيحا بأن العلم الاجتماعي لا يعنى بالتمايز الذي يكون فوارق مفردة . وعلاوة على هذا فان اعتبار عنصر الوقت يجعل من الضروري اعتبار الوقائع المفردة جزء من العمليات ، والعملية اكثر من مجموع الاحداث المتميزة .

(٥) راجع مثلا : James B. Conant, **On Understanding Science** (New Haven : Yale University Press, 1947).

(٦) وهناك طريقة اخرى لمعالجة الموضوع وهي اختيار حالة اخرى واختبار مختلف النظريات الجزئية التي تعارضها ، ما دامت هناك اشارة ضمنية الى ان العلاقات التي يزعمون انها تصح في احدى الحالات ينبغي ان تصح بوجه عام في ظروف مشابهة .

(٧) ان جهود اينشتاين مثل معروف في العلوم الطبيعية ، راجع Lincoln Barnett, **The Universe and Dr. Einstein** (New York : New American Library Of World Literature, 1952).

ونجد تفسيرا اكثر تواضعا في العلوم الاجتماعية وذلك في تنقيح جيمس س. دوزنبري لنظرية سلوك المستهلك ، راجع كتابه **Income, Saving, and the Theory of Consumer Behavior** (Cambridge : Harvard University Press, 1949).

(٨) P. W. Bridgman, «The Prospect for Intelligence,» **Yale Review,** 34:450 (March 1945); quoted by Conant, **op. cit.,** p. 115 n.

الفصل الثاني :

(١) يمكن للمؤرخ الذي يسعى الى التعرف على الافكار والاساليب التي يقومّ العلماء الاجتماعيون حاليا بتطويرها ان يبدأ باستشارة زملائه او غيرهم من المختصين بدراسات معينة الذين يستطيعون المساعدة بارشاد المؤرخ الى المراجعات والتقويمات النقدية التي تنشر من وقت لآخر . ويمكن ايراد العناوين التالية كأمثلة فقط :

M. Brewster Smith, **«Some Recent Texts in Social Psychology,» Psychological Bulletin,** 50 : 150-159 (March 1953); Arthur H. Cole, «Committee on Research in Economic History,» **Journal of Economic History,** 13 : 79-87 (Winter 1953); Samuel A. Stouffer, «Measurement in Sociology,» **American Sociological Review,** 18 : 591-597 (December 1953); Social Science Research Council Inter-university Summer Research Seminar on Political Behavior Research, «Research in Political Behavior,» **American Political Science Review,** 46 : 1003-1045 (December 1952); Roy Macridis and Richard Cox, «Research in Comparative Politics,» **American Political Science Review,** 47 : 641-675 (September 1953).

كما ان هناك معالجات عامة اشمل للموضوع تصبح في متناول الباحث وتفيده من حين لآخر مثل :

A. L. Kroeber and others, **Anthropology Today** (Chicago : University of Chicago Press, 1953); **A Survey of Contemporary Economics,** Vol. I, Howard S. Ellis, ed. (Philadelphia : American Economic Association, 1948), and Vol. II, Bernard F. Haley, ed. (Homewood, ILL. : American Economic Association, 1952).

وسنشير الى هذه المراجع حيثما اقتضى الامر في هذا الفصل .

(٢) A. L. Kroeber and others, **Op. cit.**

ويشتمل هذا الكتاب على قوائم ببليوجرافية مختارة بعناية .

(٣) Sol Tax, Loren C. Eiseley, Irving Rouse, and Carl F. Voegelin, eds. (Chicago : University of Chicago Press, 1953).

(٤) **المصدر ذاته** ، ص ١٥٣ .

(٥) Kroeber and others, **Anthropology Today,** pp. 732, 735.

(٦) ان الصفحات التالية ، باستثناء ما هو مشار اليه ، مبنية على مناقشات مع كلايد كلكهوهن وا. ل. كروبير ؛ وقد قدم اولهما مذكرة مدونة اقتبسنا منهـا دون الاستشهـاد بالطريقة المألوفة ؛ كما انها مبنية ايضا على مناقشات مع ا. ارفنج هالوول . واذا اردت معالجة مبسطة للموضوع راجع : Kluckhohn, **Mirror for Man : The Relation of Anthropology to Modern Life** (New York : Whittlesey House, 1949).

(٧) راجع Glyn E. Daniel, **A Hundred Years of Archaeology** (London : G. Duckworth & Co., 1950).

(٨) انقسم علماء الانسان من أصحاب النظريات في الثقافة الى فئتين تقابـلان الواقعية والاسمية الفلسفيتين . ويؤكد البعض على ان الثقافة سلوك ، ويؤكد الآخرون ان الثقافة دائما وبصورة حتمية تجريد من السلوك . وقد استخدم الراي الثاني الذي يساعـد على تمييز الصفات المادية الخالصة من الثقافة في النقاش التالي . راجع :
Clyde Kluckhohn and William H. Kelly, «**The Concept of Culture,**» in Ralph Linton, ed., **The Science of Man in the World Crisis** (New York : Columbia University Press, 1945) ; and Melvill J. Herskovits, **Man and His Works : The Science of Cultural Anthropology** (New York : Alfred A. Knopf, 1948).

(٩) راجع عن التغير الثقافي A. L. Kroeber, **Anthropology** (New York : Harcourt, Brace and Company, 1948), Chapter 10.

(١٠) راجع : Margaret Mead, «National Character,» in Kroeber and others, **Anthropology Today,** pp. 642-667.

(١١) راجع : H. G. Barnett, **Innovation : The Basis of Cultural Change** (New York : McGraw Hill Book Company, 1953) ; and S. C. Gilfillan, **The Sociology of Invention** (Chicago : Follett Publishing Co., 1935).

(١٢) قد يكـون القارىء لاحظ في الفقرات السابقة التـي اقتبست بتصرف مـن مذكرة كلكهوهن الروح « الانسانية » في علم الانسان الثقافي .

(١٣) Kroeber and others, **Anthropology Today,** pp. 597-620.
راجع بوجه خاص كشف المصادر ص ٦١٦–٦٢٠ .

(١٤) **المصدر ذاته** ، ص ٦٠٠–٦٠١ .

(١٥) **المصدر ذاته** ، ص ٧٣٠ .

(١٦) **المصدر ذاته** ، ص ٦١٤–٦١٥ .

(١٧) ان البحث التالي ، باستثناء ما اشرنا اليه ، مبني عـلى مذكرة قدمها هاري البرت سنة ١٩٤٨ ، وعلى مناقشة لجنة كتابة التاريخ لها معه . وقد قرأ مسودة هذه الصفحات ليونارد س. كوترل الاصغر ودونالد يونج ونقحت على ضوء اقتراحاتهما . راجع :
Georges Gurvitch and Wilbert E. Moore, eds., **Twentieth Century Sociology** (New York : Philosophical Library, 1945)
تجد فيه وقائع مؤتمر حول الحالة الراهنة لمعارف علم الاجتماع .

(١٨) Kingsley Davis, **Human Society** (New York : Macmillan Company, 1949), pp. 622-623.
باذن منهم .

(١٩) Robert K. Merton, **Social Theory and Social Structure : Toward the Codification of Theory and Research** (Glencoe, Ill. : Free Press, 1949), pp. 86, 92.
ان الفصول الثلاثة الاولى من هذا الكتاب مقدمة ممتازة للبحث الاجتماعي .

(٢٠) **المصدر ذاته** ، ص ٩ . اذا اردت محاولة لاعطاء خطة شاملة لدراسة الظواهر الاجتماعية راجع : Taloott Parsons, **The Social System** (Glencoe, III. : Free Press, 1951).

(٢١) Robin M. Williams, Jr., **American Society : A Sociological Interpretation** (New York : Alfred A. Knopf, 1951), p. 374; for a general discussion see pp. 372-442, and also Ralph K. White, **Value-Analysis : The Nature and Use of the Method** (New York : Society for the Psychological Study of Social Issues, 1951).

(٢٢) Williams, **op. cit.**, p. 385.

(٢٣) Kluckhohn, **Mirror for Man**, p. 232.

(٢٤) Williams, **op. cit.**, pp. 441-442.

(٢٥) Kluckhohn, «The Study of Culture,» in Daniel Lerner, Harold D. Lasswell, and others, eds., **The Policy Sciences : Recent Developments in Scope and Method** (Stanford : Stanford University Press, 1951), p. 89.

(٢٦) راجع : Kingsley Davis, **Human Society**, pp. 289-307.

(٢٧) راجع : W. Lloyd Warner and Paul S. Lunt, **The Social Life of a Modern Community**, Yankee City Series, Vol. I (New Haven : Yale University Press, 1941), pp. 301-355.

(٢٨) Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, **The People's Choice : How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign** (2nd ed. ; New York : Columbia University Press, 1948).

(٢٩) خصص عدد ايار ، ١٩٤٨ ، من المجلة الامريكية لعلم الاجتماع (American Journal of Sociology) ٥٣ : ٤١٧–٤٩٥ كله لمقالات حول الاسرة الامريكية . والابحاث التاريخية المفصلة الوحيدة عن الاسر الامريكية هي : Arthur W. Calhoun, **A Social History of the American Family from Colonial Times to the Present** (3 vols., Cleveland : Arthur H. Clark Company, 1917-19; 1 vol., New York : Barnes & Noble, 1945); and John Sirjamaki, **The American Family in the Twentieth Century** (Cambridge : Harvard University Press, 1953). Leonard S. Cottrell, Jr., «The Present Status and Future Orientation of Research on the Family,» **American Sociological Review**, 13 : 123-136 (April 1948), وفي هذا الكتاب مقدمة قصيرة للموضوع . راجع ايضا : E. Franklin Frazier, **The Negro Family in the United States** (Chicago : University of Chicago Press, 1939); Willystine Goodsell, **A History of Marriage and the Family** (rev. ed.; New York : Macmillan Company, 1934); and Willard Waller, **The Family : A Dynamic Interpretation** (New York : Cordon Company, 1938; rev. by Reuben Hill, New York : Dryden Press, 1951).

(٣٠) اذا اردت بحثا عاما جيدا راجع : Davis, **op. cit.**, pp. 52-119.

(٣١) يرى عالم الاجتماع في هذه الظواهر الاجتماعية انماطا ثقافية ، وقلّما يستخدم كلمة مؤسسة (institution).

(٣٢) راجع مثلا : Merton, **Social Theory and Social Structure**, pp. 115-199; and Reinhard Bendix and Seymour M. Lipset, eds., **Class, Status and Power** (Glencoe, III. : Free Press, 1953).

(٣٣) راجع مثلا : Frances W. Gregory and Irene D. Neu, «The American Industrial Elite in the 1870's,» and William Miller, «The Business Elite in Business Bureaucracies,» in William Miller, ed., **Men in Business** (Cambridge : Harvard University Press, 1952), pp. 193-211, 286-305; William Miller, «American Historians and the Business Elite,» **Journal of Economic History**, 9 : 184-208 (May 1949); C. Wright Mills, **White Collar : The American Middle Classes** (New York : Oxford University Press, 1951), and «The American Business Elite : A Collective Portrait,» **Journal of Economic History**, 5 (suppl.) : 20-44 (December 1945).

(٣٤) راجع مثلا : Thomas C. Cochran, **Railroad Leaders, 1845-1890 : The Business Mind in Action** (Cambridge : Harvard University Press, 1953); and Alvin W. Gouldner, ed., **Studies in Leadership** (New York : Harper & Brothers, 1950).

(٣٥) راجع : Leland H. Jenks, «The Role Structure of Entrepreneurial Personality,» in Harvard University Research Center in Entrepreneurial History, **Change and the Entrepreneur : Postulates and Patterns for Entrepreneurial History** (Cambridge : Harvard University Press, 1949), pp. 133-152; and Gardner Murphy, **Personality : A Biosocial Approach to Origins and Structure** (New York : Harper & Brothers, 1947), pp. 784-795.

(٣٦) راجع : Lionel J. Neiman and J. W. Hughes, «The Problem of the Concept of Role,» **Social Forces**, 30 : 141-149 (December 1951).

(٣٧) راجع : Robert K. Merton and Paul F. Lazarsfeld, eds., **Continuities in Social Research : Studies in the Scope and Method of «The American Soldier»** (Glencoe, ILL. : Free Press, 1950).

(٣٨) راجع : Cochran, **Railroad Leaders**, Chapter 16,
ففيه محاولة لاثبات معايير الدور الاجتماعي تاريخيا .

(٣٩) اذا اردت المزيد عن الادوار والموجبات ، راجع :
Samuel A. Stouffer and others, **The American Soldier : Adjustment During Army Life**, Studies in Social Psychology in World War II, Vol. I (Princeton : Princeton University Press, 1949), pp. 112-118.

(٤٠) راجع : Paul K. Hatt and Albert J. Reiss, Jr., eds., **Reader in Urban Sociology** (Glencoe, ILL. : Free Press, 1951); Svend Riemer, **The Modern City** (New York : Prentice-Hall, 1952); Louis Wirth, «Urbanism as a Way of Life,» **American Journal of Sociology**, 44 : 1-24 (July 1938).

(٤١) William I. Thomas and Florian Znaniecki, **The Polish Peasant in Europe and America** (New York : Alfred A. Knopf, 1927), Vol. II, p. 1128; or see Edmund H. Volkart, ed., **Social Behavior and Person-**

ality : **Contributions of W. I. Thomas to Theory and Social Research** (New York : Social Science Research Council, 1951), p. 11.

(٤٢) كان أول من استخدم اصطلاح انتفاء المعيار anomie هو اميل دركهايم : راجع مؤلفاته **The Division of Labor in Society** (trans. George Simpson; Glencoe, ILL. : Free Press, 1947), and **Suicide : A. Study in Sociology** (trans. John A. Spaulding and George Simpson; Glencoe, ILL. : Free Press, 1951). For later use of this concept see Elton Mayo, **The Human Problems of an Industrial Civilization** (New York : Macmillan Company, 1933), and Merton, **Social Theory and Social Structure,** pp. 125-150.

(٤٣) راجع : James A. Quinn, **Human Ecology** (New York : Prentice-Hall, 1950), p. 3.

(٤٤) راجع مثلا : Karl Mannheim, **Essays on the Sociology of Knowledge** (New York : Oxford University Press, 1952); and Merton, **Social Theory and Social Structure,** pp. 199-264.

(٤٥) انبثق اصطلاح « ايديولوجية » بتأثير ماركس ، واستخدم (بواسطة كارل مانهايم مثلا) بعكس يوطوبيا Utopia ، اي للدلالة على نظام من الافكار تحاول طبقة ما بواسطتها ان تحافظ على منزلتها ، بينما استخدمت « يوطوبيا » للدلالة على نظام من الافكار قصد به احداث التغير .

(٤٦) Bernard Berelson, **Content Analysis in Communication Research** (Glencoe, ILL. : Free Press, 1952), p. 18.

(٤٧) Ernst Kris and Hans Speier, **German Radio Propaganda : Report on Home Broadcasts during the War** (New York : Oxford University Press, 1944). See also Bernard Berelson and Morris Janowitz, eds., **Reader in Public Opinion and Communication** (Glencoe, ILL. : Free Press, 1950); and W. Hayes Yeager and William E. Utterback, eds., «Communication and Social Action,» **Annals of the American Academy of Political and Social Science,** Vol. 250 (March 1947).

(٤٨) «Qualitative Measurement in the Social Sciences : Classification, Typologies, and Indices,» with Allen H. Barton, in Lerner, Lasswell, and others, eds., **The Policy Sciences,** p. 155.

(٤٩) **المصدر ذاته** ، ص ١٦٦ .

(٥٠) راجع : Cochran, **Railroad Leaders,** Chapter I.

(٥١) اذا اردت مختصرا جيدا للكتابات السابقة راجع : Donald R. Young, **American Minority Peoples : A Study in Racial and Cultural Conflicts in the United States** (New York : Harper & Brothers, 1932). See also William I. Thomas and Florian Znaniecki, **The Polish Peasant in Europe and America.** A useful recent comprehensive work is George E. Simpson and J. Milton Yinger, **Racial and Cultural Minorities** (New York : Harper & Brothers, 1953).

(٥٢) راجع : Gunnar Myrdal, Richard Sterner, and Arnold Rose, **An American Dilemma : The Negro Problem and Modern Democracy** (New York : Harper & Brothers, 1944), and Robin M. Williams, Jr.,

The Reduction of Intergroup Tensions, Social Science Research Council Bulletin 57 (New York, 1947).

(٥٣) راجع : Thorsten Sellin, **Culture Conflict and Crime.** Social Science Research Council Bulletin 41 (New York, 1938).

(٥٤) ان كلا من « علم الجرائم » و « الجريمة » لا يظهران في دليلي المؤلفين العامين الحديثين المشار اليهما في هذا العرض .

(٥٥) تلقت اللجنة في الاصل مساعدة من جوزف ج. اشبنجلر ثم من ادوارد ب. هتشنسون ، تجد بحثا عاما في U.S. National Resources Committee, **The Problems of a Changing Population** (Washington : Government Printing Office, 1938), and Frank Notestein and others, **The Future Population of Europe and the Soviet Union** (Geneva : League of Nations, 1944).

(٥٦) راجع : U.S. Bureau of the Census, **Handbook of Statistical Methods for Demographers : Selected Problems in the Analysis of Census Data,** preliminary edition by A. J. Jaffe (Washington, 1951); and Peter R. Cox, **Demography** (Cambridge : Cambridge University Press, 1950).

(٧٥) ان المعدل النهائي لتوالد السكان في أي فترة من الوقت يؤخذ من معدلي الاخصاب والوفاة . فالمعدل النهائي للتوالد يمكن وصفه باختصار بانه العدد التقديري للبنات اللاتي تلدهن مئة بنت ممن ولدن حديثا وذلك خلال حياتهن وطبقا لمعدلي الاخصاب والوفاة . فاذا كان الحاصل مئة كان التعويض كاملا . واذا كان ١١٠ مثلا فهناك زيادة بمقدار ١٠ ٪ لكل جيل .

(٥٨) راجع مثلا : Evarts B. Greene and Virginia D. Harrington, **American Population before the Federal Census of 1790** (New York: Columbia University Press, 1932); Stella H. Sutherland, **Population Distribution in Colonial America** (New York : Columbia University Press, 1936); and Josiah C. Russell, **British Medieval Population** (Albuquerque : University of New Mexico Press, 1948).

(٥٩) قدم كل من جاردنر مورفي و م. بروستر مذكرة للجنة لتستخدمها في اغراضها . وقد بني هذا القسم كله على مذكرتيهما ، ولم يجر الفصل بين المذكرتين .

(٦٠) اذا اردت ابحاثا للتمثيل على هذا راجع : Solomon E. Asch, **Social Psychology** (New York : Prentice-Hall, 1952); Leon Festinger and Daniel Katz, eds., **Research Methods in the Behavioral Sciences** (New York : Dryden Press, 1953); Gardner Murphy, **Personality : A Biosocial Approach to Origins and Srtucture** (New York : Harper & Brothers, 1947); Theodore M. Newcomb, **Social Psychology** (New York : Dryden Press, 1950); and Guy E. Swanson, Theodore M. Newcomb, and Eugene L. Hartley, eds., **Readings in Social Psychology** (rev. ed.; New York : Henry Holt and Company, 1952).

(٦١) راجع : Robert S. Woodworth, **Contemporary Schools of Psychology** (rev. ed.; New York Ronald Press Company, 1948).

(٦٢) John B. Watson, **Psychology from the Standpoint of a Behaviorist** (Philadelphia : J. B. Lippincott Company, 1919).

(٦٣) Clark L. Hull, **Principles of Behavior** (New York : D. Appleton-Century C., 1943); Neal Miller and John Dollard, **Social Learning and Imitation** (New Haven : Yale University Press, 1941).

(٦٤) راجع : Kurt Lewin, **A Dynamic Theory of Personality** (trans. Donald K. Adams and Karl E. Zener; New York : McGraw-Hill Book Company, 1935); and **Resolving Social Conflicts** (D. O. Cartwright, ed.; New York : Harper & Brothers, 1948).

(٦٥) راجع : Clara Thompson, **Psychoanalysis : Evolution and Development** (New York : Hermitage House, 1950); and Ernest Jones, **The Life and Work of Sigmund Freud** (New York : Basic Books, 1953). An illustrative work by Freud is **Civilization and Its Discontents** (trans. Joan Riviere; New York : Jonathan Cape & Harrison Smith, 1930). See also **The Basic Writings of Sigmund Freud** (New York : Modern Library, 1938).

(٦٦) راجع : Erich Fromm, **Escape from Freedom** (New York : Farrar & Rinehart, 1941); and Clara Thompson, **op. cit.**

(٦٧) M. Brewster Smith, «Anthropology and Psychology,» in John Gillin, ed., **For a Science of Social Man** (New York : Macmillan Company, 1954), p. 64.

هذه الفقرة والفقرات الثلاث التالية اخذت من المصدر السابق ، ص ٦٤ـ٦٥ باذن .

(٦٨) راجع : Barnett, **Innovation.**

(٦٩) قارن بما ورد قبلا .

(٧٠) راجع : Erich Fromm, **op. cit.**; and Abram Kardiner and others, **The Psychological Frontiers of Society** (New York : Columbia University Press, 1945).

(٧١) راجع : Margaret Mead, **Soviet Attitudes toward Authority** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1952); Margaret Mead and Rhoda Métraux, eds., **The Study of Culture at a Distance** (Chicago : University of Chicago Press, 1953).

(٧٢) راجع : Gordon Allport, **The Use of Personal Documents in Psychological Science**, and Louis Gottschalk, Clyde Kluckhohn, and Robert Angell, **The Use of Personal Documents in History, Anthropology, and Sociology**, Social Science Research Council Bulletins 49 and 53 (New York, 1942, 1945).

(٧٣) راجع : Clyde Kluckhohn, Henry A. Murray, and David M. Schneider eds., **Personality in Nature, Society, and Culture** (2nd. ed.; New York : Alfred A. Knopf, 1953).

(٧٤) راجع ما ورد قبلا .

(٧٥) راجع : Adam Curle and E. L. Trist, «Transitional Communities and Social Reconnection,» **Human Relations,** 1 : 42-68, 240-288 (1947).

(٧٦) قدم مادة هذا البحث دافيد ايستون ، واوليفر جارسو ، و ف. و. كي ، و ي. ي. شاتسخنيدر . وطبقنا هنا ما فعلناه في الاقسام السابقة فاستخدمنا مخطوطاتهم بدون اشارة خاصة اليها . واذا اردت مقدمة جيدة لمشكلات البحث في العلوم السياسية فراجع :

Avery Leiserson, «Problems of Methodology in Political Science,» **Political Science Quarterly**, 68 : 558-584 (December 1953).

(٧٧) راجع : Pendleton Herring, **The Politics of Democracy** (New York : W. W. Norton & Company, 1940); David Easton, **The Political System : An Inquiry into the State of Political Science** (New York : Alfred A. Knopf, 1953); and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, **Contemporary Political Science**, UNESCO Publication No. 426 (Paris, 1950).

(٧٨) راجع : Charles E. Merriam, **Systematic Politics** (Chicago : University of Chicago Press, 1945); Ernest S. Griffith, ed., **Research in Political Science** (Chapel Hill : University of North Carolina Press, 1948); Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, **Power and Society : A Framework for Political Inquiry** (New Haven : Yale University Press, 1950).

(٧٩) راجع : Carl J. Friedrich, **Constitutional Government and Democracy** (rev. ed.; Boston : Ginn and Company, 1950); Alexander D. Lindsay, **The Modern Democratic State** (New York : Oxford University Press, 1947); and Charles H. McIlwain, **The Growth of Political Thought in the West** (New York : Macmillan Company, 1932).

(٨٠) راجع : Herman Finer, **Theory and Practice of Modern Government** (rev. ed.; New York : Henry Holt and Company, 1949).

(٨١) David B. Truman, **The Governmental Process : Political Interests and Public Opinion** (New York : Alfred A. Knopf, 1951).

(٨٢) راجع : Stephen K. Bailey, **Congress Makes a Law** (New York : Columbia University Press, 1950); and E. E. Schattschneider, **Politics, Pressures and the Tariff** (New York : Prentice-Hall, 1935).

(٨٣) راجع : V. O. Key, **Southern Politics in State and Nation** (New York : Alfred A. Knopf, 1949); and E. E. Schattschneider, **Party Government** (New York : Rinehart & Company, 1942).

(٨٤) Herbert A. Simon, **Administrative Behavior** (New York : Macmillan Company, 1947); and William Anderson and John M. Gaus, **Research in Public Administration** (Chicago : Public Administration Service, 1945).

(٨٥) راجع : Werner Levi, **Fundamentals of World Organization** (Minneapolis : University of Minnesota Press, 1950); and Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations** (New York : Alfred A. Knopf, 1948).

(٨٦) كان ا. ج. هارت بمثابة مستشار اللجنة لشئون الاقتصاد ، اذا أردت دليلا عاما للموضوع راجع :

A Survey of Contemporary Economics, Vol. I-II, **op. cit.**

ولما كانت مفاهيم الاقتصاد في غاية الدقة والاختصاص فقد يرغب المبتدىء في الرجوع الى عرض عام مثل :

Paul A. Samuelson, **Foundations of Economic Analysis** (Cambridge : Harvard University Press, 1947).

(٨٧) تجد افضل مختصر لهذه النظرة في :
Alfred Marshall, **Principles of Economics** (London : Macmillan and Co., 1890, وطبعات تالية كثيرة .
راجع ايضا : Charles Gide and Charles Rist,
A History of Economic Doctrines from the Time of the Physiocrats to the Present Day (London : G. G. Harrop & Co., 1948).

(٨٨) T. W. Hutchison, **The Significance and Basic Postulates of Economic Theory** (London : Macmillan and Co., 1938), p. 4.

(٨٩) **المصدر ذاته** ، ص ٣٠ ، ٣٦ .

(٩٠) Samuelson, **op. cit.**, p. 5.

(٩١) اقتبس منه Frederic C. Lane and Jelle C. Riemersma, eds., **Enterprise and Secular Change : Readings in Economic History** (Homewood, ILL. : Richard D. Irwin, 1953), p. 419.

(٩٢) راجع : John R. Commons, **Institutional Economics** (New York : Macmillan Company, 1934); John M. Clark, **Preface to Social Economics** (New York : Farrar & Rinehart, 1936); Wesley C. Mitchell, ed., **What Veblen Taught** (New York : Viking Press, 1936).

(٩٣) Wesley C. Mitchell, **The National Bureau's First Quarter-Century**, National Bureau of Economic Research, Twenty-Fifth Annual Report (New York, 1945).

(٩٤) Irving Fisher, **The Purchasing Power of Money** (New York : Macmillan Company, 1922); Alvin H. Hansen, **Fiscal Policy and Business Cycles** (New York : W. W. Norton & Company, 1941); Edward H. Chamberlin, **The Theory of Monopolistic Competition** (6th ed.; Cambridge : Harvard University Press, 1948); Arthur R. Burns, **The Decline of Competition** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1936); and George J. Stigler, **The Theory of Price** (rev. ed.; New York : Macmillan Company, 1952).

(٩٥) تجد العرض الرئيسي لافكار كينس في :
The General Theory of Employment, Interest and Money (New York : Harcourt, Brace and Company, 1936),
لكن سيجد المؤرخون انه من الاسهل لهم ان يدرسوا المبادىء العامة « للكينسية » في :
Dudley Dillard, **The Economics of John Maynard Keynes** (New York : Prentice-Hall, 1948).

(٩٦) راجع : Carl J. Friedrich, **Alfred Weber's Theory of the Location of Industries** (Chicago : University of Chicago Press, 1929); and Edgar M. Hoover, **The Location of Economic Activity** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1948).

(٩٧) راجع : Morris A. Copeland, **A Study of Moneyflows in the United States** (New York : National Bureau of Economic Research, 1952)

(٩٨) Earl J. Hamilton, «Prices as a Factor in Business Growth,» **Journal of Economic History**, 12 : 325-349 (Fall 1952).

(٩٩) راجع : James S. Duesenberry, **Income, Saving, and the Theory of Consumer Behavior** (Cambridge: Harvard University Press, 1949).

(١٠٠) راجع : Donald B. Marsh, **World Trade and Investment** (New York : Harcourt, Brace and Company, 1951); and Charles P. Kindleberger, **International Economics** (Homewood, ILL. : Richard D. Irwin, 1953).

(١٠١) اذا اردت تلخيصا للنظريات راجع : Gottfried Haberler, ed., **Readings in Business Cycle Theory** (Philadelphia : American Economic Association, 1944); and Gottfried Haberler, **Prosperity and Depression** (Geneva : League of Nations, 1941).
واذا اردت مختصرا للاستكشافات التجريبية راجع : Wesley C. Mitchell, **What Happens During Business Cycles** (New York : National Bureau of Economic Research, 1951).

(١٠٢) راجع : Simon Kuznets, «National Income Estimates for the United States Prior to 1870,» **Journal of Economic Hisory,** 12 : 115-130 (Spring 1952); Walter B. Smith and Arthur H. Cole, **Fluctuations in American Business, 1790-1860** (Cambridge : Harvard University Press, 1935); and Willard L. Thorp, **Business Annals** (New York : National Bureau of Economic Research, 1926).

(١٠٣) Joseph A. Schumpeter, **Business Cycles** (2 vols.; New York : McGraw-Hill Book Company, 1939).

(١٠٤) راجع : Simon Kuznets, **National Income : A summary of Findings** (New York : National Bureau of Economic Research, 1946); National Bureau of Economic Research, Universities-National Bureau Committee on Economic Research, **Problems in the Study of Economic Growth** (New York, July 1949, mimeo.); and Bert F. Hoselitz, ed., **The Progress of Underdeveloped Areas** (Chicago : University of Chicago Press, 1952).

(١٠٥) راجع : Harvard University Research Center in Entrepreneurial History, **Change and the Entrepreneur,** and its quarterly journal, **Explorations in Entrepreneurial History,** 1949-54; also William Miller, ed., **Men in Business.**

(١٠٦) «The Present Position of Economics (1885)» in A. C. Pigou, ed., **Memorials of Alfred Marshall** (London : Macmillan and Co., 1925), p. 168.

الفصل الثالث :

(١) راجع ما ورد بعد ذلك .

(٢) Ralph E. Turner, **The Great Cultural Traditions** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1941), Vol. II, p. 1234.

(٣) وحتى هذا النوع هو موضع اختلاف ، لان عملية « تقرير الحقائق » عن واقعة ما ينطوي على نظرية .

(٤) للبحث في « كما لو » راجع : Beard, Bulletin 54, pp. 7-8.

(٥) راجع : Arthur Spiethoff, «Pure Theory and Economic Gestalt Theory : Ideal Types and Real Types,» in Frederic C. Lane and Jelle C. Riemersma, eds., **Enterprise and Secular Change,** pp. 444-463. والاقسام من هذا الكتاب التي تعالج الاسلوب تستحـق أدق الانتباه . راجـع بشأن منظم العمل كنوع نموذجي :

Fritz Redlich, «The Business Leader in Theory and Reality,» **American Journal of Economics and Sociology,** 8 : 223-237 (April 1949).

(٦) Louis Gottschalk, **Understanding History** (New York : Alfred A. Knopf, 1950), p. 252.

(٧) راجع ما ورد قبلا .

(٨) راجع ما ورد قبلا .

(٩) اذا اردت مثالا على هذا النوع من التحليل راجع : Marion J. Levy, Jr., The **Family Revolution in Modern China** (Cambridge : Harvard University Press, 1949).

(١٠) ان اللجنة مدينة كثيرا في بحث البناء والعملية ، وفي توازن هذا الفصل لرالف ي. تيرنر وللفصل الاخر من كتابه : **Great Cultural Traditions,** Vol. II.

راجع أيضا بشأن مفهوم العملية : R. M. MacIver, **Social Causation** (Boston : Ginn and Company, 1942), pp. 126-135.

(١١) Dixon Ryan Fox, **Ideas in Motion** (New York : D. Appleton-Century Company, 1935).

(١٢) Carlton J. H. Hayes, **Essays on Nationalism** (New York : Macmillan Company, 1928), pp. 69-80; **The Historical Evolution of Modern Nationalism** (New York : Macmillan Company, 1950).

(١٣) Harold D. Lasswell, **Politics** (New York : Whittlesey House, 1936); see also Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, **Power and Society** (New Haven : Yale University Press, 1950). وذلك بشأن القضايا المتعلقة بالنفوذ ، والقدرة ، والرموز ، والاعمال .

(١٤) راجع بوجه خاص : H. Butterfield, **The Origins of Modern Science** (New York : Macmillan Company, 1951); and Edgar Zilsel, «The Sociological Roots of Science,» **American Journal of Sociology,** 47 : 544-562 (January 1942).

الفصل الرابع :

(١) قد يذهب البعض الى ان المجتمع في « توازن » . وهذا الاصطلاح مضلل لانه يشير ضمنا الى توازن في العناصر والى درجة من الانسجام ، وينبغـي تجنبه . ويصـح نفس الاعتراض على سلسلة من اوصاف المجتمع ذاته في فترات مختلفة من الزمن او «التوازنات» الكثيرة ، وعلى مفهوم « التوازن المتحرك » وهو اسلوب لدراسة التغيرات في مواضع مختلفة من السلسلة .

(٢) والحقيقة هي ان المؤرخ يتعرض لخطر المبالغة في التغير بتركيز انتباهـه على فترات من التغيرات السريعة والعميقة ، وباهماله الى حد كبير الفترات الطويلة التي كان المجتمع فيها جامدا ، ومؤسساته المختلفة مستقرة بصورة تلفت النظر .

(٣) راجع : C. de S. de Montesquieu, **De l'esprit de lois** (Geneva : Barrillot, 1748); Henry T. Buckle, **History of Civilization in England** (2 vols.; London : J. W. Parker and Son, 1857-61); Ellsworth Huntington, **Mainsprings of Civilization** (New York : John Wiley & Sons, 1945); and Herbert Spencer, **The Man versus the State** (London : Williams & Norgate, 1884).

(٤) Beard, Bulletin 54, p. 6.

(٥) ان اختراع الالة البخارية مثلا ، يمكن اعتباره تغيرا قائما بذاته في ميدان الهندسة الميكانيكية ، ويمكن دراسته من حيث هو كذلك . لكن يمكن النظر اليه ايضا من زاوية أعم ، وذلك من حيث انه نجم من الحاجة الى موارد اكبر للقوة لمواجهة طلب الاسواق الاوروبية في اوروبا وما وراء البحار للسلع ، وبهذا يكون مثلا على التغير التكيف .

(٦) يشدد ب. ا. سوروكين على هذه النقطة الاخيرة في كتابه : **Social and Cultural Dynamics** (New York : American Book Co. 1941) Vol. IV. ويطلق على التغير الناجم من تأثير العوامل فـي المجتمع « التغير الاصيل » ، ويطلق على التغير الناجم من تأثير العوامل الخارجية على المجتمع « التغير الخارجي » . والتمييز بينهما يساعد على توضيح **أصول** التغير وتعيينها ، ولكن ينبغي عدم المبالغة فيه . فان اي تغير اجتماعي ، مهما يكن مصدره ، لا بد وان يتجلى في عمليات التفاعل داخل المجتمع ، وان هذه العمليات ، لا الاصول ، هي التي تكون في الغالب موضع اهتمام رئيسي عند المؤرخ .

(٧) راجع : Bulletin, 54 وخاصة ص ١١٠-١١٥ .

(٨) راجع : Charles Ballot, **L'Introduction du machinisme dans L'industrie française** (Lille : O. Marquant, 1923); Shepard B. Clough, **The American Way : The Economic Basis of Our Civilization** (New York : Thomas Y. Crowell Company, 1953); John E. Sawyer, «Social Structure and Economic Progress», **American Economic Review, 41** (suppl.) : 321-329 (May 1951); David S. Landes, «French Entrepreneurship and Industrial Growth in the Nineteenth Century,» **Journal of Economic History,** 9 : 45-61 (May 1949).

(٩) راجع : Bert F. Hoselitz, ed., **The Progress of Underdeveloped Areas** (Chicago : University of Chicago Press, 1952), **passim.**

(١٠) Shepard B. Clough, **The Rise and Fall of Civilization** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1951).

(١١) نجد افضل عرض لهذه النقطة في : A. L. Kroeber, **Configurations of Culture Growth** (Berkeley : University of California Press, 1944).

(١٢) تجد بحثا اوسع من هذا في : Gardner Murphy, **Personality : A Biosocial Approach to Origins and Structure.**

(١٣) A. M. Carr-Saunders, **World Population : Past Growth and Present Trends** (Oxford : Clarendon Press, 1936); Walter F. Willcox, **Studies in American Demography** (Ithaca : Cornell University Press, 1940); and Joseph J. Spengler, **France Faces Depopulation** (Durham : Duke University Press, 1938).

(١٤) Vere Gordon Childe, **What Happened in History** (New York : Penguin Books, 1942), Chapters 2-3.

(١٥) Ellsworth Huntington, **Mainsprings of Civilization.**

(١٦) Erich W. Zimmermann, **World Resources and Industries** (New York : Harper & Brothers, 1933), Part I.

(١٧) يستطيع القارىء الاستفادة بخصوص هذا الوضوع بمراجعة :
H. G. Barnett, **Innovation : The Basis of Cultural Change;** S. C. Gilfillan, **The Sociology of Invention;** William F. Ogburn, **Social Change** (New York : Viking Press, 1952); A. P. Usher, **A History of Mechanical Inventions** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1929); Charles E. Merriam, **The Role of Politics in Social Change** (New York : New York University Press, 1936); Lewis Einstein, **Historical Change** Cambridge : University Press, 1946).

(١٨) Ogburn, **Social Change,** pp. 85-86.

(١٩) R. D. McKenzie, **The Metropolitan Community** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1933); and Noel P. Gist and L. A. Halbert, **Urban Society** (New York : Thomas Y. Crowell Company, 1950).

(٢٠) راجع بصدد هذه المسائل : Sorokin, **Social and Cultural Dynamics,** op. cit.

(٢١) راجع بشأن دور المختص المبتكر في ميدان الاقتصاد :
B. S. Keirstead, **The Theory of Economic Change** (Toronto : Macmillan Company, 1948); Joseph A. Schumpeter, «Theoretical Problems of Economic Growth,» **Journal of Economic History,** 7 (suppl.) : 1-9 (1947); and Colin Clark, **The Conditions of Economic Progress** (London : Macmillan and Co., 1951).

(٢٢) راجع : Ogburn, **Social Change,** pp. 269-270.

(٢٣) راجع مثلا : Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, **The People's Choice** (2nd ed.; New York : Columbia University Press, 1948).

الفصل الخامس :

(١) راجع انكار جون ستيوارت مل بانه ينبغي للاستقراء ان يسبق الاستنتاج في :
Morton G. White, «The Attack on the Historical Method,» **Journal of Philosophy,** 42 : 325 (June 7, 1945).

(٢) اذا اردت مرشدا الى الاسلوب راجع : Louis Gottschalk, **Understanding History,** Chapters 6, 7.

(٣) Frederick J. Turner, «The Significance of the Frontier in American History,» **Annual Report of the American Historical Association,** 1893, pp. 199-227; **The Frontier in American History** (New York : Henry Holt and Company, 1921).

(٤) John Dewey and others, **Studies in Logical Theory** (Chicago : University of Chicago Press, 1903), p. 182.

(٥) راجع : Abraham Edel, **The Theory and Practice of Philosophy** (New York : Harcourt, Brace and Company, 1946), pp. 69-74,
وبخاصة القسم الذي يبحث في « مدى التحقق » .

(٦) T. W. Hutchison, **The Significance and Basic Postulates of Economic Theory**, Chapter 2.

(٧) يبدو الافتقار الى معالجات نقدية بقلم المؤرخين في الاقتباسات التي اوردناها ، ونشير بعض المؤلفات الفلسفية التي وضعت حديثا الى التاريخ ، كما تكشف مقالات كثيرة حديثة كتبها المؤرخون عن اهتمام بمثل هذه المعالجات النقدية ، وعن ميل الى اعادة النظر في الاصول . راجع الاشارات الاخرى الواردة في هذا الفصل والكتب التالية :
P. W. Bridgman, **The Logic of Modern Physics** (New York : Macmillan Company, 1946);
Charles K. Ogden and I. A. Richards, **The Meaning of Meaning** (New York : Harcourt, Brace and Company, 1946).
James Mackaye, **The Logic of Language** (Hanover : Dartmouth College Publications, 1939).
Carroll C. Pratt, **The Logic of Modern Psychology** (New York : Macmillan Company, 1939).

(٨) Daniel S. Robinson, **Illustrations of the Methods of Reasoning** (New York : D. Appleton and Company, 1927), pp. 186-188; اقتبسناها باذن من : Appleton Century-Crofts

(٩) Bridgman, op. cit.; also Hans Vaihinger, **The Philosophy of «As If»** (trans. C. K. Ogden; New York : Harcourt, Brace and Company, 1924),
وذلك بشأن خطر الخلط بين المفاهيم الخيالية والفرضيات الاختبارية التي تؤكد الواقع الحقيقي .

(١٠) هتشيسون ، **المصدر السابق** ، ص ٧ .

(١١) C. H. Waddington, **The Scientific Attitude** (rev. ed.; West Drayton, England : Penguin Books, 1948), pp. 30, 32-35.

(١٢) Morton G. White, **Social Thought in America** (New York : Viking Press, 1949), pp. 226-228.

(١٣) **المصدر ذاته** ، ص ٢٢٦ ، راجع ايضا : Hook, **Bulletin** 54, p. 126.
لاحظ ان هذا التوافق يقتصر بالضبط على مستوى النظرية القائمة على الوقائع ، لا على مستوى التفسيرات القيمية .

(١٤) راجع : E. W. Strong, «Criteria of Explanation in History,» **Journal of Philosophy,** 49 : 64-67 (January 31, 1952).

(١٥) W. H. Walsh, **An Introduction to Philosophy of History** (London : Hutchinson's University Library, 1951), p. 93; also pp. 76 f. See also Hook's statement, Bulletin 54, p. 126; and Arthur E. Murphy, **The Uses of Reason** (New York : Macmillan Company, 1943), p. 301.

(١٦) Willson H. Coates, «Relativism and the Use of Hypothesis in History,» **Journal of Modern History,** 21 : 27 (March 1949).

(١٧) Bert James Loewenberg, «Some Problems Raised by Historical Relativism,» **Journal of Modern History,** 21 : 17-23 (March 1949).

(١٨) Walsh, **op. cit.**, p. 100.

(١٩) **المصدر ذاته** ، ص ٧١ ، ١١٨ راجع ايضا :
White, **Social Thought in America,** Chapter 13;
وراجع الهوامش والاشارات في :
Gottschalk, **Understanding History,** pp. 111 f., 244; and Waddington, **op. cit.,** p. 34.

(٢٠) Bulletin 54, p. 117.

(٢١) Waddington, **op. cit.,** pp. 34 ff.

(٢٢) Morris R. Cohen, **The Meaning of Human History** (La Salle, ILL. : Open Court Publishing Company, 1947).

(٢٣) Morris R. Cohen, «Method, Scientific,» **Encyclopaedia of the Social Sciences,** Vol. 10, pp. 392 f.

(٢٤) راجع بشأن البحث في القرن التاسع عشر عن « قوانين » التطور الاجتماعي :
R. M. MacIver, **Social Causation,** p. 149. Bulletin 54, pp. 39 f.

(٢٥) MacIver, **op. cit.,** p. 65.

(٢٦) **المصدر ذاته** ، ص ٣٨٢ .

(٢٧) راجع بشأن نقص فكرة « السبب الرئيسي » عند ماركس وغيره **المصدر ذاته** ، ص ١١٣–١٢٠ .

(٢٨) Alfred T. Mahan, **The Influence of Sea Power upon History 1660-1783** (Boston : Little, Brown, and Company, 1898).

(٢٩) Louis Gottshalk, **Understanding History,** pp. 209-250.
See also E. W. Strong, «Fact and Understanding in History», **Journal of Philosophy,** 44 : 617-625 (November 6, 1947); and «How Is Practice of History Tied to Theory?» **ibid.,** 46 : 637-644 (September 29, 1949).

(٣٠) لكن راجع بحث السببية الممتع في :
The Decline of the West, Vol. 1, pp. 115-160.

(٣١) من المفيد جدا بشأن هذه التحديدات وغيرها :
MacIver, **Social Causation,** Chapter 5.

(٣٢) راجع : Frederick E. Croxton and Dudley J. Cowden, **Applied General Statistics** (New York : Prentice-Hall, 1939), p. 769.

(٣٣) **The Autobiography of Lincoln Steffens** (New York : Harcourt, Brace and Company, 1931), Part 2, Chapter 14.

(٣٤) Robert Redfield, **The Folk Culture of Yucatan** (Chicago : University of Chicago Press, 1941); «The Folk Society,» **American Journal of Sociology,** 52 : 293-308 (January 1947).

(٣٥) راجع اللوائح في : E. E. Schattschneider, **Party Government,** pp. 113 ff.
ويشير الترابط بين عدد من الاصوات الانتخابية التي حاز عليها المرشح المنتصر وبين النسبة المئوية للاصوات الشعبية خلال الخمسين سنة الاخيرة الى تدهور الاقليمية كعامل مقرر في تحول انتخابات الرئاسة الى هذا الاتجاه او ذاك .

(٣٦) John Dewey, **How We Think** (Boston : D. C. Health and Company, 1910), p. 89.
راجع : MacIver **Social Causation,** pp. 65 ff. 149 ff.

وذلك بشأن الجمع بين المقارنة (اسلوب الاتفاق) والمقابلة (اسلوب الاختلاف) وبشأن اهمية عزل الاختلافات المفردة .

(٣٧) وقائع اجتماع اللجنة مع كلايد كلكهوهن .

(٣٨) راجع : Louis Gottschalk, **Understanding History,** pp. 233 ff.

(٣٩) راجع الاشارتين ٢٣ ، ٢٤ من الفصل السادس

وراجع : Thomas C. Cochran, **Railroad Leaders.**

الفصل السادس :

* ظهر هذا البحث مع اختلاف ضئيل في مقال :

«The Presidential Synthesis' in American History,» by Thomas C. Cochran, in the **American Historical Review,** 53 : 748-759 (July 1948).

ويعاد طبعه هنا باذن من الناشر .

(١) Alexander Gerschenkron, «Economic Backwardness in Historical Perspective,» in Bert F. Hoselitz, ed., **The Progress of Underdeveloped Areas** (Chicago : University of Chicago Press, 1952), pp. 3-4.

(٢) انظر : Arnold J. Toynbee, **A study of History,** vol. 1-6. abridged by D. C. Somervell (New York : Oxford University Press, 1947); and A.L. Kroeber, **Configurations of Culture Growth** (Berkeley : University of California Press, 1944).

(٣) اشار جاي ستانتون فورد الى الحاجة الى مثل هذا التركيب قبل سنين كثيرة وذلك في «Some Suggestions to American Historians,» **American Historical Review,** 43 : 267-268 (January 1938).

وتعكس الكتب المقررة في المدارس الثانوية الطريقة العلمية الاجتماعية اكثر مما تعكسها الكتب المقررة في الكليات ، لكنها لا تشتمل على أية اعادة تركيب جذرية ، وبينما يعرض لنا هنري ب. باركس في كتابه

The American Experience (New York, Alfred A. Knopf, 1947)

من التفسير المبني على الايديولوجيات الاجتماعية المتضاربة اكثر مما يعرض من السرد القصصي العادي ، فانه بوجه عام لا يستخدم مفاهيم او اساليب علمية اجتماعية . اما كتاب Thomas C. Cochran and William Miller, **The Age of Enterprise** (New York : Macmillan Company, 1942)

فيقدم لنا تركيبا عاما مبنيا على العلوم الاجتماعية ، ولكنه يؤكد تأكيدا خاصا على دور العمل (business).

راجع ايضا : Caroline F. Ware, ed., **The Cultural Approach to History** (New York : Columbia University Press, 1940).

وراجع : Merle E. Curti and others, **An American History** (2 vols.; New York : Harper & Brothers, 1950-51).

(٤) اذا قورن ما صرف من مال وزمن على جمع حتى رسائل غير هامة نسبيا كتبها سياسيون مشهورون وعلى نشر هذه الرسائل ، بما صرف على محاولة تعلم معايير المجتمع الذي عاشوا فيه يتضح بجلاء الاتجاه الشعبي .

(٥) اذا اردت دراسات للعلاقة بين الحكومة والحياة الاقتصادية في فترة ما قبل الحرب الاهلية راجع :

Oscar and Mary F. Handlin, **Commonwealth : A Study of the Role of Government in the American Economy : Massachusetts, 1774-1861** (New York : New York University Press, 1947) and Louis Hartz, **Economic Policy and Democratic Thought : Pennsylvania, 1776-1860** (Cambridge : Harvard University Press, 1948).

(٦) Theodore C. Blegen, **Grass Roots History** (Minneapolis : University of Minnesota Press, 1947).

(٧) لاستخدام مواد من هذا النوع راجع :

Merle E. Curti, **The Roots of American Loyalty** (New York : Columbia University Press, 1946); Lewis E. Atherton, **The Pioneer Merchant in Mid-America** (Columbia : University of Missouri Press, 1939), and **The Southern Country Store, 1800-1860** (Baton Rouge : Louisiana State University Press, 1949); Thomas D. Clark, **Pills, Petticoats and Plows : The Southern Country Store** (Indianapolis : Bobbs-Merrill Company, 1944); Thomas C. Cochran, **Railroad Leaders, 1845-1890**; and Everett Dick, **The Dixie Frontier : A Social History of the Southern Frontier from the First Transmontane Beginnings to the Civil War** (New York : Alfred A. Knopf, 1948).

(٨) اذا اردت عددا من المقالات المفيدة راجع :

Conflicts of Power in Modern Culture, a symposium edited by Lyman Bryson, Louis Finkelstein, and R. M. MacIver (New York : Harper & Brothers, 1947). Abram Kardiner and others, **The Psychological Frontiers of Society** (New York : Columbia University Press, 1945), and Daniel Lerner, Harold D. Lasswell and others, eds., **The Policy Sciences**

والكتابان الاخيران مثلان على الادب الاجتماعي السيكولوجي والسوسيولوجي الذي يستاهل التفات المؤرخين .

(٩) راجع : Frank W. Taussig and C. S. Joslyn, **American Business Leaders : A Study in Social Origins and Social Stratification** (New York : Macmillan Company, 1932); Mabel Newcomer, «The Chief Executive of Large Business Corporations,» **Explorations in Entrepreneurial History**, 5 : 1-33 (October 1952); Cochran, **Railroad Leaders, 1845-1890**; William Miller, «American Historians and the Business Elite,» **Journal of Economic History**, 9 : 184-208 (May 1949), and «The Recruitment of the American Business Elite,» **Quarterly Journal of Economics**, 64 : 242-253 (May 1950); Frances W. Gregory and Irene D. Neu, «The American Industrial Elite in the 1870's,» in William Miller, ed., **Men in Business**, pp. 193-211.

(١٠) Kardiner and others, op. cit., p. VIII

(١١) راجع مثلا : Talcott Parsons, «Certain Primary Sources and Patterns of Aggression in the Social Structure of the Western World,» in Bryson, Finkelstein, and MacIver, eds., **op. cit.**, pp. 29-48.

(١٢) راجع : John Siriamaki, **The American Family in the Twentieth Century.**

اما بشأن الفترة السابقة فقد جمع آرثر و. كالهون في كتابه :
A Social History of the American Family from Colonial Times to the Present.

قدرا كبيرا من المادة التي صادفها . وقد اعتمدها المؤرخون دون نقد لها . وان علماء الاجتماع الذين درسوا العوامل المحركة (الدينامية) في الاسرة اظهروا من الاهتمام بالتوتر السيكولوجي الداخلي ما يفوق اهتمامهم بتتبع الضغوط الخارجية المتغيرة التي غيرت الانماط تتبعا تاريخيا .

راجع مثلا :
Willard Waller, **The Family : A Dynamic Interpretation** (rev. by Reuben Hill; New York : Dryden Press, 1951).

(١٣) الماريكوبا هم هنود جنوب اريزونا . والماوري هم البولينيزيون . راجع ايضا :
Clyde and Florence R. Cluckhohn, «American Culture,» in Bryson, Fikelstein, and MacIver, eds., **op. cit.**, pp. 106-128.

(١٤) James West (Pseud.), **Plainville, U.S.A.** (New York : Columbia University Press, 1950); W. Lloyd Warner and others, **The Social Life of a Modern Community, The Status System of a Modern Community, The Social Systems of American Ethnic Groups,** and **The Social System of the Modern Factory,** Yankee City Series, vols. 1-4 (New Haven : Yale University Press, 1941-47).

(١٥) ان السبب الرئيسي الذي دفع كاتب السيرة او المؤرخ الى استخدام هذه المواد هو اغناء قصته ودعمها ، اما عالم الانسان الثقافي او عالم النفس فيتخذ من تلك المواد مرشدا لمعالجة الانماط الاجتماعية والسيكولوجية . وقد استغل العلماء الاجتماعيون هذه المواد التاريخية استغلالا ضئيلا يعادل استغلال المؤرخين للاساليب الضرورية لتحليلها .

(١٦) راجع : Thurman Arnold, **The Folklore of Capitalism** (New Haven : Yale University Press, 1937); and Elton Mayo, **The Human Problems of an Industrial Civilization** (New York : Macmillan Company, 1933).

(١٧) Homer C. Hockett and Arthur M. Schlesinger, **Land of the Free** (New York : Macmillan Company, 1944).

(١٨) راجع مثلا : Sidney Goldstein, «Patterns of Internal Migration : Norristown, Pennsylvania, 1910-1950,»

وهي نسخة من رسالة للدكتوراه .

(١٩) Ralph W. Emerson, «The Young American,» in **Nature Addresses and Lectures and Letters and Social Aims** (Moston : Houghton Mifflin Company, 1921), p. 388.

(٢٠) راجع مرة اخرى : **West, op. cit.**

وراجع كذلك القائمة البليوجرافية الشاملة للدراسات السوسيولوجية السابقة من المجتمع الريفي في كتاب :
Walter A. Terpenning, **Village and Open-Country Neighborhoods** (New York : Century Co., 1931).

لكن التحليلات الاحدث مثل :
Paul H. Landis, **Rural Life in Process** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1940)

فهي ما تزال ضعيفة في تتبعها التسرب التدريجي لمعايير العمل والعوائد الشعبية في المجتمع الريفي .

(٢١) لقد أقيم مجلس لادارة السجلات القومية ويقوم هذا المجلس بحفظ سجلات العمل وبتدريب موظفين يحسنون القيام بتنظيمها .

(٢٢) راجع : **The Harvard Studies in Business History,** Vol. 1-16 (Cambridge : Harvard University Press, 1931-50); and the New York University Graduate School of Business Administration, Business History Series, Vol. 1-2 (New York, 1948).

(٢٣) راجع عن الوضع الحالي دراسات مثل :

Robert A. Gordon, **Business Leadership in the Large Corporation** (Washington : Brookings Institution, 1945); and Peter F. Drucker, **Concept of the Corporation** (New York : John Day Company, 1946). N.S.B. Gras, **Business and Capitalism** (New York : F.S. Crofts and Company, 1939) is a historical study of business organization. Some studies, such as Carl F. Taeusch. **Professional and Business Ethics** (New York : Henry Holt. and Company, 1926), and Max Radin, **Manners and Morals of Business** (Indianapolis : Bobbs-Merrill Company, 1939), deal with limited aspects of the relations of business to society. Cochran, **Railroad Leaders, 1845-1890, Chapter 15,** deals with social ideas and social role.

(٢٤) راجع : Arthur H. Cole, «An Approach to the study of Entrepreneurship,» **Journal of Economic History,** 6 (suppl.) : 1-15 (1946), for general discussion of the socio-economic role of the business leader; Thomas C. Cochran, «The Social History of the Corporation in the United States,» in Ware, ed., **The Cultural Approach to History,** pp. 168-181, for discussion and bibliography on social aspects of business; and William Miller, ed., **Men in Business.**

(٢٥) راجع مثلا : Hubert P. Beck, **Men Who Control Our Universities** (New York : Kings Crown Press, 1947), and Merle E. Curti, **The Social Ideas of American Educators** (New York : Charles Scribner's Sons, 1935), pp. 210-232.

(٢٦) راجع عن ابلتون : Frances W. Gregory, «Nathan Appleton, Yankee Merchant 1779-1861,» unpublished Ph.D. thesis, Radcliffe College, 1949.

(٢٧) اذا اردت بحثا في المجتمع الفرعي للشركات او في مظاهر سلطتها فراجع A. M. Schlesinger, «Biography of a Nation of Joiners,» **American Historical Review,** 50 : 1-25 (October 1944); and Stuart A. Daggett, **Chapters on the History of the Southern Pacific** (New York : Ronald Press Company, 1922).

وتستطيع ان ترجع بصدد بعض الاقتراحات عن الدراسات المطلوبة الى :

Charles A. Beard, «Corporations and Natural Rights,» **Virginia Quarterly Review,** 12 : 335-353 (July 1936).

(٢٨) راجع : Oswald W. Knauth, **Managerial Enterprise : Its Growth and Methods of Operation** (New York : W. W. Norton & Co., 1948).

(٢٩) راجع مثلا : Herbert Weaver, **Mississippi Farmers,** 1850-1860 (Nashville : Vanderbilt University Press, 1945).

فهرست الاعلام

فهرست المحتويات

